القضية الكـــوردية

فـــي المؤتـمـــرات الـدولية

الدكتور
فؤاد حمه خورشيد مصطفى

القضية الكـــوردية

فـــي المؤتـمـــرات الـدولية

االطبعة الاولى ■ هەولێر
2001

الفهرست

المقدمة 9

الفصل الأول:

السياسة البريطانية والقضية الكوردية ١٩١٨–١٩٢٠ 11

الفصل الثاني:

الجنرال شريف باشا والقضية الكوردية في مؤتمر السلام 33

الفصل الثالث:

القضية الكوردية في مؤتمر السلام 49

الفصل الرابع:

مؤتمر لوزان: مؤتمر تقسيم كوردستان 93

الملحق رقم(١):

مذكرة الجنرال شريف باشا حول مطالب الشعب الكوردي. 115

الملحق رقم(٢):

مذكرة الجنرال شريف باشا الى رئيس المجلس الأعلى لمؤتمر السلام. 125

المصادر 133

■ الناشر : مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر
كوردستان/ أربيل. ت(٢٢٢٩٩٩٢)

■ التسلسل : (٣٨)
■ الكتاب : القضية الكوردية في المؤتمرات الدولية
■ اعداد : د . فؤاد حمه خورشيد
■ تصميم : قاسم قادر
■ غلاف : محمد قادر
■ الطبعة الاولى : ٢٠٠١
■ رقم الايداع : (١٣٩) لسنة ٢٠٠١
■ مطبعة : وزارة الثقافة/ اربيل

المقدمة

هـذا الكـتاب مكـرس لشـرح أبعـاد القضـية الكوردية وملابساتها في الفترة التي اعقبت الحـرب العالميـة الأولى مباشـرة، والـتي كـان يؤمـل أن تسـفر احداثهـا عـن حصـة منصفة لكوردستان من الذين أعادوا رسم خارطة الشرق الأوسط الجديدة بعد تلك الحرب.

والكـتاب في الأصـل مجموعـة مـن الـبحوث الأكاديميـة تعـالج موضوعاً رئيسياً واحداً جمعناها في كتاب لذا ارتأينا منحه عنوان (القضية الكوردية في المؤتمرات الدولية) باعتباره يـناقش موضـوعات أساسـية ذات صلة بالدولة الكوردية ضمن مؤتمرين دوليين هما: مؤتمر السـلام بـباريس، ومؤتمـر لـوزان الـلذان كـان لهمـا ارتـباط مباشر بمصير القضية الكوردية وتعقيداتها الجيوبولتيكية حتى يومنا هذا.

والكتاب يعالج الموضوع برمته من وجهة النظر الجيوبولتيكية التي تربط تغيرات الموقف الدولـي مـن القضـية القوميـة الكورديـة آنـذاك، بالمصـالح الستراتيجية للقوى الكبرى التي كـانت تـتأثر وتـتغير بشكل دراماتيكي بتغير موازين القوى، وتبدل الاقاليم الجيوبولتيكية المحيطـة بالشرق الأوسط وقلبه الحيوي كوردستان، والتي أثرت ليس فقط عن مواقف تلك القـوى في القضـية القوميـة الكورديـة، وحق تقرير المصير للأمة الكوردية، بل وعلى موقف الكورد أيضاً.

وأخـيراً إن هـذا الكـتاب لا يوضـح سـوى بعـض الخطوط العريضة لتلك الفترة العصيبة والمصـيرية من الصراع الجيوبولتيكي الدولي عن كوردستان وثرواتها، والتي يأمل كاتبها في أن تكـون عونـاً للآخـرين الذيـن سيكتبون بإسهاب في هذه الموضوعات التي يراها مستحقة لأن يكتب عنها اطروحات ورسائل عديدة.

المحرر

الفصل الأول

السياسة البريطانية والقضية الكوردية ١٩١٨-

١٩٢٠

كانت كوردستان، وطن الكورد القومي، قبل الحرب العالمية الأولى خاضعة للدولتين القاجارية والعثمانية، وكان القسم الايراني منها يعرف بكوردستان الشرقية أو الايرانية. أما القسم الذي خضع للعثمانيين فكان يعرف باسم كوردستان الغربية أو العثمانية وكانت كوردستان العثمانية تضم عدة ولايات بضمنها غالبية أراضي ولاية الموصل التي كان الكورد يشكلون غالبية سكانها، والتي يطلق عليها حالياً جغرافيا اسم أو مصطلح كوردستان الجنوبية[1].

عندما اندحر العثمانيون، وانسحبوا من سوريا وبلاد ما بين النهرين في عام ١٩١٨، أصبح واضحاً أن هناك تغيراً سيطرأ على خارطة الشرق الأوسط السياسية. وعند توقيع

---

١١) تبلغ مساحة كوردستان ٥٠٠٠٠٠كم٢ وتتبع الآن لأربع دول رئيسية، فالقسم التابع لتركيا يسمى بكوردستان الشمالية، والقسم الايراني يدعى بكوردستان الشرقية، والعراقي يعرف بكوردستان الجنوبية، والسوري بكوردستان الغربية.

الهدنة في ٣٠ تشرين الأول من عام ١٩١٨، كانت القوات البريطانية قد وصلت إلى مشارف مدينة الموصل شمالاً، أي أنها نجحت في احتلال ولايات البصرة وبغداد والموصل. وباحتلال القوات البريطانية للولاية الأخيرة أصبحت كوردستان الجنوبية خاضعة للاحتلال البريطاني ومن هنا بدأت الاتصالات والعلاقات البريطانية–الكوردية المبكرة[٢]، إذ أن الضباط البريطانيون أدركوا منذ تشرين الأول من عام ١٩١٨ بأن المستقبل السياسي والاقتصادي لبلاد ما بين النهرين سوف لن يتعزز إلا بدمج هذه الولاية بولايتي بغداد والبصرة[٣]. أي بإخضاع هذه الولايات الثلاث للسيطرة البريطانية بغض النظر عن تكوينها الأثني أو القومي.

كان الموقع الجغرافي للإقليم الذي تضمه الولايات الثلاث، ولا يزال، يتمتع بأهمية كبيرة من النواحي الجيوستراتيجية والجيوبولتيكية. فهو جيوستراتيجيا يمثل خاصرة للهضبة الايرانية، وعتبة لمناطق ما وراء القوقاز، ومنصة للوثوب إلى عمق الأناضول. وهذه الحقائق منحت هذا الإقليم سمات جيوبولتيكية فعالة ومؤثرة في مجمل سياسات القوى الأجنبية التي حاولت احتلال هذا الاقليم أو السيطرة عليه.

وتتمثل الأهمية الجيوبولتيكية لهذا الاقليم في كونه يضم شعبين هما العرب والكورد، وحركتين قوميتين متميزتين في ظل السيطرة البريطانية المبكرة، ومع أن الكورد يعتبرون القومية الثانية من حيث الحجم إلا أن لهم امتدادات تتجاوز حدود ولاية الموصل المراد دمجها ببلاد ما بين النهرين، وهم في واقعهم يمثلون حاجزاً أثنياً بين العرب والفرس

---

(٢) بيل، المس، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة دار الكتب، بيروت ١٩٧١، ص١٨٥، ١٨٠.

(٣)McDowall, David, A modern history of the Kurds, I.B. Touris, London, 1997, p117.

والترك، ومن هنا جاءت إشكالية القضية الكوردية والتي تتطلب حلولاً خاصة لا ترتبط ببلد معين من البلدان المجاورة لكوردستان.

وهذا البحث مكرس للكشف عن طبيعة السياسة البريطانية إزاء القضية القومية الكوردية في العراق ما بين عامي ١٩١٨–١٩٢٠، وطبيعة التحديات الجيوبولتيكية التي حكمت تلك السياسة وقادتها إلى الموقف المتعارض مع تلك الحركة.

الحركة القومية الكوردية بقيادة الشيخ محمود:

كان التقدم العسكري البريطاني لاحتلال ولاية الموصل يتبع محاور امتداد طرق المواصلات، أي باتجاه خانقين، كفري، كركوك، أربيل، ومع امتداد نهر دجلة باتجاه الموصل فزاخو. أما الأقسام الجبلية الوعرة من هذه الولاية وبخاصة السليمانية ومنطقة راوندوز وما جاورها فكانت خارج نطاق السيطرة البريطانية المباشرة. بل كانت، وخاصة منطقة راوندوز، خاضعة للتهديد التركي حتى عام ١٩٢٢.

وفي إقليم (سنجق) السليمانية، أنظر الخريطة (١)، كان الشيخ محمود بن الشيخ سعيد (١٨٨٢–١٩٥٦) أكبر وأقوى شخصية دينية وسياسية كوردية آنذاك، بل كان يمثل القيادة السياسية للحركة القومية الكوردية في كوردستان الجنوبية على ضوء تطور الأحداث السياسية في المناطق التي خرجت من السيطرة العثمانية، وخضعت للمحتلين الجدد، البريطانيين، دعاة حق تقرير المصير للشعوب المضطهدة أو المحررة. وقد ساعده في ذلك تخلص الكورد من عقدتهم المستعصية المتمثلة بخضوعهم ردحاً طويلاً من الزمن لوصاية الحكام الأجانب باسم الخلافة أو السلطنة. لذا فقد سعى الشيخ

خريطة (١) ولاية الموصل

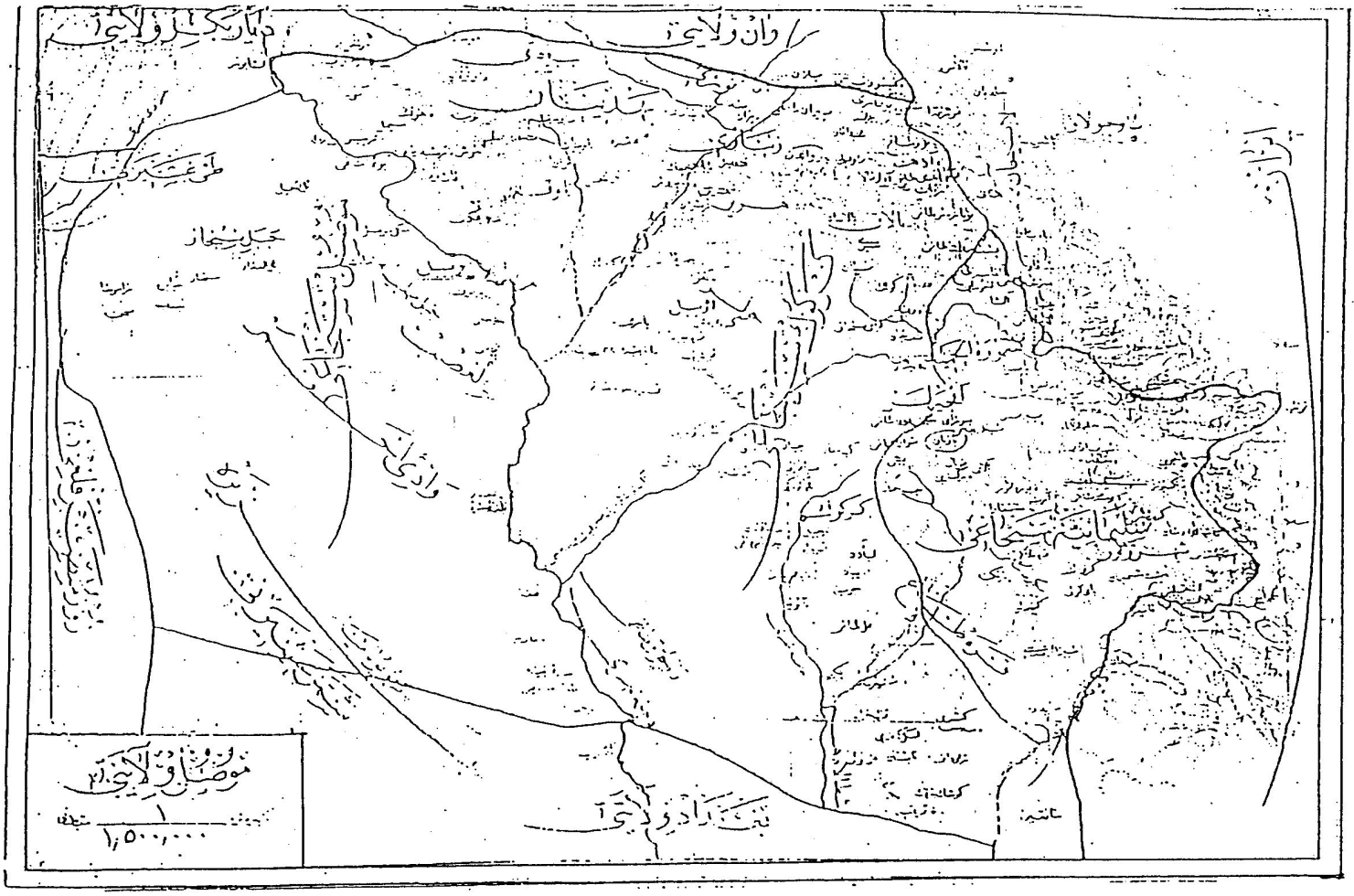

المصدر: داخلية نظارتي، أمور محلية ولايات، ولايات يولثري خريطة سيدر: أسطنبول هلال، مطبعة سي

محمـود سعياً جدياً عند أول فرصة سنحت له لإنشاء دولة كوردية، وعلى هذا الأساس بدأ أول اتصالاته بسلطات الاحتلال البريطاني ببغداد في خريف عام ١٩١٨.

طـلب الشـيخ محمـود مـن الـبريطانيين صـراحة، أن لا تسـتثنى بـريطانيا كوردسـتان الجـنوبية من قائمة الأقوام المحررة[٤]. تنفيذاً لما ورد في التصريح الأنكلو–فرنسي الصادر في الـثامن مـن تشـرين الـثاني عـام ١٩١٨ والـذي نشـر في كـل مـن لندن وباريس ونيويورك، والقاهـرة، ، والـذي أشـار إلى نوايـا الدولـتين في تحريـر الشـعوب الـتي كـانت تخضـع للعـثمانيين، وإنشـاء حكومـات خاصـة بهـا، وهـو التصريح المشتق اساساً من بنود الرئيس الأمـريكي وودرو ولسـن الـتي أعلـنها في الـثامن مـن شـهر كـانون الثاني من العام المذكور. وخاصـة البـند (١٢) مـنها والذي يشير إلى منح السيادة للأقاليم التي خرجت عن السيطرة العـثمانية[٥]. وبالـنظر لاطـلاع الشـيخ محمـود عـلى ذلك فقد أصر على مطلبه بإنشاء دولة كورديـة موحـدة تضـم في الأقـل الأجـزاء الكورديـة مـن ولايـة الموصـل وأجـزاء أخـرى من كوردستان الشرقية[٦].

كـان الشـيخ محمـود قـبل أن يشـتري الـبريطانيون ذمـم بعـض زعماء العشائر الكورد، يحظـى بـتأييد الغالـبية العظمـى مـن الكـورد، يعترف بهذه الحقيقة السير ارنولد ولسن،

---

(٤) بيل، المس، المصدر السابق، ص١٨٧

Office of Civil Commissioner, precis of Affairs in Southern Kurdistan during the Great War, Government press, Baghdad, 1919, pp. 5-6.

(٥) Gupta, Madan, Gopal, International Relations Since 1919 Part one, 1919-1945, Chaitonya publishing house, Allahabad, 1972, pp.9-11, and Fisher, S.N., The Middle East: A history, Routledge of Kegan Paul, London, 1971, P. 372.

(٦)Wilson, Sir Arnold T., Loyalties Mesopotamia 1917-1920, Vol. II, Oxford University Press, London, 1937, p.130.

الحاكم الملكي البريطاني العام وكالة آنذاك، فقد اشار إلى (أن نفوذ الشيخ محمود كان موجوداً، وأنه يعد حتى أقوى مما كان عليه من قبل، وكان له أتباع عديدون، فقد كان هناك في كوردستان مقابل كل واحد يعارض تعيينه، أربعة آخرون يقرون تعيينه ويرحبون به[٧].

كانت هذه الحقيقة إحدى عوامل الضغط الداخلية التي واجهتها سلطات الاحتلال البريطاني أجبرتها على معالجة المطالب السياسية للحركة القومية الكوردية التي كان يقودها الشيخ محمود في ظل الأحداث السياسية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط. فقبل الهدنة لم تكن للقضية الكوردية أي اعتبار في السياسة البريطانية الشرق–أوسطية. ويتضح ذلك بجلاء من معاهدة سايكس–بيكو السرية الموقعة عام ١٩١٦، التي كرست بشكل صارخ التقسيم الدولي لكوردستان الغربية (العثمانية) بين الأطراف الموقعة على تلك المعاهدة. أما بعد الهدنة فإن القضية الكوردية فرضت نفسها أمام الحلفاء بشكل مفاجئ في ثلاث حالات[٨]:

١– مستقبل ذلك الجزء من ولاية الموصل الذي يشكل الكورد غالبية سكانه.

٢– مستقبل المناطق الكوردية الممتدة شمال ولاية الموصل.

٣– الاضطرابات في المناطق الكوردية لبلاد فارس والتي تؤثر على الكورد عبر الحدود من أجل أغراضهم الخاصة.

ولما كانت كوردستان الجنوبية قد أصبحت من حصة مناطق الاحتلال البريطاني، فقد سارعت بريطانيا للتجاوب مع نداء الشيخ محمود لاحتواء تيار الحركة القومية الكوردية

---

(٧) Ibid, pp. 133-134.

(٨) Ibid, pp. 126.

بقيادتـه، فـرفعت شـعارها المرحـلي (كوردسـتان لـلكورد تحـت الحمايـة الـبريطانية)[٩]، وأرسـلت سـلطات الاحـتلال بـبغداد المـيجر تـي. دبليو. سي. نوئيل إلى مدينة السليمانية والـذي أصـبح حـال وصـوله إليها في منتصف تشرين الثاني من عام ١٩١٨ مستشاراً للشيخ محمـود الـذي عـين حكمـداراً على المنطقة، وفي الأول من شباط من عام ١٩١٨ زار الحاكم المـلكي الـبريطاني العام وكالة السير ارنولد ولسن مدينة السليمانية، وتأكد بنفسه من واقع الحـركة القوميـة الكوردية بقيادة الشيخ محمود. وعقد هناك عدة اجتماعات، وبعد عودته إلى بغداد أصدر التصريح الرسمي التالي:- (أية عشيرة كوردية من العشائر الساكنة ما بين نهر الزاب الكبير ونهر ديالى (سيروان) وتقبل بكامل إرادتها بزعامة الشيخ محمود سيسمح لها بذلك، وأن الشيخ محمود ذاته سيحظى بالتأييد المعنوي في حكم المنطقة المذكورة نيابة عن الحكومة البريطانية)[١٠].

ورغم ما يكتنف هذا التصريح من ضبابية واضحة، وما يتحمله من تفسيرات عدة، فإن هـذا الإجـراء الـبريطاني يتضـمن في بعـض جوانـبه رضـوخاً لـلمطالب القوميـة الكورديـة، واعترافـاً بهـا، وإن كـان يمـثل في حيـنه حـلاً مرحـلياً فرضـته الأزمة التي كانت تمر بها السياسـة الـبريطانية غـير المسـتقرة في الشرق الأوسط، والتي كانت القضية الكوردية تشكل الجـانب المعـتم فيهـا. يقول ادموندز: (إن السياسة البريطانية كانت آنذاك تتجنب إعطاء ومـنح وعـود صـريحة في إقامة كيانات كوردية ذات استقلال شبه ذاتي مرتبطة بأية إدارة دائمة تؤسس في السهول)[١١].

---

(٩) Office of Civil Commission, op-cit, p.10.

(١٠) بيل، المس، المصدر السابق ص١٩١، و Wilson, Sir Arnold T., op. Cit, p. 1297

(١١) ادموندز، سي جي، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله ، مطبعة التايمس، بغداد، ١٩٧١، ص٣٣ .

وهـذا يعـني أن السياسـة الـبريطانية، كـانت إزاء القضـية الكوردية، سياسة انتهازية مرحلية تتطور وتتغير مع تطور الأهداف والمصالح وتغير موازين القوى في المسرح الجغرافي–السياسـي الكـبير للمصـالح البريطانية الممتد من جبال القوقاز شمالاً وحتى الخليج جنوباً، ومن الهند شرقاً وحتى مضايق البسفور والدردنيل غرباً.

السياسة البريطانية–الكوردية:

إن التفسـير الجيوبولـتيكي للاسـتجابة الـبريطانية السـريعة نسبياً لنداء الشيخ محمود يمكن ربطه بطبيعة الموقف العسكري للقوات البريطانية وبموازين القوى التي كانت لا تزال تتصـارع ضـمن المسـرح الجيوبولـتيكي، المشـار إليه سابقاً، والذي تشكل كوردستان، قلبه السـتراتيجي. فالمواقف العسكرية تفرض في بعض الأحيان حلولاً سياسية مؤقتة أو مرحلية ولا يخـرج الموقـف الـبريطاني السياسي في القضية الكوردية آنذاك من هذا الإطار لأنه كان حلاً يرتبط بأوضاعها العسكرية في جبهات القتال، أو في مناطق الاحتلال. وفي هذا المجال يبرز أمامنا وضعان جيوبولتيكيان حتماً على بريطانيا سلوك ذلك النهج من الحركة القومية الكوردية آنذاك:

١– عـندما أعلـنت هدنـة مـودروس في الـثلاثين مـن تشرين الأول من عام ١٩١٨ كانت القـوات الـبريطانية قـد وصـلت شمـالاً في كوردسـتان الجـنوبية إلى التون كوبري، لكن هذه القـوات لم تلـتزم بشـروط الهدنـة، بـل واصلت تقدمها شمالاً باتجاه الموصل–زاخو وأكملت خطـتها في العاشـر من شهر تشرين الثاني من العام ذاته[١٢]. أما مناطق كوردستان الجنوبية

---

(١٢) وقعـت هدنـة مودروس في جزيرة ليرمنوس، وأعطت المادة السابعة، من شروط الهدنـة، الحـق لدول الحلفاء باحتلال أي نقطة ستراتيجية في تركيا يحددها الحلفاء. أنظر:

Kunichlm, Bruce Robellet, The origins of the Cold War in Near East, Princeton University Press, New York, 1980, P.9.

الممتدة إلى الشرق من طريق كفري–كركوك–أربيل، وبخاصة منطقة السليمانية، فلم تستطع هذه القوات من التوغل فيها لأسباب سياسية وعسكرية ولوجستية في وقت كان فيه الشيخ محمود عميد الأسرة البرزنجية وكما يصفه ادموندز: رأس كل الأسر في كوردستان الجنوبية[١٣] قائداً للحركة القومية الكوردية في اقليم السليمانية، وكانت القوات التركية بقيادة العقيد علي شفيق الملقب بـ (أوزدمير) ترابط في راوندوز مهددة القوات البريطانية[١٤] ولما كان يصعب على القوات البريطانية احتلال تلك المناطق عسكرياً فقد وجد السياسيون البريطانيون ضرورة احتوائها سياسياً نظراً لأهميتها الستراتيجية الملحة للقوات البريطانية آنذاك.

وقد فسرت إحدى الوثائق البريطانية هذا التوجه السياسي البريطاني حيال كوردستان بالشكل التالي: (كان الشعور العام السائد في أوربا يتركز حول إقامة كيان سياسي أرمني مستقل، ومن أجل إقامة هذا الكيان، كان لا بد من السيطرة على الكورد لمنع معارضتهم لذلك. ولما كان الكورد يشكلون الجانب الأقوى فكان لا بد من ضمان السيطرة عليهم وكان هناك أسلوبان للوصول إلى ذلك: أولاً: باحتلال بلادهم بقوة عسكرية كافية للتغلب على أية مقاومة قد تحدث. ثانياً: احتواء كوردستان بالوسائل السياسية، لقد استبعد الحل الأول لصعوبات لوجستية وصعوبات أخرى، وكان البديل هو استخدام الوسائل السياسية، وأن أفضل طريقة لذلك هو استغلال المشاعر القومية الكوردية الواضحة والحقيقية للأمة الكوردية والتي بدأت تفرض نفسها عبر كوردستان الجنوبية)[١٥].

---

(١٣) أدموندز، س، جي، المصدر السابق، ص٣٣.

(١٤) سجادي، علاء الدين، الثورات الكوردية والكورد والجمهورية العراقية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٩، ص٩٣ (بالكردية)، وأدموندز، المصدر السابق، ص٢٢٢.

(١٥) Office of Civil Commision, op., pp. 8-9.

وهـذا يعـني صـراحة أن بـريطانيا شـرعت باسـتخدام الحيـل السياسـية للسـيطرة عـلى الشـعب الكـوردي وإجهـاض حركته القومية، وإن كل قراراتها بشأن هذه الحركة لم تكن قرارات أو مواقف مبدئية أو ستراتيجية.

٢- ويرتبط الوضع الثاني للاستجابة البريطانية لنداء الشيخ محمود وبالموقف العسكرية السيء للقوات البريطانية آنذاك في جبهات القوقاز، وبانقلاب موازين القوى هناك في غير صالحها. فالمعروف أن القوات الألمانية دخلت بعد حزيران (١٩١٨) إلى جورجيا، ودخلت القـوات العـثمانية المتحالفة معها إلى أرمينيا وأذربيجان. وكانت هناك قوة بريطانية تحتل مـنطقة بـاكو الـنفطية بأذربيجان ما بين ٤ آب-٥ أيلول من العام المذكور تحسباً لمنع تقدم القـوات الألمانيـة لاحـتلال حقول النفط في تلك المنطقة[١٦]. وإزاء هذه المخاوف والتهديدات الألمانيـة لجـأت بـريطانيا إلى تهدئـة وتـأمين خطـوط إمداداتهـا داخـل مناطق احتلالها في كوردسـتان الجـنوبية لقـربها الجغرافي من منطقة الصراع تلك، لذا وجدت أن أفضل طريقة تحقـق بهـا ذلـك هـو احـتواء المشاعر القومية الكوردية والتعاطف الظاهري معها بما يضمن هـدوء جـبهة كوردسـتان الجـنوبية عسـكرياً مـع ضـمان وقـوع ممـر (كيلـه شـين) الجبلي السـتراتيجي الـذي يـربط كوردسـتان الجـنوبية بكوردسـتان الشـرقية (الايـرانية)، وابعاد مؤثرات الدعاية التركية عن الشعب الكوردي[١٧].

هـذه هـي الدوافـع الأساسـية الـتي تكمـن وراء الإجـراء الـبريطاني الخـاص بإنشـاء الحكمداريـة والـذي كـان يهـدف في الإسـاس إلى تحويـل كوردسـتان الجـنوبية إلى ظهـير جيوسـتراتيجي آمـن لمـنطقة العمـليات العسـكرية في مـنطقتي الأناضـول والقوقـاز، وليـس

(١٦) Toynbee, Arnold J., Summary of international Affairs 1925, Vol. 1, The Islamic World, Oxford University Press, London, 1927, p.376.

(١٧) Wilson, Sir Arnold, T., op. Cit., p. 145.

استجابتها للاماني القومية الكوردية. فالحكمدارية تسميها المس بيل صراحة بـ (الحكمدارية الوهمية)[١٨] ذلك لأن نوايا الغربيين السرية كما تقول هي ذاتها- تكمن في إخضاع البلاد الشرقية- بما فيها كوردستان- من دون الالتفات إلى أمانيهم القومية[١٩]. وهذا كان الهدف الستراتيجي لسلطات الاحتلال البريطاني.

انهيار الحكمدارية:

لم يكن الشيخ محمود[٢٠] راضياً بالحدود التي فرضت لحكمداريته، يؤكد هذه الحقيقة أدموندز حيث أشار إلى ان الشيخ محمود كان ساخطاً لتقليص دائرة سلطانه إلى المنطقة التي وصفناها، وإنه كان يجاهد جهاداً عنيفاً كي يتم الاعتراف به رئيساً لدولة كوردية

---

(١٨) بيل، المس/ المصدر السابق، ص٢١٦.

(١٩) بيل، المس، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٢٠)الشيخ محمود بن الشيخ سعيد (١٨٨٢-١٩٥٦) أشهر زعيم ديني وسياسي في كوردستان الجنوبية حتى الثلاثينات، حارب الأنكليز بالتعاون مع العثمانيين حال شروعهم باحتلال ولاية البصرة، وقاتلهم في الشعيبة وقلعة صالح والكوت، ولكنه تخلى عن المقاومة عندما أدرك أن العثمانيون خاسرون في هذه الحرب فعاد إلى السليمانية لتولي قيادة الحركة القومية الكوردية، فاتصل بالقوات الروسية والقوات البريطانية على حد سواء طالباً منهم ضمان حقوق الكورد القومية. بعد انسحاب العثمانيين من السليمانية استلم هو الحامية التركية في خريف عام ١٩١٨ ومثل بذلك السلطة القومية والوحيدة في المدينة، واجه في حياته الكثير من المصاعب، حكم عليه بالاعدام مرتين الأولى من قبل السلطات العثمانية في كركوك بتاريخ ١٩١٨/٨/٣٠، والثانية من قبل الإنكليز ببغداد في ١٩١٩/٧/٢٥، كما قاسى كثير من النفي والتشريد والإبعاد، ظل يناضل حتى الثلاثينات، توفي في مستشفى الحيدري ببغداد في ١٠/٩/ ١٩٥٦.

واسعة[٢١].

مارس الشيخ محمود مهام وظيفته كحكمدار وفق منهج الشريعة والقانون والأعراف والتقاليد الكوردية التي تربى عليها. أما الساسة البريطانيون فلم تكن تعجبهم سياسة الشيخ محمود الاستقلالية في إدارته لحكمدارية كوردستان، لتعارض ذلك مع أهداف سياستهم الخفية التي توجهها مصالحهم الستراتيجية. فالبريطانيون سعوا من وراء ذلك الإجراء إلى تحويل الشيخ محمود إلى مجرد تابع من اتباعهم ومنفذ لمخططاتهم. يقول لازاريف بهذا الخصوص: (إن لندن لم تسترشد ابداً عن رسم استراتيجيتها بمصالح الشعب الكوردي. أما القادة الكورد، فإنهم باتباعهم سياسة التقارب مع بريطانيا حاولوا بمساعدتهم وبالاعتماد عليها، نيل الاعتراف الدولي بحقوق الشعب الكوردي وحق تقرير مصيره وليس من أجل القيام بدور الدمى البريطانية)[٢٢]، وعليه فإن السياسة الكوردية الاستقلالية للشيخ محمود لم تكن تتماشى مع السياسة البريطانية ومشاريعها حيال موضوع مستقبل كوردستان بشكل عام والمصير السياسي لولاية الموصل بشكل خاص.

لاحظ الشيخ محمود، بعد بضعة أشهر من مباشرته لمهمته، أن هناك تراجعاً واضحاً في الممارسات البريطانية إزاء حكمداريته، وأول ملامح ذلك التراجع لاح عندما نقل مستشار الشيخ محمود، الميجر نوئيل واستبدل بالميجر سون الذي جرد الشيخ محمود من جميع صلاحياته الإدارية. وبطبيعة الحال فقد أثار هذا الوضع حفيظة الشيخ محمود وعده إنقلاباً واضحاً في الموقف البريطاني إزاء الحركة القومية الكوردية. ولم تكتف سلطات الاحتلال البريطاني بذلك بل سعت إلى منع تعاون العشائر الكوردية في كوردستان إيران مع الشيخ

---

(٢١) ادموندز، سي. جي، المصدر السابق، ص٣٣، ٢٧٥.

(٢٢) لازاريف، م.ش.، المسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣، ترجمة عبدي حاجي، دار الرازي، بيروت، ١٩٩١ص١٢٢.

محمـود وبخاصـة عشـائر هورامـان وموكـريان والشـكاك، وزرعت الألغام أمام تفاهم الشيخ محمود مع القائد الكوردي سمكو، كما انها احتوت وعزلت الشيخ طه الشمدينانى أيضاً.

ورأى الشـيخ محمـود أن مـن واجـبه تصـحيح ذلـك الموقـف سـلماً. ولما لم تجد السبل السـلمية حـلاً منصفاً، وجد أن السلاح قد يكون فيه الحل الأصوب لذلك احتل بتاريخ ٢٣ آيـار مـن عـام ١٩١٩ مدينة السليمانية وطرد الإنكليز منها، وخاض مع القوات البريطانية معـركة (دربـندي بازيـان) الشـهيرة بـتاريخ ١٨ حزيـران مـن العام ذاته والتي أسفرت عن استشـهاد ٤٨ مقـاتلاً كورديـاً، وأسـر مائـة آخـرين بضـمنهم الشـيخ محمود نفسه، والذي أصـيب في تـلك المعـركة في كاحل قدمه وعند حزامه[٢٣]. وعلى أثر هذه المعركة نقل الشيخ محمـود إلى بغـداد، وحوكـم فيها، وحكم عليه بالاعدام، ولكن الحكم خفف عليه إلى عشر سنوات سجن، ثم أبعد عن كوردستان إلى الهند.

وبغيـاب الشـيخ محمـود عـن السـاحة السياسـية الكورديـة باشـرت سلطات الاحتلال الـبريطاني بتـنفيذ سياسـتها الجديـدة، سياسـة الحكـم المباشـر في كوردسـتان في ضـوء مسـتجدات الأحـداث على الساحة الكوردستانية وعموم منطقة الصراع. وأول عمل مارسته سـلطات الاحـتلال وأبـواق دعايـتها هـو الإسـاءة إلى سمعة قائد الحركة القومية الكوردية، الشـيخ محمـود، فقـد أشـار السـير أرنولـد ولسن إليه وهو الذي سبق وأن اعترف بشعبيته قـائلاً: (هـناك أقـلية تفضل وجود إدارة بريطانية مباشرة على الخضوع إلى حاكم عشائري نصـف متوحش)[٢٤] وإنه كان إنساناً سيء السمعة وبربري نصف متحضر[٢٥]. أما عن مصير

---

(٢٣) سـجادي، عـلاء الديـن، المصدر السابق، ص٨٧، وأدموندز سي.جي. المصدر السـابق، ص٤٩و٥٣ ومذكرات الشيخ لطيف الحفيد عن ثورات الشيخ محمود الحفيد، أربيل، ١٩٩٥، ص٥٨ (بالكوردية).

(٢٤) Wilson, Sir Arnold T., op. cit., p.134.

الحكمداريـة بعـد معـركة دربـندري بازيـان فتقول المس بيل: (لقد أسقط الشيخ محمود من الحساب بعد ثورته عام ١٩١٩)[٢٦] وذكر ادموندز: (إن السلطات البريطانية حاولت إيجاد بديـل للشـيخ محمـود مـن ألأسرة البابانية ، إلا أن عميد الأسرة البابانية الساكن في بغداد وجـد أنـه لا يعـرف كـلمة كـردية واحـدة، وأنـه مهـتم فقـط بتاريخ أسرته الغابر أكثر من اهتمامه بسياسة الحاضر العملية)[٢٧].

هكـذا بدأ الإعلام البريطاني بخداع الرأي العام الكوردي وبتحميل الشيخ محمود وحده تـبعية تـبدل وتغـير السياسـة البريطانية إزاء كوردستان وفي انهيار الحكمدارية. وهنا يبرز السـؤال الـتالي: إذا كـان الشـيخ محمـود غـير مسـؤول عـن أنهيـار الحكمدارية، فما هي العوامــل الجيوبولــتيكية الــتي أجــبرت بــريطانيا عــلى تغيــير موقفهــا وسياســتها إزاء كوردستان؟.

العوامل الجيوبولتيكية:

إن تغـير موقـف بـريطانيا من القضية الكوردية يرتبط بستراتيجيتها الجديدة وسياستها الموحـدة إزاء مناطق احتلالها وانتدابها في ولايات البصرة وبغداد والموصل. بعبارة أوضح إن السياسة البريطانية تغيرت حيال كوردستان من موقف (إنشاء كوردستان الجنوبية المستقلة تحـت الحمايـة الـبريطانية إلى قـرار دمـج ولايـة الموصـل نهائياً بولايتي بغداد والبصرة – ميسـوبوتاميا–وإنشاء دولة العراق)[٢٨]. وقد تحدد ذلك بشكل دقيق وثابت في مؤتمر القاهرة

---

(٢٥) The editor, Reflection on the Mosul problem, J.C.A.S., Vol. XII, Part IV, 1925, p.353.

(٢٦) بيل، المس، المصدر السابق، ص٢١٦.

(٢٧) آدموندز، سي. جي، المصدر السابق، ص١١٤.

(٢٨) Office of Civil Commission, op. cit., p.12.

الذي تزعمه ونستن تشرشل في آذار عام ١٩٢٠[٢٩].

ويعتبر السير آرنولد ولسن مهندس هذه الستراتيجية الجديدة إذ كان ولسن يعتقد وعلى أسس جغرافية وتجارية إن كوردستان لا يمكن أن تزدهر إلا باعتبارها جزءاً من بلاد ما بين النهرين وقد تبنى هذه الستراتيجية منذ عام ١٩١٨[٣٠]. كان ولسن آنذاك يشغل منصب الحاكم الملكي البريطاني العام في العراق وكالة وكان مختصاً بتقديم المشورة إلى حكومته في العمل التنفيذي فيما يخص المستقبل السياسي للولايات الثلاث أعلاه، وهو أول مسؤول بريطاني طالب حكومته بدمج كوردستان الجنوبية بولايتي بغداد والبصرة وتشكيل دولة العراق، وكان يرى أن أي حل غير هذا، هو حل غير عملي من وجهة نظر المصالح البريطانية في الشرق الأوسط من النواحي الجغرافية والستراتيجية الاقتصادية[٣١]. وقد بررت سلطات الاحتلال البريطاني تخليها عن المشروعات الخاصة بالقضية الكوردية بما فيها توجهات إنشاء دولة كوردية باسباب عدة منها تخلف إقليم كوردستان الجنوبية وتخلف سكانه وافتقاره إلى طرق المواصلات وإلى خصوماته العشائرية[٣٢].

ويبدو أن هذا الموقف البريطاني يرتبط بشكل قوي بفشل التدخل العسكري البريطاني ضد البلاشفة في مناطق القوقاز والقرم وانسحاب القوات البريطانية من هناك في آب من عام ١٩١٩[٣٣]. فقد مهد أنتصار البلاشفة على الجيش الأبيض لبوادر تحسن علاقاتهم مع

---

(٢٩) لازاريف، م.ش، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٣٠) Noel, Major E.W.C., Note on the Kurdish Situation, July 1919, Government Press, Baghdad, 1919, p.18.

(٣١)Wilson, Arnold, J. op. cit., p.141.

(٣٢) Ibid, p.144-145, and Office of Civil Commission, op. cit., p.12.

(٣٣) World Encyclopedia of the Nations, ed. Louis Berran, Harper, 1966, p. 365.

تـركيا بقيـادة كمـال أتـاتورك، وهـدد بوقـوع أذربـيجان وأرميـنيا وجورجيـا تحت الحكم البلشـفي في عـام ١٩٢٠، وهـذا كلـه زاد مـن مخـاوف بـريطانيا من مغبة التوسع البلشفي باتجـاه كوردسـتان وتـركيا. لذلـك كلـه صـرفت بـريطانيا الـنظر كـلياً عـن إمكانيـة إقامـة (كوردستان المستقلة) في مناطق احتلالها، وإن كانت خاضعة لحمايتها، لاعتقادها الخاطئ إن خـلق مـثل هـذه الدولـة سيهدد الوضع الدولي بالانفجار، وإن هذه الدولة، وأن وجدت سـتؤدي إلى اخـلال الـتوازن العسـكري والجيوبولتيكي في الشرق الأوسط، لأنها ستؤدي في الـنهاية إلى انـتفاع السـوفيت بهـا أكـثر من بريطانيا[٣٤]. لذلك مالت السياسة البريطانية، جراء تخوفها من التوسع البلشفي والتعاون الروسي مع الحركة الكمالية وإحتمال تأثير كل ذلـك عـلى ولاءات الكـورد السياسـية، مـن سياسـة تـبني إنشـاء كيان سياسي كوردي إلى سياسـة دمـج ولايـة الموصـل برمـتها إلى الدولـة العـربية المـنوي إقامـتها في ولايـتي بغداد والبصرة.

وقـد أصـبح اهـتمام بـريطانيا بهـذه السياسـة أكـثر جديـة بعـد التأكد من وجود النفط وبكميـات كـبيرة في ولاية الموصل[٣٥]، ويتضح ذلك من سعي بريطانيا المبكر وفي مؤتمر سان ريمـو (٢٤ نيسان ١٩٢٠) لتعديل مناطق احتلالها ونفوذها وذلك بارغام فرنسا على التنازل

---

(٣٤) Lenczowski, George, The Middle East in World Affairs, Cornell University Press, Ithaca, London, 1980, p. 262.

(٣٥) Antonius, Goerge, The Arab Awakening, A paragon book, New York, pp. 363-367.

وبـــافيج، كردســـتان والمسألة الكردية، ترجمة برو، بيروت، ١٩٧٨، ص١٠ و٤١. ولا زاريف، م.ش، المصدر السابق، ص٣٦.

عن مناطق بهدينان (شمال الزاب الأعلى) التي منحتها لها معاهدة سايكس–بيكو[٣٦] المشار إليه سابقاً الخريطة (٢)– لتدخل ضمن مناطق احتلالها مقابل منح فرنسا حصة ألمانيا في شركة النفط التركية البالغة ٢٥٪[٣٧]. ويدعم ذلك رأي المؤرخ الشهير توينبي الذي أشار إلى أن السياسة النفطية لكل طرف من أطراف الحلفاء كانت تنم عن رغبة كل طرف في ضمان حصة نفطية، لأن النفط كان خاضعاً للاعتبارات السياسية[٣٨].

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن بريطانيا لعبت بفكرة كوردستان المستقلة تحت الحماية البريطانية لتساعدها في البداية إخضاع الشعب الكوردي وتوسيع مناطق نفوذها العسكري والسياسي شمالاً باتجاه المنطقة الستراتيجية التي تحادد القوقاز، يقول لنشوفسكي بهذا الصدد: إن التلويح البريطاني، بإمكانية إنشاء كيان كوردي كان ترتيباً يخدم، من وجهة النظر البريطانية ، غرضين ستراتيجيين هما[٣٩]:

أ– احتفاظ بريطانيا بالقضايا الكوردية وجعلها تدبيراً احتياطياً في يدها لتستفيد منه في الضغط على كل من طهران وأنقرة وبغداد.

ب– إنها أبعدت بهذا التدبير كوردستان عن التغلغل الأجنبي المنافس لها سوفيتياً كان أم ألمانياً، وهي باتباعها السياسة الميالة للعرب وضعت قوتها الجوية في العراق لقمع الحركة القومية الكوردية فيه.

---

(٣٦) للتفاصيل أنظر: أحمد، د. كمال مظهر، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨، ص١٢٥–١٤١.

(٣٧) Fisher, Sydney Nettleton, The Middle East: A history, Routledge of Kegan Paul, London, 1971, p. 380.

(٣٨)Toynbee, Arnold J. op., cit., p. 529.

(٣٩) Leczowski, George, op. cit., p. 265.

وهكـذا يتضـح أن الـتغير الجـذري في السياسـة الـبريطانية بخصـوص القضية الكوردية وتحولهـا مـن سياسـة تهـدف إلى إقامة كيان سياسي كوردي تحت الحماية البريطانية إلى سياسـة الإقـرار بدمـج ولايـة الموصـل نهائيـاً بالعراق هو اجراء ستراتيجي يتعلق بالأساس بالمصـالح الإمـبراطورية الاقتصـادية والسياسـية والأمـنية وليـس للشـيخ محمود وإدارته أي تدخل في ذلك.

وقد تبلورت فكرة هذه السياسة البريطانية في مؤتمر القاهرة الذي تزعمه ونستن تشرشل وزير المستعمرات البريطاني آنذاك، والذي انعقد في الفترة من ١٢–٣٠ آذار

خريطة (٢) مناطق النفوذ في معاهدة سايكس - بيكو

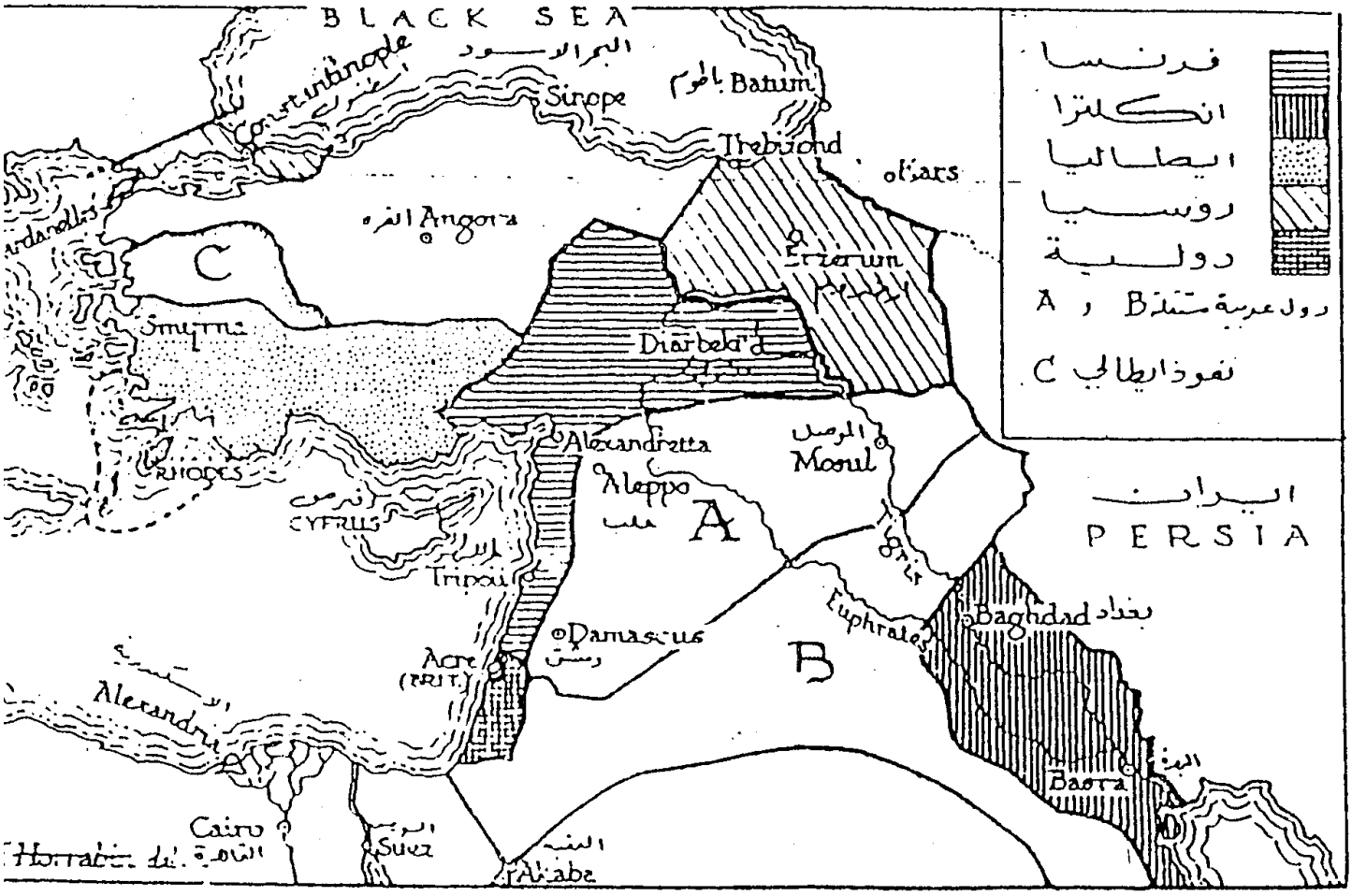

المصدر: أحمد كمال مظهر، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٨

Isaiah Bowman, The new world, world book co. N.Y. 1928, P. 545

من عام ١٩٢١ والذي حضره رجال الإدارة البريطانيون في العراق وفلسطين وشرق الأردن ومصر، وعدد من كبار الضباط وضباط الاستخبارات مثل لورانس ونوئيل ويانغ وغيرترودبيل وغيرهم. وكان من جملة قرارات ذلك المؤتمر والخاصة بالقضية الكوردية هي ضرورة إعادة النظر بمعاهدة سيفر الموقعة عام ١٩٢٠[٤٠]. يقول جورج أنطونيوس: لقد كان من حسن حظ العراق أن تتماشى مصالح بريطانيا مع مصالحه، فقد اسفرت رغبة بريطانيا السيطرة على حقول نفط كوردستان الجنوبية (ولاية الموصل) في شيئين مهمين:

١- ضم ولاية الموصل إلى الدولة العربية في العراق والفضل في ذلك يعود إلى الدبلوماسية البريطانية.

٢- التعاون البريطاني العراقي المثمر في القضاء على الحركة القومية الكوردية[٤١]

لخصت إحدى المجلات البريطانية حقيقة السياسة البريطانية هذه بما يلي: (أن الأهداف الرئيسية للسياسة البريطانية هو إيجاد دولة عربية، والبحث عن النفط، وحماية الآشوريين والكورد، وضمان أمن الإمبراطورية البريطانية. وعلى الرغم من أن السياسة البريطانية كانت تتطور مع الأحداث، إلا أنها لم تتسم بالانتهازية إلا لفترة قصيرة)[٤٢]، هي في الواقع الفترة التي عولجت فيها القضية الكوردية.

أما انتهازية السياسة البريطانية إزاء القضية الكوردية فقد لخصتها المجلة كما يلي: (إذا كان علينا أي على بريطانيا- دعم القضية القومية بغثها وسمينها، كان علينا، نظرياً، التقيد بدعم مطالب الكورد في إقامة حكوماتهم الخاصة، لكن ذلك كان من شأنه

---

(٤٠) لازاريف، م.س، مصدر سابق، ص٢١٢.

(٤١) أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين بيروت،د.ت.، ص٤٩٠.

(٤٢)The Editor, op. cit., p.22.

أن يـورط بـريطانيا مـع كل من تركيا وإيران والعراق، ويوسع كثيراً من تعهداتها السياسية الـتي هـي خـارج قدراتهـا العسـكرية، وكـان بإمكـان ذلـك أن يؤثر على قوانين أمننا. ولما كـانت الحيـاة تعني الموازنة بين الأشرار لضمان البقاء، فقد كان بالنسبة لكوردستان هناك شـعور عام لإيقاف الصيد في المياه العكرة)[٤٣] أي ألغاء كافة المشاريع الخاصة بإقامة الكيان الكوردي، أو منطقة الحكم الذاتي الكوردية في منطقة الانتداب البريطانية.

الخلاصة والاستنتاجات :

يتضـح ممـا تقـدم أن بـريطانيا لم يكـن لديها، بعد أن فرضت القضية القومية الكوردية نفسـها أمـام الحـلفاء بعد الهدنة مباشرة، لا هي ولا فرنسا، أية مشاريع أو خطط واضحة حيـال مسـتقبل أو مصـير الشـعب الكـوردي لكـنها اسـتطاعت أن تستغل وتلعب بالمشاعر القومية الكوردية، وبالقضية الكوردية ببراعة الدولة الامبريالية ذات المصالح الستراتيجية، ومـع أن هـذه السياسة ألحقت اضراراً واضحة في مسار الحركة القومية الكوردية، لكنها لم تكـن سياسة بلا ثمن. وعموماً يمكن القول أن السياسة البريطانية إزاء الكورد كانت سياسة انـتهازية مخادعـة باسـتمرار، فعـندما كـانت قـوات الاحـتلال البريطاني بحاجة إلى عون الكورد أو إلى إستقرار مناطقهم لأسباب تتعلق بطبيعة الصراع الدائر بين الدول المتصارعة في الإقـليم الجيوبولـتيكي المشـار إليـه سـابقاً، فإنها كانت تدغدغ مشاعر الكورد وترفع شعار كوردسـتان للكورد تحت الحماية البريطانية!، ولكن عندما تشتد قبضتها عند تلك المناطق فإنها تتنكر وبسهولة لكل وعودها وتصريحاتها.

وكـانت، عندما تشعر بوطأة وضغط الكماليين ومطالبتهم باستعادة ولاية الموصل، تنادي بانشـاء دولـة كورديـة في تـركيا لتكون دولة حاجزة بين تركيا وروسيا السوفيتية في الشمال

(٤٣) Ibid, p. 360-361.

ومناطق نفوذها في الجنوب. ولكن عندما كان الكماليون ينحون منحاً تفاوضياً لحل مشاكلهم مع بريطانيا فإنها كانت سرعان ما تتغاضى أو تتناسى ذلك المشروع برمته ما دامت قادرة عن ضمان مصالحها عن طريق قدراتها وأساليبها التفاوضية.

ويرى الباحث أن تغير السياسة البريطانية وتعارضها مع القضية القومية الكوردية نابع من مسعى بريطانيا إلى ضمان مصالحها الامبريالية بالدرجة الأساس من دون الاستجابة أو التأثر بأي شكل من الأشكال بمعاناة أو أماني الشعب الكوردي القومية، وأنه كان إستجابة منطقية للقرار الذي اتخذته بريطانياً بشأن دمج ولاية الموصل بولايتي بغداد والبصرة لإنشاء كيان سياسي جديد هو العراق، وهذه الضمانة تبررها العوامل التالية:

١- **عامل النفط:** كان البريطانيون يسعون إلى وضع أيديهم على كل حقول النفط التي تأكد وجودها في ولاية الموصل، ولهذا الغرض أقنعوا فرنسا بالتخلي عن ذلك الجزء من أراضي الولاية الذي منحته إياها معاهدة سايكس-بيكو. وبذلك أصبح نفط الولاية برمته ضمن مناطق احتلال وانتداب بريطانيا. وكان هذا العامل من العوامل الرئيسة التي أثرت في تغير موقف بريطانيا من القضية الكوردية. لأنها أرادت أن يكون النفط في دولة قومية كالعراق وليس ضمن دولة كوردية غير مضمونة العواقب.

٢- **العامل الأمني:** وجد البريطانيون أنهم كانوا عاجزين عن الدفاع عن بلاد ما بين النهرين من خلال اعتبار جبال حمرين حدها الشمالي، وأن الأمن لدولة العراق سوف لن يتحقق ما لم تكن حدوده الشمالية تمتد عبر الجبال العالية فيما وراء العمادية وزاخو والذي عرف فيما بعد (بخط بروكسل). وهذا الخط الستراتيجي لا يمكن ضمانه إلا بضم ولاية الموصل إلى ولايتي بغداد والبصرة، وبذلك تكون العاصمة بعيدة عن مصادر التهديد المباشر.

٣- **العامل الغذائي:** عرفت ولاية الموصل بشهرتها في إنتاج الحبوب الغذائية لذا

فـإن إنضـمامها إلى ولايـتي بغـداد والبصـرة سيضمن لها مورداً غذائياً دائماً على المدى البـعيد وتوفـر تكـاملاً زراعيـاً في الولايات الثلاث، أي في دولة العراق المزمع إقامتها، لـذا فـإن هـذه العوامـل مجـتمعة، بعـد اسـتبعاد العامل الإثني أو القومي، كانت من مخـرجات تـلك السياسـة الـبريطانية، وهكذا قبرت بريطانيا مطامح الشعب الكوردي القوميـة، وقضـت، لا فقـط عـلى حكمدارية الشيخ محمود، وإنما على مشروع حكومة كوردستان الجنوبية برمته.

إن مسـار السياسـة الـبريطانية المتعارضـة مع الحركة القومية الكوردية وأهدافها بقيادة الشـيخ محمـود رسمته طبيعة المصالح الاستعمارية البريطانية على ضوء تغير وتقلب موازين القـوى في المسـرح الجيوبولـتيكي للشـرق الأوسـط وليسـت له علاقة بسياسة الشيخ محمود الكوردية الاستقلالية ولا بتخلف المجتمع الكوردي فهذه المبررات لا تعدو عن كونها خدع وادعاءات بريطانية زائفة لتبرير تلك السياسة.

الفصل الثاني

الجنرال شريف باشا والقضية الكوردية

في مؤتــمر الســلام

مـارس الجـنرال شـريف باشـا في الأعـوام ١٩١٩–١٩٢٠ ومـن خـلال مؤتمـر السلام في بـاريس مهمـة ممـثل الشـعب الكـوردي في ذلك المؤتمر، باعتباره أحد المرشحين المستقبلين لإمـارة أو رئيـس دولـة كوردسـتان. لقـد أنيطـت بالجـنرال مهمـة ومسؤولية عرض مطالب الشـعب الكوردي القومية على أقطاب ذلك المؤتمر، واقناعهم بضرورة منح هذا الشعب حق تقريـر المصـير أسـوة بالشـعوب الأخـرى الـتي أخـذ المؤتمـر عـلى عاتقـه مناقشـة مصـيرها السياسـي. وحـاول الجـنرال شـريف باشـا أن يحقـق، مـن خلال جهوده في ذلك المؤتمر، لشـعبه الكـوردي إنجـازاً سياسـياً كـان مـن شأنه، لو تحقق، أن يجنب الشعب الكوردي الكـثير مـن المشـاكل، ويختصـر عـليه طـريق الكفاح. لكن الجنرال شريف باشا، وللأسف تخـلى عـن مسـاعيه الدبلوماسـية وتـنازل عن المعركة السياسية قبل أن يتوصل الحلفاء إلى إبرام معاهدة سيفر في العاشر من شهر آب من عام ١٩٢٠.

إن هـذا الفصـل يشـكل محاولـة للكشف عن بعض ملابسات هذا الموضوع على ضوء ما تيسـر لديـنا مـن مصـادر، لكـنه في الحقيقـة موضوع يتحمل أكثر من هذا ويتطلب مساهمة الآخرين في كشفه وتحليله.

حياته:

الجـنرال شـريف باشا[٤٤] (١٨٦٥–١٩٤٤) هو الأبن الأكبر لسعيد باشا بن حسين باشا خـندان، ولـد وترعـرع وسـط عائـلة كوردية عريقة الحسب والنسب. وعندما شب وترعرع أصـبح ضابطاً في الجيش العثماني ثم جنرالاً فيه. تزوج في العام ١٨٩٠ من الأميرة أمينة[٤٥] بـنت محمـد عـبد الحـليم باشـا بن محمد علي باشا والي مصر، وهي أخت الصدر الأعظم محمد سعيد حليم باشا[٤٦].

اسـتطاع الجـنرال شـريف باشـا، بذكائـه وشـجاعته ودماثـة خلقه، من أن يتبوأ أعلى المناصـب في القسـطنطينية، عاصمة الامبراطورية العثمانية، وكان يعد فيها واحداً من أعلى المقامـات فيهـا، وكـان آخـر منصـب رفيـع تقلده هو منصب الوزير المفوض (سفيراً) للدولة العـثمانية في سـتوكهولم عاصـمة السـويد وهـذا منصـب قلده اياه السلطان عبد الحميد عام ١٨٩٨.

---

(٤٤) تشـير بعـض المصادر إليه باسم (محمد شريف باشا) لاحظ: زكي، محمد أمين، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ط٢، بغداد،١٩٦١، ص٣٣٢ وكذلك :
Van Bruinessen, M.M., Agha, Shaikh and state, Utrecht, 1978, p.p. 369 & 372

(٤٥) ولدت الأميرة أمينة في القاهرة عام ١٨٦٨، وعقد قرانها في القسطنطينية، وتوفيت في باريس عام ١٩٢٩.

(٤٦) بصري، مير، أعلام الكرد، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١، ص٣٣.

اتهـم الجـنرال شريف باشا بالاشتراك في اغتيال الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) محمود شـوكت باشـا وحكـم عـليه بـالاعدام غيابـاً، فـلم يعد إلى الدولة العثمانية بل فرضت عليه الاقامـة الجـبرية خارجهـا[٤٧]، ومـنذ ذلـك الـتاريخ باشر الجنرال شريف بممارسة نشاطه السياسي القومي بحماس مع أنه كان متزوجاً من أميرة مصرية.

نشاطه السياسي:

يـرجع النشـاط السياسـي القومـي للجـنرال شريف باشا إلى عام ١٩٠٨ بعد شيوع الجو السياسـي الليـبرالي الـذي خلقـته أوضاع ما بعد انقلاب جماعة الاتحاد والترقي في الدولة العـثمانية. ففـي ذلك العام أسس الجنرال بالتعاون مع أمين عالي بدرخان وسيدي كوردي والشـيخ عـبد القـادر بن الشيخ عبيد الله نادياً كوردياً أسموه: جمعية تعالي وترقي الكورد (كـورد تـه ره قـى وتـه عالى جه معيه تى) في مدينة القسطنطينية، وأصدروا جريدة بنفس الأسـم، وكـانت هـذه الجـريدة منبراً قومياً مطالباً بالحقوق والأهداف القومية الكوردية وفي مقدمـتها الحكـم الذاتـي، والتعـليم بالـلغة الكورديـة، ونشر الثقافة الكوردية، كما طالبت الجـريدة بتأسـيس الجيـش عـلى اسـس قبـلية وقوميـة، يضـاف إلى ذلك أن هذه الجمعية أسسـت مدرسـة كورديـة خاصة بها. ولكن بعد أن تخلت جماعة الاتحاد والترقي عن كل وعودهـا الكاذبة واتجهت لممارسة أعمالها العنصرية أغلقت هذه الجمعية الكوردية، لكنها ظلت تمارس نشاطها القومي سراً.

---

(٤٧) بصري، مير، المصدر السابق، ص٣٣، وكذلك:
Hugh Frederich, Hutchinsen, Jr., Kurds in Turkey, M.A Thesis, Colombia University, 1967, p. 28.

كـان الجنرال شريف باشا بعد أن أقيل من منصبه وأتهم بالتآمر على الدولة كما سبق ذكره– يعيش في فيللا مونكايف (monkeif) بإمارة موناكو، جنوب شرق فرنسا[٤٨].

حـاول الاتـراك اغتيال الجنرال والتخلص منه، فأرسلوا إليه أحد ضباط الفرسان يدعى (كمـال) لقـتله، إلا أن مـرافق الجـنرال صـالح بـك تمكـن مـن اغتيال المتآمر بعد اكتشاف أمـره[٤٩]، ولهـذا ظـل الجـنرال شريف باشا في فرنسا لممارسة نشاطه السياسي القومي بعد الحرب العالمية الأولى[٥٠].

وسـنحت الفرصـة، في الخـارج، للجنرال شريف باشا لممارسة نشاطه السياسي القومي بـنطاق واسـع، فتحرك صوب المحافل الدولية لعرض قضية شعبه، وتباحث مع أصحاب القرار السياسي لشرح أبعاد القضية القومية الكوردية.

ففي كانون الأول من عام ١٩١٤ اتصل ببريطانيا وعرض عليها مطلب الشعب الكوردي في انشـاء دولـة كوردسـتان، وحسـبما يذكـر ارنولـد ولسن: إن الجنرال ألح علينا، وطالبنا

---

(٤٨) Arfa, Hassan, The Kurds, Oxford University Press, London, 1956, pp. 31-32.

(٤٩) أرشيف الدكتور إحسان فؤاد.

(٥٠) لقد حارب الاتحاديون كل الجمعيات الثقافية والسياسية الكوردية، باعتبارها جمعيات كورديـــة وليســـت تركية أو عثمانية!! وكانوا تبعاً لذلك يعتبرون الجمعيات الكوردية جمعيـــات معادية لحزب الاتحاد والترقي، فالاتحاديون كما يذكر المرحوم محمد كرد عـــلي شـــأنهم شـــأن أي تركي (قد جنوا جنوناً عظيماً بسياسة تتريك العناصر غير الـــتركية– حـــتى خرجوا عن طور العقل، للتفاصيل راجع: علي، محمد كرد، خطط الشام، جـــ٣، بيروت، ١٩٧٠، ص١٥٨.

باتخاذ ما يلزم لجمع شمل الكورد والنظر إلى القضيتين الارمنية والكوردية بشكل متساوٍ[٥١].

وفي الثالث من حزيران عام ١٩١٨، قابل في مرسيليا، السير برسي كوكس وذكره بالقضية الكوردية وبضرورة أن تتوجه السياسة البريطانية نحو إنشاء دولة كوردستان المستقلة[٥٢].

وفي ٦ شباط عام ١٩١٩ أرسل الجنرال مذكرة إلى رئيس مؤتمر السلام تتعلق بمطالب الشعب الكوردي، وبعد عدة اسابيع أرسل مذكرة أخرى إلى أقطاب مؤتمر السلام كل من وودرو ولسن، كلمنصو، لويد جورج، اورلندو مطالباً إياهم بتشكيل حكومة كوردية في كوردستان[٥٣].

انتخابه ممثلاً للشعب الكوردي:

عندما أقترب موعد عقد مؤتمر السلام بباريس تسارع الكورد لأرسال ممثل عنهم لحضور ذلك المؤتمر وعرض قضية كوردستان أمام زعماء ذلك المؤتمر ، قرر وجهاء الكورد في القسطنطينية والجمعيات الكوردية التالية انتخاب الجنرال شريف باشا ممثلاً للشعب الكوردي في ذلك المؤتمر:[٥٤]

١- جمعية تعالى الكورد. (برئاسة الشيخ عبد القادر)

---

(٥١)Wilson, Sir Arnold T., Loyalties Mesopotamia 1917-1920, Vol. II, Oxford University press, London, 1930, P. 130.

(٥٢)Office of Civil Commissions, Precis of Affairs in Southern Kurdistan during the Great War, Government Press, Baghdad, 1919, p. 8.

(٥٣) Kutschera, chris, Le Mouvement National Kurde, Flammarion, Paris, 1979, p. 23.

(٥٤) شيركو، بله ج، القضية الكردية، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣٠، ص٦٧.

٢- جمعية التشكيلات الاجتماعية. (برئاسة أمين عالي بدرخان).

٣- جمعية استقلال كوردستان. (برئاسة ثريا بدرخان، القاهرة).

يضاف إلى ما تقدم أن مهمة الجنرال شريف باشا هذه حظيت بدعم وتأييد الشيخ محمود الحفيد أيضاً. فقد قام الشيخ محمود في حينه باعداد مضبطة وقعها هو وجمع غفير من أهالي السليمانية، وعدد من زعماء عشائرها كانت تتضمن موافقتهم على توكيل الجنرال شريف باشا ممثلاً للشعب الكوردي في مؤتمر السلام بباريس، وارسل الشيخ محمود تلك المضبطة مع رسالة خاصة منه إلى الجنرال ضمن وفد كان يضم المرحومين رشيد كابان والسيد أحمد البرزنجي. وكان على هذا الوفد أن يسافر إلى باريس عن طريق سوريا، إلا أن السلطات الفرنسية هناك احتجزت الوفد الكوردي ومنعته من مواصلة السفر إلى باريس بضغط من بريطانيا، وقد حال ذلك إلى عدم وصول وفد الشيخ محمود إلى باريس(٥٥).

الجنرال شريف باشا وبريطانيا:

عندما تسلم الجنرال شريف باشا مهمته الدبلوماسية والسياسية الجديدة بادر باعلام الحلفاء بذلك، فطلب بتاريخ ٢٠ آيار ١٩١٩ من السفير البريطاني في فرنسا، السير لويس مالت، أن ينقل إلى بلفور، وزير خارجيته خبر ترشيحه لمنصب أمير كوردستان من قبل الزعماء الكورد البارزين في القسطنطينية (اسطنبول) وفي كوردستان الجنوبية، وعرض على بريطانيا بأنه ستكون لها الأفضلية في التعامل الاقتصادي البشري والسياسي مع دولة

(٥٥) حلمي، رفيق، مذكرات، ترجمة جميل بندى روزبياني، جـ١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٧.

كوردستان في حالة نجاحها في تشكيل هذه الدولة[٥٦] وهذا كما هو معلوم أحد أساليب الإغراء في العلاقات الدولية.

الجنرال شريف باشا والأرمن:

كان الجنرال شريف باشا يخوض من خلال مؤتمر السلام نضالاً سياسياً ودبلوماسياً شاقاً، لأن الأجواء السياسية للمؤتمر كانت تتأرجح حسب مصالح القوى المؤثرة ورغبات زعمائها ولم تكن منسجمة مع مطامح الشعب الكوردي القومية، فأقطاب المؤتمر وفي مقدمتهم بريطانيا كانوا يجاهرون بعزمهم عن تشكيل دولة أرمينيا الكبرى التي أدخلت فيها ست ولايات كوردية من كوردستان تركيا هي: ارضروم، سيواس، وان، بايزيد، بدليس وخربوط، مع أن غالبية سكانها هم من الكورد[٥٧] وفضلاً عن كونها تشكل أراض كوردية. ويبدو أن الحلفاء وجدوا أن تشكيل كوردستان (الصغرى) قد يدفع الكورد إلى التخلي أو التنازل عن تلك الولايات للأرمن ويخلق نوعاً من التوازن الجيوبولتيكي بين الدولتين الارمنية والكوردية. وقد رافق ذلك تعاطف الرأي العام الأوربي مع القضية الارمنية وليس الكوردية بسبب الخلافات السابقة بين الارمن والكورد. وشكل ذلك عامل ضغط على ممثل الشعب الكوردي ودفعه إلى عقد اتفاقية مصالحة بينه وبين ممثل الشعب الارمني إلى مؤتمر السلام بوغوز نوبار باشا (١٨٥٨–١٩٢٠) والذي أشارت له صحيفتي (بيامي صباح) الصادرة في القسطنطينية بتاريخ ٢٤ شباط من عام ١٩٢٠، وجريدة الوقت (Le Temps) الباريسية بتاريخ ١٠ آذار من العام ذاته[٥٨].

---

(٥٦) Kutschera, Chris, op. cit., p. 26.

(٥٧) بيل، المس، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، ط٢، بيروت، ١٩٧١، ص١٨٣.

(٥٨) راجع هذا الموضوع في:– شيركو، بله ج، المصدر السابق، ص٦٧، ٦٨ و

يشير كندال خطأ إلى أن الجنرال وافق بموجب تلك الاتفاقية عن التنازل عن ولايتي وان وارضروم للأرمن[٥٩]، وقد اضطرني ذلك إلى معرفة الحقيقة لأن المواد ٨٨–٩٣ من معاهدة سيفر نصت على ضم الولايات الكوردية: طرابزون، ارضروم، وان، وبدليس إلى أرمينيا. فعندما حصلت على نص الخبر الذي نشرته جريدة **Le Temps** الباريسية وجدنا أن الجنرال لم يتخذ مع الأرمن مثل ذلك الموقف قط، وفيما يلي نص تصريح الجنرال:

((السيد مدير التحرير:

نشر في يوم ٧ الجاري (آذار ١٩٢٠) في القسطنطينية تصريح للمارشال عزت باشا جاء فيه أن الحكومة التي يترأسها ستكون مستعدة وراضية للتخلي عن أراضي ولايتي بدليس ووان واعطائها إلى الدولة الارمينية المقبلة أن حقيقة كون غالبية سكان هاتين الولايتين هم من الكورد وأن الترك والأرمن لا يشكلون فيها سوى أقليات صغيرة فإنه لا يحق للمارشال إطلاقاً التنازل عن اراض هي الآن وبكل القوانين وبنواحيها القومية *وبخصائصها ملك للكورد . أن الكورد وحدهم يحق لهم أن يقرروا البقاء ضمن الامبراطورية العثمانية أو الانفصال عنها، وهذا يرتبط بالوضع الذي ينسجم مع مصالحهم الحيوية. والجدير ذكره هنا أن الاتفاقية التي وقعت يوم ٢٠ كانون الأول الماضي بين الوفد الارمني وبيني، باعتباري رئيساً للوفد الكوردي في مؤتمر السلام، تشير صراحة إلى أن للأرض نفس حق الكورد في الرضوخ لرأي الغالبية*

Kendal, The Kurds under the Ottoman Empire, in: people without a Country, ed. Gerard chaliand, Zed press, London, 1978, p.42. & The -1936, Vol. V, Lieden,

New York, 1987, p. 1149.

(٥٩) Kendal, op. cit., p. 24.

القومية في سكان هاتين الولايتين. أنا اعتقد أنه من واجبي أن أعبر بقوة عن أنزعاجي من تصريحات رئيس الوزراء المقبل حول أراضي هاتين الولايتين اللتان هما في واقعهما وإلى الأبد أراض كردية)) [٦٠].

المذكرات الرسمية للجنرال:

من آثار الجنرال شريف باشا الأخرى الموثقة والتي تعكس حقيقة سلامة موقفه من قضية قومية. انه قدم بتاريخ٢٢ من شهر آذار عام ١٩١٩ في باريس الى رئاسة المؤتمر مذكرة باللغة الانكليزية مع خارطة الكوردستان نقتطف منها ما يلي:

((إن كل شيء بموجب مبادئ ولسن يقف إلى جانب الشعب الكوردي في تكوين دولة كردية حرة مستقلة.. نحتج بشدة على الادعاءات الارمنية بكوردستان التي يجب أن تبقي للكورد كما ثبتنا حدودها في الخريطة المرفقة.. أخيراً نطالب بالاستقلال الذي يقره القانون الذي وحده سيفسح المجال أمامنا في النضال في طريق التقدم والرقي لاستغلال ثروات بلادنا والعيش بأمان مع جيراننا))[٦١] أنظر الملحق رقم (١).

---

(٦٠) Le Temps, Paris, dated: 10-3-1920.

وللتفاصيل راجع مقال: فؤاد حمه خورشيد، لا مساومة عن أرض الوطن (بالكردية) مجلة ره نكين، العدد ١١٢، ١٤ آيار ١٩٩٨. ص١٠-١١. واشكر الدكتور فان برونسن الذي زودني بنسخة مصورة من الجريدة المذكورة التي اقتبست منها تصريح الجنرال شريف باشا .

(٦١) Pasha, General Sharif, Memorandum on the claims of the Kurds people, Paris, 1919,pp.14-15

وطلب بتاريخ ٢٩ من شهر تموز عام ١٩١٩ من السكرتير الأول في السفارة البريطانية بباريس روبرت نستارت أن يرفع مذكرته إلى وزير الخارجية البريطاني آنذاك **السير بلفور والتي جاء فيها:**

((أنه لمن الحكمة الاعتراف بكوردستان حرة، وإقامة الحكومة المركزية التي ستعترف من جانبها، لكل الزعماء الكورد، بحقوقهم المعهودة في مناطقهم. إن هذا الأسلوب يتميز في أنه يتجاوب مع السياسة التقليدية التي تطبقها الحكومة البريطانية في جميع الأوقات.. ومن وجهة النظر الانسانية ولمصلحة كوردستان السياسية ولمصلحة انكلترا أيضاً، فإنه يتعين أن تقدم التسهيلات من أجل تأسيس كيان كوردي يحقق الإدارة الوطنية))[٦٢].

وقدم الجنرال بتاريخ الأول من شهر آذار عام ١٩٢٠ مذكرة أخرى معنونة إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام باللغة الفرنسية– ضمنها خريطة معدلة لكوردستان نقطتف منها ما يلي:

((إن المعطيات التاريخية والعرقية تثبت أن هذا الوطن لا يمكن أن يقتطع من الامبراطورية العثمانية ليخضع لسيادة أخرى غير سيادة الكورد أنفسهم.. أن توزيع الثروات الطبيعية في الوطن الكوردي لا يمكن أن يستغل بأي وجه كحجة لتقسيم كوردستان إلى عدة مناطق نفوذ.. أن كوردستان تشكل وطن لا يتجزأ .. نطالب في حالة إقامة أرمينيا بتحقيق منفذ لكوردستان على بحر قزوين والمتوسط لتسهيل تصدير ثروات كوردستان، ونرجو من مؤتمر السلام أن يعين لجنة دولية تتولى رسم وتحديد الحدود وفقاً

---

(٦٢) عثمان، د. أحمد، مذكرة إلى الحلفاء في الوفد الكردي شريف باشا، مجلة كاروان، العدد ٣٩، السنة الرابعة، كانون الثاني، ١٩٨٥، ص١٣٥-١٣٩.

للمعايير القومية، وأن تضم كوردستان كل من المناطق التي يشكل الكورد غالبية منها))[٦٣].

أنظر الملحق رقم (٢).

والمعروف أن مؤتمر السلام تمخضت عنه معاهدة خاصة بتسوية موضوعات الحرب مع تركيا عرفت باسم معاهدة سيفر، وكان القسم الثالث من المعاهدة المذكورة مخصص بمواده ٦٢-٦٤ لكوردستان ووضعها المستقبلي وإنشاء الدولة الكوردية. وهنا يبرز السؤال التالي: هل كان لجهود الجنرال شريف باشا دور في ادخال هذه المواد ضمن تلك المعاهدة؟

يقول المرحوم رفيق حلمي: كان للجهود التي بذلها الجنرال شريف باشا في مؤتمر السلام بباريس أثر في إدخال تلك المواد ضمن معاهدة سيفر والخاصة باستقلال كوردستان[٦٤].

ويذكر الأستاذ عصمت شريف: أن القسم الثالث من المعاهدة المذكورة والخاصة بكوردستان كانت نتيجة للتسوية التي تمت بين الجنرال شريف باشا والوفد الأرمني برعاية بريطانيا[٦٥].

ويشير لا زاريف إلى أن أساس معاهدة سيفر مذكرة قدمها الوفد البريطاني إلى مؤتمر سان ريمو تتعلق بمشروع المعاهدة المقترحة مع تركيا متضمنة البنود المتعلقة بكوردستان

---

(٦٣) Pasha, General Cherif, Memoire presente par Le General Cherif Pacha a monsieur Le president du Conseil Supreme de La Conference de La paix, Paris, 1920.,pp.3-4

(٦٤) حلمي، رفيق، المصدر السابق، ص٢٢.

(٦٥) Vanly, Ismet cheriff, Survey of the National question of Turkish Kurdistan with historical background, published by, Hevra, Organization of the Revolutionary Kurds of Turkey in Europe, p.22.

بشكل مشابه لما وردت ضمن معاهدة سيفر[٦٦].

في الواقع أن مذكرات ومطالب الجنرال شريف باشا، ممثل الشعب الكوردي، كانت تتضمن صراحة إنشاء دولة كوردية فوق أرجاء واسعة من أرض كوردستان، إن لم تكن فوق كل أرض كوردستان، كما تصورها في خرائطه. وأن عرضه لتلك المطالب بكل تلك الجدية والصراحة كان له بلا شك، تأثير على خلق تصورات مستقبلية جديدة لدى أقطاب المؤتمر حول المساحة الجغرافية التي يمكن أن تقام عليها الدولة الكردية المقترحة. ولكن الحلفاء وفي مقدمتهم بريطانيا كانوا يتطلعون إلى خلق دولة أرمينيا الكبرى بعد اقتطاع عدة ولايات كردية ودمجها بها، وكان هذا الاجراء يتطلب بلا شك، استقرار الجبهة الكوردستانية. ومن وجهة النظر البريطانية إن تلك الجبهة لا تهدأ ما لم يضمن للكورد جيب صغير من الأرض لأقامة دولتهم عليه، أي خلف كوردستان الصغرى التي أبتكرتها المواد ٦٢-٦٤ من المعاهدة المذكورة.

أما القول بأن الجنرال هو الذي أدخل هذه المواد ضمن المعاهدة فهذا بعيد كل البعد عن الواقع لعدم وجود وثيقة تؤيد ذلك من جهة، ولأن الوفد الكوردي برئاسة الجنرال شريف باشا لم يكن وفداً رسمياً معترفا به من قبل دول الحلفاء، وأن الوفد لم يشارك أبداً أو يناقش، من خلال جلسات ذلك المؤتمر، بل كان يتصل بزعماء ذلك المؤتمر خارج أبواب قاعاته الرسمية وليس في قاعات الاجتماع الرئيسية.

استقالة الجنرال:

مع كل تلك الجهود المخلصة التي بذلها الجنرال شريف باشا في ذلك المؤتمر الصاخب فقد كان يواجه صعوبات جمة في إقناع أقطاب المؤتمر بوجهة النظر الكوردية والاقرار

---

(٦٦) لا زاريف، م. ش، القضية الكردية ١٧-١٩٢٣ ترجمة عبدي حاصي، دار الرازي، بيروت، ١٩٩١، ص١٧٣.

بإنشاء دولة كوردستان بالشكل الذي يتطابق والواقع التاريخي والجغرافي لكوردستان. فالحلفاء كانوا يصنعون أنصاف الحلول لقضايا شعوب المنطقة وفق ما تمليه عليهم مصالح بلدانهم الستراتيجية والاقتصادية لأن جوهر نوايا الدول الغربية السرية كانت تتركز حول إخضاع البلدان الشرقية بما فيها كوردستان– من دون الالتفات إلى أمانيهم القومية[٦٧].

لذا فقد شعر الجنرال بهزيمته لعدم استطاعته اقناع المؤتمر بإنشاء دولة كوردستان كما ثبته في خرائطه ومنع تفتيتها ، ومنعهم من منح جزء منها إلى الأرمن ، لذا قدم استقالته من مهمته بتاريخ السابع والعشرين من شهر نيسان عام ١٩٢٠، وتخلى عن أحلامه في أن يصبح أميراً لكوردستان المستقلة، قبل إبرام الحلفاء لمعاهدة سيفر بحوالي ثلاثة اشهر ونصف، علماً أن معاهدة سيفر أبرمت بتاريخ العاشر من آب عام ١٩٢٠.

أسباب الاستقالة:

وهنا لا بد من مناقشة الأسباب التي دفعت بهذا الرجل القومي المتحمس بالاستقالة والتخلي عن مواصلة نضاله السياسي المتعلق بمصير أمته ووطنه في أحرج مراحله. إن معرفة هذه ألأسباب تتطلب مناقشة العديد من العوامل المتداخلة والتي يمكن إجمالها بما يلي:

أولاً: الانشقاق الكوردي: لم يكن للأوساط القيادية الكوردية، في تلك الظروف الحساسة والحرجة، موقفاً موحداً أزاء ما كان يطرح في مؤتمر السلام بباريس حول القضية الكوردية، فقد انشقت هذه الأوساط على نفسها في القسطنطينية وخارجها، واصبحت تتمثل في فريقين يحملان وجهتا نظر مختلفتين حول هذه القضية:

الفريق الأول: وكان يؤيد المساعي التي كان يقوم بها الجنرال شريف باشا في مؤتمر السلام والداعية إلى استقلال كوردستان، وكان هذا الفريق يملك كل المبررات التاريخية

(٦٧) بيل، المس، المصدر السابق، ص١٨٥.

والجغرافية والقانونية التي تدعم ذلك الطلب القومي. أشار في حينه المرحوم نجم الدين حسين رئيس الحزب الديمقراطي الكوردي السري[٦٨]– صراحة بخصوص هذا المطلب الجماهيري بما يلي: (أن الكورد يستطيعون إقامة صرح السلام في العالم بعد أن يعيشوا على أرضهم ضمن حدود معينة وتحت علم كوردستان المستقلة) [٦٩] إلا أن مطالب الفريق الآخر، يبدو، كانت لها أصداء مؤثرة في المؤتمر لأنها كانت تتناغم والمصالح المستقبلية للدول الحليفة المتزعمة لذلك المؤتمر، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، إضافة إلى مسايرتها للسياسة التركية في تلك المرحلة.

الفريق الثاني: وكان يعارض الاستقلال الكامل، ويطالب بالحكم الذاتي ضمن الدولة العثمانية! وكان هذا الفريق يضم بين صفوفه كل من أمين عالي بدرخان، الذي سبق له أن علق على أتفاق الجنرال مع ممثل الأرمن، بما يلي:

(إن الاتراك هم أخواننا في الدين والمحبوبون طالما نحن مسلمون، فالفرقة والبغضاء بيننا مستحيلتين)[٧٠]، كما اشارالشيخ عبد القادر بن الشيخ عبيد الله النهري إلى مشروع الاستقلال بما يلي: (من الخطأ اعتبار الكورد انفصاليين يريدون الانعزال عن تركيا. إني شخصياً لا أشارك دعاة الانفصال أرائهم. انا الآن وكما كنت في السابق، أطالب بالحكم الذاتي لكوردستان. أن الاخطاء التي أرتكبتها الادارة العثمانية هي التي حملت الكورد على المطالبة بالاستقلال)[٧١].

---

(٦٨) القليل يعرف عن الحزب الكوردي، وربما يقصد به أيضاً: كورد مللت فرقسي (Kurt Millet Firkasi)
Kendal, The Kurds Under the Ottoman Empire, op. cit., p. 41.

(٦٩)Kustchera, Chris, op. cit., p.30.

(٧٠) Kutschera, Chris, op. cit., pp. 29-30.

(٧١) Kutschera, Chris, op. cit., p. 30.

وأرسل هذا الفريق العديد من البرقيات إلى المؤتمر بباريس تطالب الحلفاء بمنح الشعب الكوردي حكماً ذاتياً ضمن الدولة العثمانية، وترفض الانفصال عن تركيا وتشكيل الدولة الكوردية المستقلة(٧٢). أي أنهم كانوا يعارضون مشروع استقلال كوردستان الذي كان يشكل الحجر الاساس في مطالب الجنرال شريف باشا مع أقطاب ذلك المؤتمر. لذا فمن الطبيعي أن يصاب الجنرال بخيبة الأمل وأن يواجه صعوبات داخلية كبيرة تحول دون تحقيق مطالب الكورد العادلة من خلال العديد من البرقيات التي كان يرسلها الزعماء القبليون الكورد والتي تطالب بعدم الانفصال عن تركيا. لقد خلقت تلك البرقيات لدى الجنرال صدمة نفسية كبيرة وربما قناعة بعدم جدوى التضحية لأناس لا يزالون يفضلون مصالحهم الذاتية على حساب مصلحة الوطن العليا والمصيرية.

ثانياً: الموقف الدولي: ويتمثل هذا بوضوح في موقف كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من القضية الكوردية بشكل عام ومن شخص رئيس الوفد الكوردي الجنرال شريف باشا بشكل خاص.

فالبريطانيون كانوا يرون أن عمر الجنرال شريف باشا، وطول إقامته في باريس لا يشجع على بقائه وفياً للسياسة البريطانية، وبأنه لا يستطيع أن يستمر في تأدية الدور المطلوب منه مستقبلاً في رئاسة الدولة الكوردية. كما أن البريطانيين كانوا يعتبرونه إنساناً فرانكوفونياً (Francophile lnvelere)، أي رجل ذو ميول فرنسية، وأنه يجهل الكثير من الأمور الكوردية لطول إقامته خارج كوردستان(٧٣).

أما فرنسا فكانت تنظر إلى الجنرال شريف باشا على أنه رجل مؤيد للسياسة البريطانية فلم يمنحوه تأييدهم، ومنعوا وصول وفد الشيخ محمود الحفيد إلى باريس، فضلاً

---

(٧٢)Van Bruinessen, M. M., op., cit., p. 376.

(٧٣) لازاريف، م.س، المصدر السابق، ص٢٧.

عـن أن فرنسـا عارضت محاولات إنشاء الدولة الكوردية لأنها كانت تعتبر وجود مثل تلك الدولة خطوة تخدم المصالح البريطانية وتضر بالمصالح الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط[٧٤].

أمـا الموقـف الأمـريكي فكان يتمثل بقيام الرئيس الأمريكي وودرو ولسن ، وبتخويل من مؤتمـر السـلام ، برسم حدود أرمينيا الكبرى متضمنة الولايات الكوردية طرابزون وارضروم وبدليـس ووان[٧٥]، رغـم اعتراض ممثل الشعب الكوردي الجنرال شريف باشا الشديد على ذلك.

إن تـرافق مـثل هـذه المواقـف الدولية مع الموقف الانشقاقي الكوردي كانت من وجهة نظـري– عوامـل جوهـرية أجـبرت الجـنرال شريف باشا عن التخلي عن مهمته السياسية والدبلوماسية كممثل للشعب الكوردي في مؤتمر السلام.

وفاتـــــه:

بعـد عمـر دام ٧٩ عامـاً، توفـى الجـنرال شـريف باشـا رحمه الله– في مدينة نابولي الايطاليـة. وبسـبب عـدم تمكنه من تحقيق حق شعبه في دولة مستقلة، وبسبب الاجحاف الدولـي الـذي لحـق بشـعبه ووطـنه جـراء سياسـة دول الحـلفاء، أوصـى الجـنرال بحـرق جـثمانه، بعـد موتـه، وأن يـذر رمـاده في الـبحر، لأنـه كـان يعتـبر نفسه مواطناً بلا وطن مسـتقل، لكـن وصيته هذه لم تنفذ بسبب ممانعة بناته ونسيبه صالح بك، وعوضاً عن ذلك تم نقـل جـثمانه، بمسـاعدة الأمـيرة أميـنة خـانم أبـنة عمـة المـلك فاروق، إلى مصر ودفن هناك[٧٦].

---

(٧٤) Kutschera, Chris, op. cit., p. 25.

(٧٥) Toynbee, Arnold J., The Survey of International Affairs 1920-1923, Oxford University Press, London, 1927, p. 367.

(٧٦) أرشيف الدكتور احسان فؤاد.

بعـد هذا العرض لا بد من قول بعض الكلمات بحق هذا الرجل الفذ، الكوردي اللامع، والجندي المقدام للأمة الكوردية:

١- أن وطـنية الجـنرال شريف باشا ومواقفه القومية ونضاله من أجل حق تقرير المصير لأمـته المظـلومة أمـور لا غـبار عـليها وهو بذلك يعتبر أحد مناضلي هذا الشعب ومن قادته التاريخيين المرموقين.

٢- إن تمـثيله للشـعب الكـوردي في مؤتمـر السلام بباريس في أعوام ١٩١٩ ١٩٢٠ هو تمـثيل شـرعي مـن وجهـة النظر الكوردية وأن لم يعترف به الحلفاء كممثل رسمي للشعب الكوردي في ذلك المؤتمر.

٣- إن اقـتطاع ولايـتي ارضـروم ووان والمـناطق الكورديـة الأخـرى والحاقهـا بأرميـنيا الكـبرى قد تم بتخويل من مجلس عصبة الأمم، ولم يوافق عليه الجنرال شريف باشا، كما هو واضح في مذكراته الرسمية ومن خرائطه الملحقة بها.

٤- إن نشـاط الجـنرال شريف باشا الدبلوماسي والسياسي من خلال ذلك المؤتمر مؤشر إيجـابي عـلى القـدرة والـلياقة الـتي يتحـلى بهـا الكورد في المحافل الدولية، وهي نموذج متقدم للدبلوماسية الكوردية في ذلك الزمن.

٥- أن جهـود ومطـالب الجـنرال شـريف باشـا بدولـة كورديـة مسـتقلة ضـمن حـدود جغـرافية محدودة. وإصراره عن ذلك المطلب ربما هي التي حفزت الحلفاء عن ابتكار المواد ٦٢-٦٤ مـن مـواد معـاهدة سـيفر الخاصة بمستقبل كوردستان السياسي، أي تشكيل دولة كوردستان المستقلة.

٦- إن اسـتقالة الجـنرال شـريف باشـا مـن مهمـته، كممـثل للشعب الكوردي في ذلك المؤتمر، وفي تلك الفترة العصيبة، يشكل مأخذاً سلبياً عليه مهما كانت الظروف والمبررات.

الفصل الثالث

القضية الكوردية في مؤتمر السلام

(١٩١٩–١٩٢٠)

إن تحرير واستقلال العديد من الشعوب غالباً ما يأتي مرتبطاً مع الأزمات الدولية والحروب الكبيرة، والتي كثيرا ما تتمخض عنها جملة من التغيرات والتطورات السياسية[٧٧] والتي تقود بدورها إلى حدوث تغيرات في خارطة المنطقة وأقاليمها الجيوبولتيكية كلا أو جزءا. وقد خلقت الحرب العالمية الأولى للكورد ظرفا مشابها، فقد أشارت معاهدة سيفر ضمن بنودها ٦٢–٦٤ صراحة إلى إنشاء كيان سياسي كوردي، وإن كان فوق جزء صغير من أراضي كوردستان. لكن الحلفاء تخلوا في نهاية المطاف عن تنفيذ أو إقرار تلك المعاهدة ومالوا إلى تعديلها وإبدالها بمعاهدة لوزان التي أهملت كلية الإشارة إلى تلك البنود، أو إلى أية مطالب سياسية كوردية أخرى.

لذا فإن هذا البحث مكرس لمناقشة العوامل الجيوبولتيكية التي ساهمت في تغيير موقف الحلفاء من القضية القومية الكوردية، من موقف تبنى القضية في مؤتمر السلام ومعاهدة سيفر إلى موقف التخلي الكامل عنها في معاهدة لوزان.

(٧٧) بافيج، كرددستان والمسألة الكردية، ترجمة برو، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٥.

الأقاليم الجيوبولتيكية وكوردستان العازلة:

أصبح واضحا بعد هدنة مودروس، التي وقعت في ٣٠ تشرين الاول من عام ١٩١٨، والتي انهت الحرب العالمية الأولى، إن دول الحلفاء المنتصرة على الدولة العثمانية ستسعى إلى تسوية قضاياها ومصالحها وامتيازاتها في الإقليم الذي احتلته قواتها من أراضي الإمبراطورية العثمانية وتغيير خارطتها، وهذه التسوية كانت بطبيعة الحال، جزءا من التسوية الشمولية لكل مشاكل الحرب التي كان على مؤتمر السلام بباريس أن يضع لها حلولا ترضي القوى المنتصرة جميعا.

كانت جيوش الحلفاء قد غيرت على أرض الواقع، بعد أن وضعت الحرب أوزارها، الخارطة القديمة للإمبراطورية العثمانية، ورسمت عليها مناطق نفوذ واحتلال مثلت أقاليم جيوبولتيكية جديدة، لقوى أوربية متحالفة كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا. ولما كانت كوردستان تقع في قلب المنطقة التي شملها هذا التغيير فقد واجه الشعب الكوردي العديد من المخاطر والأضرار لأنه بدلا من أن يواجه خصمين إقليميين هما الدولة الفارسية والإمبراطورية العثمانية، أصبح يواجه خصوم عديدون إقليميين ودوليون على حد سواء، فقد ظهرت على المسرح الجغرافي لكوردستان بعد الحرب قوى محتلة أجنبية جديدة متمثلة بالقوات البريطانية والفرنسية والأرمنية أيضا.

فالقوات البريطانية كانت تحتل الأطراف الجنوبية من كوردستان. أما الأرمن فقد ساعدهم انسحاب الروس من أراضي كوردستان عام ١٩١٧[٧٨]، وانتصار الحلفاء المسيحيين على المطالبة بضم أراضي واسعة من كوردستان إلى دولتهم مثل: أرضروم، أرزنجان،

(٧٨) بعد انتصار البلاشفة في روسيا خلال الحرب في ٦ كانون اول عام ١٩١٧.

موش، بايـزيد، وان، وبدليس[٧٩]. وكانت القوات الفرنسية إضافة إلى ما تقدم، تتمركز في سيليزيا أيضا. وهبط الإيطاليون في أدنة، واليونان في سمارنة. كما احتل البريطانيون مدينة القسـطنطينية (اسـطنبول) وحولـوا السـلطان العثماني محمد السادس إلى دمية بأيديهم. أما مـناطق كوردسـتان المركـزية فكـانت بعيـدة عن متناول يد الحلفاء. وهي التي كتب لها أن تشـهد ولادة الـتغيرات الجيوبولـتيكية الـتي سـتقلب موازيـن القـوى داخـل تركيا باتجاه متعاكس تماماً وتطلعات ونضال الشعب الكوردي.

وبهذا الترتيب يمكن القول أن ثلاثة مراكز جيوبولتيكية فاعلة قد تواجدت فوق المسرح الجغرافي لكوردستان بعد الحرب الأولى وأثرت تأثيرا فاعلا في مسار ومصير الحركة القومية الكوردية آنذاك وهذه المراكز هي:

١. المركز الجيوبولتيكي البريطاني–الفرنسي(القلق) في جنوب غرب كوردستان.

٢. المركز الجيوبولتيكي–البلشفي(التوسعي) في شمال شرق كوردستان.

٣. المركـز الجيوبولـتيكي–الكـوردي(المرتـبك) في كوردستان المركزية وسط المركزين السابقين.

وإزاء هـذا الوضـع وجـدت بـريطانيا أن مصالحها في مناطق احتلالها وبخاصة في ولاية الموصـل تواجـه تهديـدات محتمـلة وذلـك لأنهـا تجـاور المركز الجيوبولتيكي المرتبك الذي تنشـط فيـه وتتضـارب مصـالح ثلاث شعوب تواقة للتحرر هي الشعب الكوردي، والشعب الأرمني، والشعب التركي بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك) من جهة، ولأنها كانت قلقة من إمكانيـة التوسـع البلشـفي باتجـاه كوردستان الأمر الذي سيقرب النفوذ البلشفي من مناطق احـتلالها. وكانت بريطانيا تبحث آنذاك عما يسمى بالحدود الآمنة لمناطق نفوذها وخاصة

---

(٧٩) كـانت هـذه المناطق من حصة روسيا بموجب معاهدة سايكس–بيكو السرية لعام ١٩١٦.

الحد الشمالي لولاية الموصل. لذلك أخذت تفكر بترتيبات تخص المنطقة الممتدة شمال ولاية الموصل (خارج مناطق احتلالها) أي بالمناطق الكوردية الفاصلة بين ولاية الموصل من الجنوب وأرمينيا في الشمال الشرقي، ورأت من الضروري أن لا تبقى هذه المنطقة غير مستقرة او منصة وثوب إلى مناطق احتلالها، لذلك وجدت أن تحويل تلك المنطقة إلى (منطقة عازلة) ستحميها من التدخلات الخارجية أولا وستضمن استقرار الأكراد فيها ثانيا خاصة وأن مشروع أرمينيا الكبرى المقترح كان يتطلب استقرار الوضع واستتباب السلام في كوردستان[٨٠]. وهكذا برزت وتبلورت فكرة إنشاء دولة كوردستان العازلة (Buffer state) التي ستعزل ما بين مناطق النفوذ البريطاني في الجنوب والأطماع السوفيتية في الشمال وينهي كذلك المطالب التركية بولاية الموصل. وكما ذكر نوئيل فإن كوردستان العازلة ان استحدثت ستشكل بوظيفتها هذه حاجزا هاما بين بلاد ما بين النهرين والإعصار السياسي الهائل في القوقاز[٨١].

إن قيام كوردستان بوظيفتها العازلة جغرافيا كان يتطلب أن تكون كيانا سياسيا مستقلا أو متمتعا بحكم ذاتي متطور، وكان هذا الترتيب، من وجهة النظر البريطانية وحليفاتها، لابد أن يرافقه إقامة دولة أرمينيا الكبرى وانتداب الولايات المتحدة الأمريكية عليها[٨٢]،لضمان هدوء الأكراد وعدم معارضتهم للمشروع الأرمني[٨٣].

---

(٨٠) McDowall, David, A Modern History of the Kurds, L.B. Tauris, London, New York, 1997, pp. 118, 120.

(٨١) Noel, Major E.W.C., Note on the Kurdish Situation, Government Press, Baghdad, 1919, p.11.

(٨٢) McDowall, David, op. cit., p. 130

مـع ذلـك ظـل هـاجس أرميـنيا الكـبرى وتوسعها باتجاه كوردستان أحد العوامل التي جعـلت الشعب الكوردي ينظر بعين الشك إلى قوى الحلفاء المسيحية التي وجدها متحمسة لدعـم المشـروع الأرمـني أكثر من حماسها لمشروع كوردستان، وتحول ذلك الشك إلى خوف من نوايا الحلفاء الحقيقية التي ترمي إلى إخضاع الشعب الكوردي بالقوة إلى النير الأرمني، وأدى ذلك، بطبيعة الحال، إلى تغير الشعور الكوردي داخل المركز الجيوبولتيكي الكوردي (المرتـبك) مـن موقـف ودي إزاء الحـلفاء، وخاصـة بريطانيا، إلى موقف مشوب بالحذر من أهدافهـم الحقيقيـة في كوردسـتان. وكان طبيعيا ان يستغل أتاتورك ذلك التحول في المشاعر القومية الكوردية لصالح حركته[٨٤].

الدبلوماسية الكوردية وانقساماتها:

كـان الشـعب الكوردي يسعى من جانبه، ومن خلال انعقاد مؤتمر السلام بباريس، إلى تخـليص نفسـه ووطـنه مـن التـبعية الأجنبية والحصول على استقلاله ما دام الحلفاء كانوا بصـدد رسـم خـريطة جديـدة للشـرق الأوسـط، إلا أن دبلوماسـية الشـعب الكـوردي بهـذا الخصـوص لم تسـلك مسـارا واضـحا، كما أن قوته السياسية الضاغطة أو وزنه السياسي لم تكـن موحـدة ومؤثـرة في الساحة الدولية. ويبدو أن تعدد مراكز القوى الجيوبولتيكية داخل

---

(٨٣) كـــانت الـــدول الأوربية تميل إلى إنشاء كيان سياسي أرمني واسع يضم اجزاء من أراضـــي كوردســـتان، وكان البريطانيون يميلون إلى تنفيذ ذلك شريطة السيطرة على الأكراد أو ضمان قبولهم لأنهم كانوا يشكلون العامل الأقوى سكانيا. للتفاصيل راجع:
Office of Civil Commissioner, Precise of Affairs in Southern Kurdistan during the Great War, Government Press, Baghdad, 1919, pp. 8-9.

(٨٤) منشـــأ شـــفيلي، ألـــبرت م.، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص ٣٩٧.

وحـول كوردسـتان وضـغوطها هـي الـتي جعـلت الأكـراد يـنهجون مـناهج شتى بخصوص دبلوماسـيتهم وتعـاونهم مـع الأطـراف الدوليـة والإقلـيمية الـتي كانت تتعامل مع قضيتهم القومية. وهكذا برزت أثناء انعقاد مؤتمر السلام بباريس عدة تيارات سياسية كوردية تتبنى المطالب القومية الكوردية هي:

١- الـتيار الأول: كـان هذا التيار ينسق خطواته من اجل كوردستان مع أقطاب مؤتمـر السـلام بـباريس وخاصـة بـريطانيا. ويتمـثل هـذا التيار بأكراد المنفى وخاصة الجنرال شريف باشا في باريس، وثريا بدرخان في القاهرة.

٢- الـتيار الـثاني: وكـان يسـعى لتحقيق المطالب الكوردية من خلال تعاونه مع الأتراك

بفعـل تـأثير العلاقـات الـتاريخية والديـنية. وكـان هـذا الـتيار بـدروه ينقسم إلى فريقين[٨٥]:

أ-كورد اسطنبول: وكانوا يأملون في تحقيق الأهداف السياسية الكوردية عن طريق تعـاونهم مـع السلطان محمد السادس، والمتمثل بالحكم الذاتي ضمن تركيا ومن خلال مؤتمـر السـلام بـباريس معـا. وكان يمثل هذا الفريق الشيخ عبد القادر بن الشيخ عبيد الله والـبدرخانيون[٨٦]. وهـذا الفريق كان يعتقد أن خوف العثمانيين من سلخ الولايات الكورديـة الشـرقية ومـنحها للأرمـن سـيجعل الأتـراك يـتعاطفون معهم ويمنحونهم ما يريدون[٨٧].

---

(٨٥) Office of Civil Commissions, op. cit., p. 17, and Noel, Major E.W.C., op. cit., p.10.

(٨٦) McDowall, David, op. cit., p. 123.

(٨٧) McDowall, David, op. cit., p. 124.

ب– كـورد الداخـل: المتمثـلين بالعشـائر الكورديـة وزعمائهـا الذين انظموا إلى قوة أتاتورك تصـديقا لوعوده المستقبلية ولاعتقادهم بان أتاتورك وحركته هي القوة الوحيدة القادرة على رد مطـامع الأرمـن بـبلادهم، ومـرد هـذا الـتخوف من الأرمن هو أن تلك العشائر كانت تخشـى مـن تكـرار المذابـح الأرمـنية بحق الشعب الكوردي والتي سبق أن ارتكبها الأرمن والـروس معا إثر تقدمهم في الجبهة الشرقية بكوردستان في أعوام ١٩١٥–١٩١٧ والتي راح ضـحيتها ٦٠٠,٠٠٠ كـوردي[٨٨]. لـذا فليس غريبا أن انضمت إليه أكثر من سبعين عشيرة كوردية[٨٩].

يقـول سافرسـتيان بخصـوص هـذه الدبلوماسـية الكورديـة: إذا كـان الكورد قد حاربوا ومـاتوا مـن اجـل الـترك في الحرب العالمية الأولى دون شروط، وبدون أية خطة قومية متفق عليها، فإنهم امتازوا بالحكمة عندما تبنوا من أجل مطامحهم القومية سياسة

الجبهتين: الأولى تبقى على اتصالاتهم مع السلطة التركية القديمة، والثانية تتجه نحو اقطاب مؤتمر السلام بباريس[٩٠].

في الواقـع أن تشتت القوة الكوردية، وعدم وجود قيادة موحدة ذات وزن سياسي فاعل في مجـريات الأمـور الحساسـة والمصيرية لاينم عن أية حكمة بقدر ما يشير ذلك إلى ضعف الموقـف الكـوردي وانقسـامه وسـوء تقديـره في وقـت كـان الحـلفاء بصـدد رسم أول خارطة سياسية لدولة كوردية في التاريخ الحديث.

---

(٨٨) Arfa, Hassan, The Kurds, Oxford University Press, London, 1966, p. 26.

(٨٩) McDowall, David, op. cit., p. 130.

(٩٠) Safrastian, Arshak, Kurds and Kurdistan, The Harvill Press, London, 1948, p. 77.

مؤتمر السلام: كوردستان ومعاهدة سيفر:

باشر مؤتمر السلام أعماله في باريس بتاريخ ١٨ كانون الثاني من عام ١٩١٩، ولم تكن المناقشات بين أقطاب ذلك المؤتمر هينة، بل كانت غاية في التعقيد، لأن التوصل إلى تسوية شاملة ومرضية لكل الأطراف في منطقة الشرق الأوسط كان يتطلب، قبل كل شيء، تسوية كل التناقضات التي كانت تتضمنها المعاهدات السرية والاتفاقات الثنائية، والرسائل المتبادلة بين زعماء دول الحلفاء أثناء الحرب، مثل اتفاقية لندن عام ١٩١٥، معاهدة سايكس بيكو (٢٦ نيسان ١٩١٦) ووعد بلفور (١٩١٧). ومباحثات الشريف حسين–السير هنري مكماهون في عامي ١٩١٥ و ١٩١٦، ونقاط الرئيس الأمريكي ودرو ولسن التي أعلنها في ٨ كانون الثاني من عام ١٩١٨، والتصريح البريطاني–الفرنسي في ٧ تشرين الثاني من عام ١٩١٨، فضلا عن مطالبات الشعوب، التي خضعت للمحتلين الجدد، بالتحرر وحق تقرير المصير. لذلك كله فقد تأخر المؤتمر كثيرا في إصدار قراراته وفي صياغة معاهداته، فلم يتوصل المؤتمر في عام ١٩١٩ إلى أي اتفاق نهائي حول مناطق النفوذ في الشرق الأوسط.

دامت اجتماعات مؤتمر السلام نحو ستة اشهر، وتكونت من اجله خمسون لجنة لمناقشة المسائل الدولية المطروحة، واجتمعت هذه اللجان ١٦٠٠ اجتماعا، وحضر تلك الاجتماعات ممثلي كل الدول المدعوة، إلا ان اتخاذ القرارات فيه كانت محصورة في الخمسة الكبار: بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا واليابان[٩١].

لم يتوصل المؤتمرون في باريس إلى صيغ نهائية للمعاهدات التي أبرموها بشأن تسوية مشاكل الحرب ومخلفاتها، بل حدث ذلك في اجتماعات سان ريمو (١٩–٢٦ نيسان عام

---

(٩١) شبلي، إبراهيم احمد، أصول التنظيم الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ١٠٨٥، ص ١٢٠.

١٩٢٠). ففي سان ريمو وفي الفترة ما بين ١٩–٢٤ نيسان من العام المذكور تم التوصل وبشكل نهائي إلى صياغة معاهدة سيفر الخاصة بتسوية أمور الدولة العثمانية وأقاليمها بما في ذلك المواضيع المتعلقة بالقضية الكوردية. وقد تم في سان ريمو كذلك إقرار موضوع الانتداب البريطاني على بلاد ما بين النهرين وفلسطين (في ٢٥ نيسان)، وتسوية الاتفاق النفطي بين بريطانيا وفرنسا (في ٢٤ نيسان)، والذي تتضمن تعديل مناطق نفوذ كل منهما في ولاية الموصل. كما تم عرض موضوع الانتداب عن أرمينيا على عصبة الأمم المتحدة بعد امتناع الولايات المتحدة الأمريكية على قبول ذلك الانتداب[٩٢]. وفيما يلي نص البنود الخاصة بكوردستان والتي تضمنتها معاهدة سيفر[٩٣] التي أبرمها الحلفاء بتاريخ ١٠ آب من عام ١٩٢٠ :–

(٩٢)Toynbee, Arnold T., Survey of International Affairs 1920-1923. Oxford University Press,, London, 1927, p. 10.

(٩٣)Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, Vol.II, D. Van Nostrand Co., New York, 1958, p.82. and McDowall, op.cit., pp. 459-460.

الباب الثالث: المواد السياسية

القسم الثالث: كوردستان

البند: ٦٢ ستشكل لجنة في اسطنبول مؤلفة من أعضاء تعينهم حكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على التوالي لغرض إعداد مشروع للحكم الذاتي خلال ستة اشهر من سريان المعاهدة الحالية لمعظم المناطق الكوردية الممتدة شرق نهر الفرات، وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا التي ستحدد لاحقا، وشمال حدود تركيا مع كل من سورية وبلاد ما بين النهرين، كما هو مثبت في البند ٢٧، الفقرة ٢ من المادتين (٢) و (٣). وإذا لم يحصل الإجماع حول اية مسألة من المسائل فإن تلك المسألة تحال من قبل أعضاء اللجنة إلى حكوماتهم الموقرة. وسيتضمن المشروع ضمانات كاملة لحماية الآثوريين والكلدان والاقليات الدينية الأخرى المتواجدة ضمن هذه المناطق، ولهذا فإن لجنة مكونة من ممثلين بريطانيين وفرنسيين وإيطاليين وفرس وكورد على التوالي ستزور المكان لتتفحص وتقرر، ولو بأي مقدار، أية تصحيحات يمكن إجراؤها على الحدود التركية، لان تلك الحدود تحت شروط المعاهدة تتماثل مع حدود فارس.

البند ٦٣: *توافق الحكومة التركية بموجب هذه الوثيقة على قبول وتنفيذ قرارات اللجنتين المشار إليهما في البند ٦٢ وخلال ثلاثة أشهر في تاريخ تبليغها للحكومة المذكورة.*

البند ٦٤: *إذا قدم الشعب الكوردي المتواجد في المناطق المحددة في البند ٦٢، خلال عام واحد من تاريخ تنفيذ المعاهدة الحالية، طلبا إلى مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر أن غالبية سكان هذه المناطق يرغبون بالاستقلال عن تركيا، وإذا اعتبر المجلس أن هؤلاء السكان قادرون على مثل هذا الاستقلال وأوصى بضمانه لهم، فعلى تركيا، وبموجب هذه الوثيقة، ان توافق على إنجاز هذه الامتيازات وتتنازل عن كافة حقوقها وعن اسمها في هذه المناطق.*

إن التدابير التفصيلية لمثل هذه التنازلات ستشكل موضوعا لاتفاقية منفصلة بين قوى الحلفاء الرئيسة وتركيا.

إذا، او عندما يتم هذا التنازل، فإن قوى الحلفاء الرئيسة سوف لن تبدي اعتراضا للدمج الطوعي للأكراد الساكنين حتى اليوم في ذلك الجزء من كوردستان الذي تضمه ولاية الموصل إلى هذه الدولة الكوردية المستقلة[٩٤].

---

(٩٤) قمت بترجمة نص البنود الثلاثة من الأصل الإنكليزي الوارد في مصدري الهامش(١٧) وذلك لاكتشافي أن الترجمات العربية والكردية السابقة لهما غير دقيقة وصيغت بتصرف، ومن تلك التراجم ما ورد على سبيل المثال في:

١- شيركوه، د.بله ج، القضية الكوردية: ماضي الكرد وحاضرهم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣٠، ص ٦٨-٦٩.

٢- عوزيري، عثمان، شورشي ديار بكر (ثورة ديار بكر)، مطبعة زين، السليمانية، ١٩٦١، ص ٢٨-٢٩، الهامش (الكتاب بالكوردية).

تعتبر معاهدة سيفر، وحتى يومنا هذا، أول معاهدة دولية تشير صراحة إلى حق الشعب الكوردي في إنشاء كيانه السياسي القومي المستقل، ورمزا لأول اعتراف دولي بحق الشعب الكوردي في تقرير مصيره القومي. كما أنها–وكما يقول لازاريف– تشكل

اعترافا دوليا بوجود القضية الكوردية كموضوع مستقل في العلاقات الدولية، وأن هذا الاعتراف الدولي لم يأت اعتباطا وإنما تم الظفر به من قبل الشعب الكوردي بدماء آلاف مؤلفة من أبنائه[٩٥].

(٩٥) لازاريف، م.ش. المسألة الكردية ١٩١٧–١٩٢٣، ترجمة عبدي حاجي، دار الرازي، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٠٩.

نقد معاهدة سيفر:

رغم مؤشرات معاهدة سيفر الإيجابية بخصوص الأمة الكوردية على الصعيد الدولي، إلا أنها لا تخلو من هفوات قاتلة فيما يخص مستقبل الدولة الكوردية المقترحة. فلو أمكن فرض وتطبيق تلك المعاهدة لواجهت الدولة الكوردية (القارية الحبيسة الصغيرة) بما يعنيه هذا المصطلح في الجغرافية السياسية من المشاكل الإقليمية والدولية ما يجعلها مضطرة، أن تكون في حالة حرب دفاعية دائمة أمام دول جوارها الجغرافي الأقوى والأكبر مساحة منها والتي تضم أقاليم واسعة من كوردستان وشعبها تحت سيادتها، لأن معاهدة سيفر لم تمنح الأمة الكوردية ولو ربع مجالها الحيوي على النطاق القومي، في حين كان العصر الذي يتحدث فيه الحلفاء. ويخططون ويرسمون له الخرائط، هو عصر الدول القومية بكل ما يحمله هذا المصطلح من تفاصيل جغرافية.

وفيما يلي بعض الملاحظات النقدية للبنود الخاصة بكوردستان في معاهدة سيفر:

١- إن دولة كوردستان المشار إليها في البند ٦٢ من المعاهدة المذكورة لا تشكل سوى ٤٠٪ من مساحة كوردستان الشمالية (التركية) الحالية، و١٧٪من مجموع مساحة كوردستان الكبرى ٥٠٠٠٠٠ كيلو متر وإنها تجاهلت كلية المناطق الكوردية في تركيا الممتدة غرب نهر الفرات وحتى خليج الاسكندرونة، لذلك يحق للأستاذ برونسن أن يعلق على مساحة هذه الدولة الكوردية الصغيرة بقوله: ان المعاهدة أعطت الكورد (غرفة) لإنشاء دولتهم عليها[٩٦].

٢- اعترفت المعاهد وبموجب البنود ٨٨-٩٠ من القسم السادس والخاص بارمينيا، باقتطاع مساحة شاسعة من كوردستان(ولايات ارضروم وطرابزون ووان

(٩٦)Van Bruinessen, M.M., Agha, Shaikh and State, (Ph.D. dissertation), Utrecht, 1978, p. 364

وبتـليس) وضـمها إلى دولـة أرمينيا[٩٧]. وكان مؤتمر السلام قد خول الرئيس الأمريكي ودروولسـن برسـم الحـدود الـتي تضـم هذه الولايات إلى أرمينيا[٩٨] وتفصلها عن دولة كوردستان–الخريطة (٣)–.

(٩٧)Hurewitz, J.C., op. cit., p. 83.

(٩٨)Toyenbee, Arnold, J., The Survey of International Affairs 1920-1923, Oxford University Press, London, 1927, p. 367.

خارطة رقم (٣)

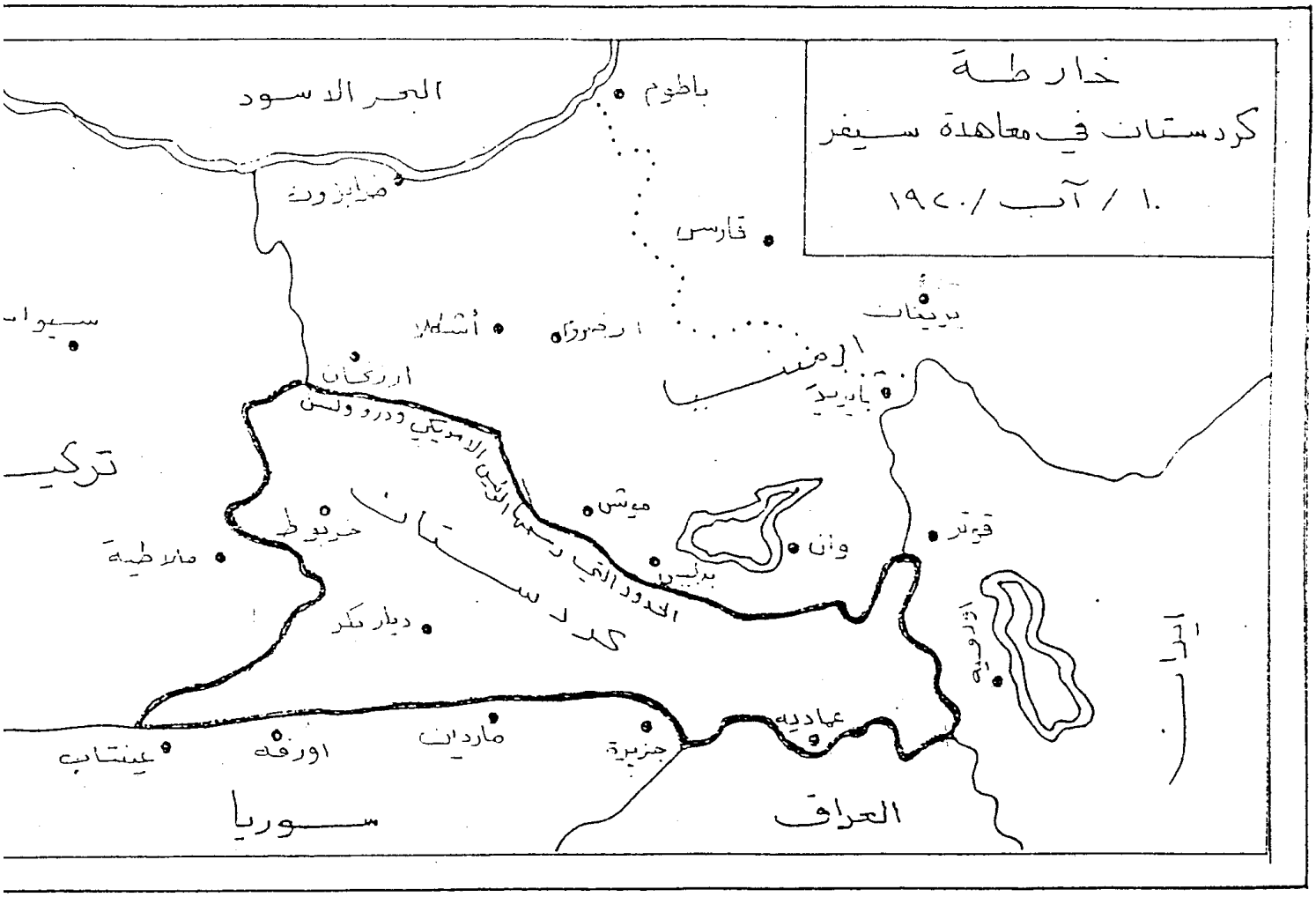

المصدر :

Lenczowski , George ., The Middle East in world Affairs , op . cit ., p .100 &
Toynbee , Arnold J ., Survey of International Affairs 1920-1923, op . cit ., Appendex

٣- تجاهلت المعاهدة كليا الإشارة إلى مصير كوردستان الشرقية (الإيرانية)[٩٩] من الدولة الكوردية المقترحة، وأنها اختصت بمعالجة جزء من كوردستان تركيا فقط.

٤- لو كان مؤتمر السلام جادا في معالجة القضية الكوردية كان يفترض عليه تشكيل هذه الدولة فوق الأراضي الكوردية التي تحررت من النير العثماني، وخضعت لسيطرة قوات الحلفاء البريطانية-الفرنسية، كولاية الموصل والأطراف الشمالية من سوريا، وهذا ما ينسجم مع البند ١٢ من بنود الرئيس الأمريكي ودروولسن الذي يخولها التمتع بسيادة كاملة[١٠٠]. وبذلك كان يفترض أيضاً ان تشكل الدولة الكوردية على هذه الرقعة من الأراضي الكوردية بموجب البند ٦٢، على ان تضم إليها كوردستان تركيا الواردة في تلك المادة لتصبح هي المقصودة بالبند ٦٤ وليس العكس. وبذلك كان يسهل على الحلفاء لو كانوا صادقين في نواياهم تنفيذ التزاماتهم بتشكيل الدولة الكوردية حتى وإن نجح أتاتورك في رفض دخول ذلك الجزء من كوردستان في الدولة الكوردية المقترحة.

---

(٩٩) Vanley, Ismet Shariff, Kurdistan in Iraq, in: People Without Country, ed: Gerard Chaliand, Zed Press, London, 1980, pp. 20-21.

(١٠٠) جاء في هذا البند ما يلي: تتمتع الأجزاء التركية التابعة للإمبراطورية العثمانية الحالية بسيادة تامة، وتأمين الحياة الآمنة وفرصة لتطوير الإدارة الذاتية للقوميات الأخرى التي لا تزال خاضعة للحكم التركي. للتفاصيل أنظر:
Gupta, Madan Gopal, International Relations Since 1919, Part One, 1919-1945, Chailonya Publishing House, Allahabad, 1972, p.10.

٥- وضعت المعاهدة المدن الكوردية التالية ضمن منطقة الاحتلال الفرنسي وخارج حدود دولة كوردستان المقترحة: ماردين، أورفة، جزيرة، بيرجك وعينتاب، كما أنها اعترفت ضمنا ببقاء ولاية الموصل ضمن مناطق الاحتلال البريطاني.

٦- إجمالا يمكن اعتبار سيفر بمثابة تقسيم جديد وغريب لخارطة كوردستان لا تقل مخاطره الجيوبوليتكية عن التقسيم الذي تعيشه هذه البلاد في الوقت الحاضر. أنظر الخارطة رقم (٤).

خارطة رقم (٤)

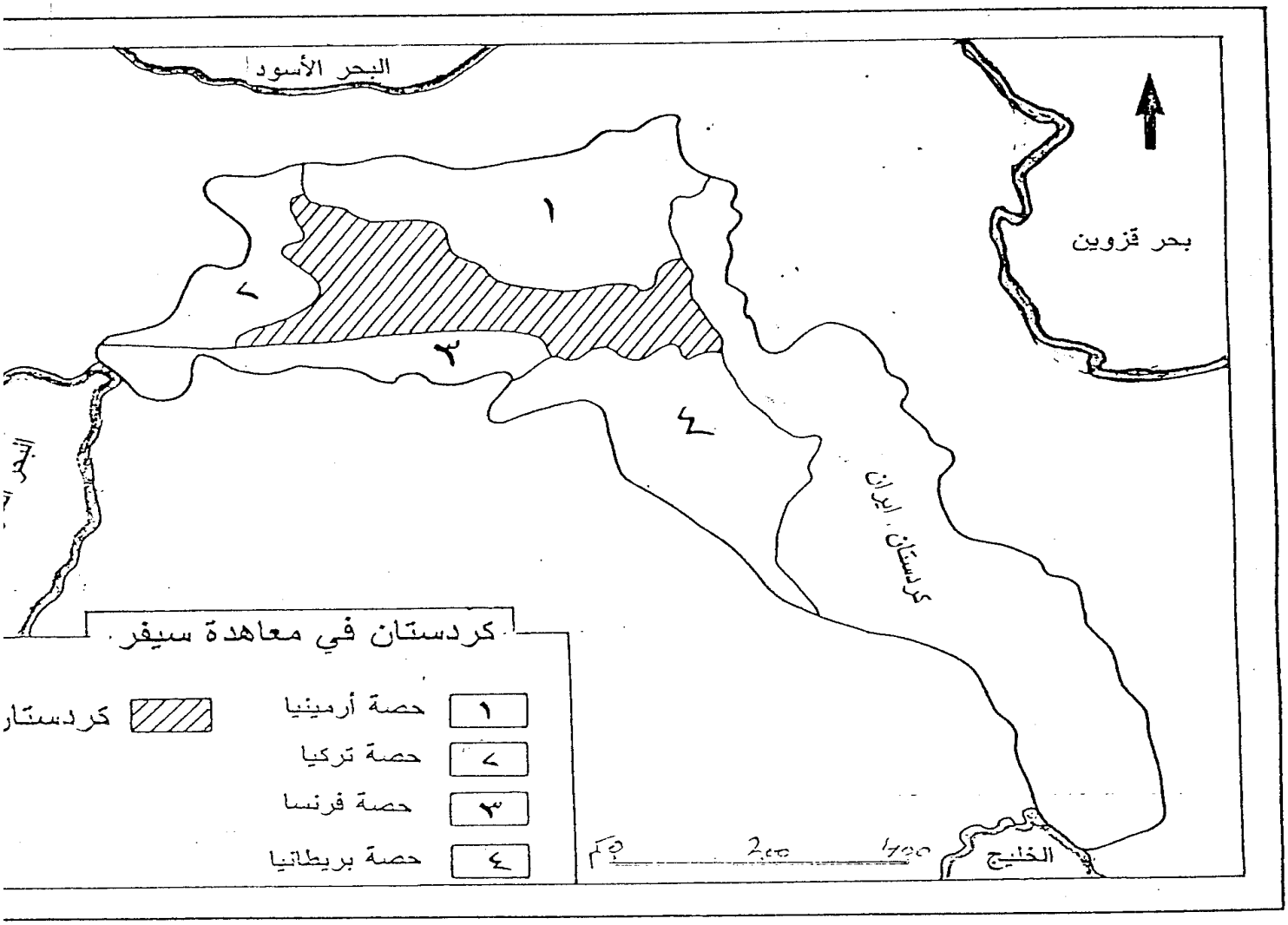
البحر الأسود
بحر قزوين
١
٢
٣
٤
كردستان ايران
الخليج
كردستان في معاهدة سيفر
كردستان
١ حصة أرمينيا
٢ حصة تركيا
٣ حصة فرنسا
٤ حصة بريطانيا
كم
200
1/750

العوامل الجيوبولتيكية التي أبطلت المعاهدة:

كـان الحـلفاء يراهـنون في تسويتهم لموضوع الشرق الأوسط مع الأتراك، وتحقيق مطالب الأرمـن والكـورد القوميـة، عـلى انتصارهم الحتمي على الأتراك وفرض المعاهدة عليهم دون الأخـذ بـنظر الاعتـبار الـتطورات السياسـية والعسـكرية والاقتصـادية السـريعة التي كانت تحدث، إقليميا ودوليا، خلال فترة انعقاد المؤتمر.

فقـد مـنحت المـدة الطويـلة التي استغرقها إعداد معاهدة سيفر–من ١٨ كانون الأول من عـام ١٩١٩ ولغايـة ١٠ آب مـن عام ١٩٢٠–فرصة كافية لاتاتورك لتشكيل قوته العسكرية والسياسـية وأن يصـبح القوة التركية البديلة التي تحدت شروط الحلفاء بما في ذلك معاهدة سيفر. إذ يعد هذا التأخير في إبرام المعاهدة أحد الأسباب الرئيسة في تطبيقات هذه المعاهدة بسـبب الـتطورات الدوليـة والإقلـيمية الـتي شـهدتها المنطقة والعالم. وفيما يلي شرح لأهم العوامل التي نسفت معاهدة سيفر:

١– العـامل الكـوردي: يـتحمل الشـعب الكـوردي وقادتـه، آنذاك، مسؤولية تاريخية لإهمالهم وعدم استثمارهم لتلك الفرصة التاريخية التي منحها لهم مؤتمر السلام، فليس من الإنصـاف وضـع الـلوم كلـه عـلى الآخـرين. فـالقوة الكورديـة، الـتي كان يفترض ان تزج بأجمعهـا وبكـامل ثقـلها مـن اجل الهدف القومي، كانت في الواقع مشتتة، غير موحدة، وضعيفة، لأن كل جناح فيها كان يعمل بمعزل عن الجناح الآخر معتقدا بأنه القادر لوحده عـلى تحقيـق الهدف القومي. أن مرض التشتت لا يزال حتى يومنا هذا أهم اسباب ضعف الكـورد عـلى المسـتوى الإقليمي والدولي. فهذا المرض الكوردي المتجذر أعاق ظهور الشعب الكـوردي أمـام العـالم، وعـلى الـدوام، كقـوة موحدة في المسرح الجغرافي لكوردستان بقيادة موحـدة. وكـان هـذا، بطـبيعة الحـال، مـن أسباب تجاهل القوى الإقليمية والدولية للحق

السياسي للأمة الكوردية على مر العصور والتي أبقت هذه الأمة حتى يومنا هذا بدون كيان سياسي.

جعلت هذه الحالة الشعب الكوردي في مؤتمر السلام محروما من مشاركة رسمية فيه، وكان ممثلو دول الحلفاء هم الذين يضعون ويقترحون الحلول للقضية الكوردية، حسبما تقتضي مصالحهم، وليس مصلحة الشعب الكوردي. أما الجنرال شريف باشا الذي اعتبره الشعب الكوردي ممثلا له في ذلك المؤتمر(١٠١)، فقد كان، في حقيقة الأمر، يتصل بأطراف المؤتمر، ليعرض عليهم قضية شعبه الكوردي، خارج قاعة المؤتمر سواء اكان ذلك من خلال مذكراته التي قدمها إلى رئاسة المؤتمر(١٠٢)، أو عن طريق مقابلاته الشخصية في أروقة المؤتمر

---

(١٠١) انتدبه لهذه المهمة الجمعيات السياسية الكوردية التالية: جمعية تعالى الكورد، جمعية التشكيلات الاجتماعية الكوردية، وجمعية استقلال كوردستان والتي كانت أحزاب كوردية آنذاك، كما أن الشيخ محمود الحفيد أيد مهمة الجنرال أيضاً. للتفاصيل راجع: شيركوه، بله ج، المصدر السابق، ص ٥٢-٥٣ وحلمي، رفيق، مذكرات ، ترجمة ملا جميل روز بياني، ج ١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٧، ص ٢٢، ٧٠و

Elphinston, W.G., The Kurdish Question, International Affairs, Vol. XXII, No. 1, Jan. 1946, p. 94 and Van Bruinessen, M.M., op. cit., p. 369, and Hug Frederick Hutchinson, Jr., Kurds in Turkey, M. A. thesis, Colombia University, 1967, p. 28.

(١٠٢) قدم الجنرال مذكرتان أساسيتان حول مطالب الكورد لرئاسة مؤتمر السلام، مذكرته الأولى بالفرنسية بتاريخ الأول من آذار من عام ١٩١٩ والثانية بالإنكليزية، في ٢٢ آذار في العام ذاته، وضح فيها بجرأة وصراحة مطالب الشعب الكوردي القومية مدعمة بخارطة كوردستان، للتفاصيل راجع الملحق و : يتبع

1-General Sherif Pasha, Memorandum on the claims of The Kurds People, Paris, 1919 (15 pages).

مع كل من رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج، والايطالي اورلندو كلمنصو. ويذكر رفيق حلمي، في مذكراته، ان البنود الثلاثة (٦٢–٦٤) الواردة في معاهدة سيفر، لم تثبت إلا نتيجة لجهود ومحاولات الجنرال شريف باشا في ذلك المؤتمر[١٠٣]. أما أنا فلا اعتقد ذلك لان الجنرال كان يطالب اصلا بدولة تضم كل اجزاء كوردستان وانه قدم استقالته من مهمته هذه بتاريخ ٢٧ نيسان من عام ١٩٢٠[١٠٤]، أي قبل إبرام معاهدة سيفر بـ ١٠٥ أيام وان احد اسباب استقالته كانت بسبب منح الحلفاء للولايات الكوردية الشمالية الشرقية لدولة أرمينيا، ومعارضة بعض قادة الأكراد في داخل تركيا لمساعيه. وهكذا ظل المسرح الدولي باستقالة الجنرال شريف باشا خاليا من أي مدافع عن القضية الكوردية، فتحولت كوردستان إلى مجرد غنيمة من غنائم الحرب.

٢– العامل الأرمني: كان مشروع إنشاء دولة كوردية يرتبط ارتباطا وثيقا في الستراتيجية البريطانية بإنشاء دولة أرمينيا التي وعدت بها. فبعد الحرب تولت بريطانيا دور المحامي للأرمن بدلا من الدور التقليدي لروسيا القيصرية في هذا المجال. وكان القوميون الأرمن يطمحون استنادا إلى ذلك الدعم البريطاني إلى إنشاء دولة كبيرة تضم مساحات واسعة من أراضي كوردستان وكانوا يطالبون بضم المناطق الكوردية التالية: ارضروم، ارزنجان، موش، بايزيد، بتليس ووان إلى دولتهم رغم ان الأرمن لا يشكلون فيها

2-Le General Cherif Pacha, Memoire present par Le General Cherif Pacha president de la Delegation Kurds a Monsieur le President du Conseil supreme de la conference de La paix, Le ler Mars, 1920(4 pages).

(١٠٣) حلمي رفيق، المصدر السابق، ص ٢٢.

(١٠٤) Kutschera, Chris, Le Movement National Kurde, Flammarion, Paris, 1979.

سوى اقل من ٣٠٪ من مجموع سكانها[١٠٥]. وكان الحلفاء، وعلى رأسهم بريطانيا، جادون في تحقيق ذلك للأرمن باعتبار ان تلك المناطق كانت من حصة روسيا القيصرية في معاهدة سايكس–بيكو. وبالفعل كلف المؤتمر الرئيس الأمريكي ودرو ولسن برسم الحدود الجنوبية لأرمينيا متضمنة المقاطعات الكوردية المذكورة أعلاه. وطلب الحلفاء من الولايات المتحدة الأمريكية قبول الانتداب على أرمينيا، إلا أنها رفضته في حزيران من عام ١٩١٩[١٠٦]. يقول ولسن: ان رفض الولايات المتحدة ذلك كان معناه يجب ترك أرمينيا للأتراك، وقد أخفينا ذلك عن الرأي العام[١٠٧]. ورافق ذلك تسارع الأحداث فيما وراء القفقاس. إذ سيطر البلاشفة على كل من أذربيجان وأرمينيا في نيسان وحزيران من عام ١٩٢٠ على التوالي. وقام القائد التركي كاظم قره بكير بطرد الأرمن من تلك المناطق الكوردية وتعقبهم حتى فارس وذلك في شهر تشرين الأول من عام ١٩٢٠ فقضى بذلك نهائيا على مطامح الأرمن بتلك الولايات. وقادت هذه التطورات إلى عقد معاهدة الكسندر بول(كومرو) بين أتاتورك والبلاشفة في ٣كانون الأول من عام ١٩٢٠[١٠٨]. تم فيها تسوية حدود تركيا الشرقية مع السوفيت حيث أعيد بموجبها إقليمي قارس واردهان إلى تركيا ومنحت باطوم إلى روسيا السوفيتية[١٠٩].

---

(١٠٥)Arfa, Hassan, op.cit., p.25

(١٠٦)McDowall. David, op. cit., p.130.

(١٠٧)Wilson, Sir Arnold T., Loyalties Mesopotamia, 1917-1920, Vol. II, Oxford Univ. Press, London, p. 1931.

(١٠٨)Fisher, Sydney Netteton, The Middle East: A history, Routledge and kegan Paul, London, 1971, p.384.

(١٠٩)Lenczowski, George, The Middle East in World Affais, 4th edition, Cornell University Press, Ithaca, 1980, p.104.

كـان مـن الطـبيعي ان يؤدي نسف المشروع البريطاني بإنشاء أرمينيا الكبرى، والتوسع البلشـفي باتجـاه كوردسـتان، إلى إلغاء التحمس البريطاني لإقامة دولة كوردية عازلة، لان الأسـاس في ذلـك المشـروع هـو، إقامـة أرميـنيا وليـس الدولة الكوردية. ويشير كندال بهذا الخصـوص إلى ان تحـول دول مـا وراء القفقاس إلى دول شيوعية، وعقد معاهدة صداقة بين أتـاتورك والسـوفيت وتعاظم قوة أتاتورك أثارت مخاوف الحلفاء من وقوع تركيا في أحضان الـنظام السـوفيتي وكـان ذلـك كافيا لتحول سياستهم باتجاه المصالحة والتفاهم مع أتاتورك ونـبذ كـل وعودهـم لشـعوب المـنطقة، بما في ذلك معاهدة سيفر، لذلك فضل الحلفاء تطوير علاقـاتهم مـع تـركيا لضـمان تحويـلها إلى دولـة قويـة تعـتمد اقتصاديا عليهم مع إمكانية تحويـلها إلى دولـة عازلـة، تعـزل مـا بـين دولـة السـوفيت ومـناطق احـتلالهم في الشـرق الأوسط[١١٠].

٣- العـامل التركـي: كـان مؤتمـر السـلام يسـعى لإنجـاز معـاهدة سـيفر لفرضها على االسـلطان العـثماني محمـد السـادس، في وقت بدأت تتبلور فيه حركة قومية تركية جديدة رافضـة بقيـادة مصـطفى كمـال (أتـاتورك)[١١١] في الأطراف الشمالية الشرقية من كوردستان والتي أطلقنا عليها سابقا صفة (الإقليم الجيوبوليتيكي المرتبك).

بـدأ نجـم أتاتورك بالظهور في الأطراف الشمالية الشرقية من كوردستان بعد أن عين في مـايس عـام ١٩١٩ قـائدا لـلجيش التركي الثالث في سامسون. وهناك أنشأ المقاومة الشعبية

---

(١١٠)Kendal, The Kurds under the Ottoman Empire, in: People without country, ed, Gerard Chaliand, Zed press, London, 1980, p.58.

(١١١) (أتـــاتورك)= ابـــو الاتراك، وهو لقب اختاره مصطفى كمال لنفسه، مثلما اختار عصـــمت باش لنفسه لقب (اينونو) وهو اسم قرية (اينونو) التي خاض فيها معركة ضد اليونانيين.

المناوئة للاحتلال الأجنبي لبلاده. وقد ساعد الموقع الجغرافي لذلك الإقليم الكوردي على رسوخ الحركة وتطورها، فمن الناحية الجيوبولتيكية كان ذلك الإقليم بعيدا عن تأثيرات وتهديدات قوات الحلفاء، ووجد أتاتورك نفسه في ذلك الإقليم بأنه بدلا من ان يواجه روسيا القيصرية، والعدوة التقليدية للأتراك، اصبح يتكئ على السوفيت المعادين للحلفاء الغربيين والمؤيدين والداعمين لحركته، وهو في وسط كوردي في وقت كان فيه أحوج ما يكون فيه لدعم الكورد[١١٢] لخصائصهم القتالية المعروفة، فكان عليه ان يكسب تعاطفهم لخدمة أهداف حركته.

عقد أتاتورك في كوردستان مؤتمرين. عقد الأول في ارضروم في الفترة من ٢٣ تموز–٧آب من عام ١٩١٩ حضره ٥٨ ممثلا كورديا من خمسة ولايات كوردية[١١٣]. وعقد الثاني في مدينة سيواس في الفترة من ٤–١١ من شهر أيلول من العام نفسه. وقد اشترك في المؤتمرين قادة من الترك والكورد[١١٤].

ومنح أتاتورك الكورد في ذينك المؤتمرين وعودا عديدة، واعلن ان تركيا هي الوطن الأم للترك والكورد معا، وان للشعبين وحدهما الحق في التحدث عن الوطن[١١٥]، ووعدهم

---

(١١٢) Safrastian, Arshak, op.cit., p.82

(١١٣) Kendal, The Kurds under the Ottoman Empire, op. cit., p.42

(١١٤) للتفاصيل راجع: احمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ انتفاضة عام ١٩٢٥ الكبرى، التاخي، العدد ١٠٦٥ في ٢٥/ ٦/ ١٩٧٢

(١١٥)Safrastian, Arshak, op.cit., p.81.

بـتحقيق مطالـبهم القوميـة بعـد انـتهاء الازمـة وبحقـوق متسـاوية مـع الـترك وعن الأخوة التركية–الكوردية[١١٦].

وعلى ضوء ذلك طلب في آب من العام المذكور مساندة زعماء الكورد في ديار بكر وبايزيد و وان[١١٧].

حـارب الكـورد، رجالا ونساء مع الاتراك كتفا لكتف في جميع معاركهم التحررية ضد المحتـلين الأجـانب، وبخاصـة ضـد اليونـانيين، الذيـن اجـتاحوا الأراضي التركية في ١٥ نيسان من عام ١٩١٩ بدعم من الحلفاء وبخاصة بريطانيا[١١٨].

وكانت ابرز المعارك التي ساهم فيها المقاتلون الكورد هي معركتي قرية اينونو في كانون الـثاني وآذار مـن عـام ١٩٢١، ومعـارك نهر سقاريا التي دامت ثلاثة أسابيع متواصلة من ٢٤آب–١٦ ايـلول مـن عـام ١٩٢١[١١٩]. كـان انتصـار أتـاتورك في كـل هـذه المعارك إيذانا بانتصـاره الـنهائي عـلى جميـع قـوات الحـلفاء داخـل الأراضـي التركيـة، فـتحول بعدها أتـاتورك إلى قـوة حقيقيـة في الـبر الانضـولي أجـبرت الحـلفاء أخـيرا عـلى التـباحث مـع حكومته.

ولكن، في الوقت الذي كانت العشائر الكوردية تذود عن الوطن التركي المشترك، كانت الحـركة الكماليـة في حقيقـة الامـر، وعلى رأسها أتاتورك نفسه، تنظر إلى الحركة القومية

---

(١١٦)Harris, George S., Ethnic Conflict and the Kurds, Annals A.A.S.S., Vol. 433, September, 1977, p.115 and Kendal, op. cit., p. 42.

(١١٧)McDowall, David, op. cit., p.128

(١١٨)Kanihalm, Bruce Robellet, The origin of the Cold war in the Near East, Princeton University Press, New York, 1980, p.9.

(١١٩)Fisher, Sydney Nettleton, op.cit., p.385.

الكورديـة وأقطابهـا السياسـيين بمختـلف توجهـاتهم، كالشـيخ عبد القادر، والبدرخانيون والجـنرال شـريف باشـا وأعضـاء الجمعيات الكوردية، كأعداء الداء لها، وكانت سياستها إزاء الفكـرة القومية الكوردية سياسة عدائية مكشوفة، لذلك لم يأل الكماليون جهدا في بث الشـائعات حـول الطـابع الموالـي للإنكـليز والعمالـة عـلى الحـركة القوميـة الـتحررية الكوردية[١٢٠]، رغم كل التضحيات الكوردية.

حـارب كمـال أتاتورك المشاعر القومية الكوردية منذ بداية ظهوره على المسرح السياسي التركي، فمنذ عام ١٩١٩ أمر كل أتباعه بمحاربة الحركة القومية الكوردية ورجالها، لكنه في نفـس الوقـت ومـن أجـل أن يضمن أقصى دعم عشائري كوردي في صراعه مع الحلفاء، فإنه استخدم أسلوبه الميكافيلي متحدثا عندهم عن الأخوة التركية–الكوردية في محاولة منه لخـداع الـرأي العـام وخاصـة زعمـاء العشـائر والقـبائل الكورديـة، وكسـب مسـاندتهم وتأييدهم[١٢١].

يقـول كوجـيرا: ان أتـاتورك عـندما حافظ على الكورد آنذاك كان يدرك الحاجة إليهم ضـد الأنكـليز والأرمـن واليونـان ولاسـتعادة ولايـة الموصل[١٢٢] لان القوات المسلحة التركية كـانت بعـد الحـرب تعـاني مـن الضـعف والـتفكك ويعـاني الاقتصـاد التركـي مـن الشـلل التام[١٢٣].

في الـثامن والعشـرين من كانون الثاني من عام ١٩٢٠، اصدر الكماليون ميثاقهم الوطني المكـون من ستة نقاط. وضحت المادة الأولى منه سياسة أتاتورك الجديدة تجاه الكورد، رغم

---

(١٢٠) لازاريف، مزش، المصدر السابق، ص ١٢٣، ١٢٨.

(١٢١)Harris, George S., op. cit., p. 115.

(١٢٢)Kutschera, Chris, o.p., p.72.

(١٢٣)Peletiere, Stephen C., The Kurds: An Unstable Element in the Gulf. Westview Press, Boulder, 1984, p.79.

أن المادة لم تذكرهم بالاسم. ففي تلك المادة اعترف اتاتورك باستقلال الشعوب العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية والتي خضعت لقوات الاحتلال بعد الهدنة في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩١٨. لكن المادة ذاتها اعتبرت جميع المقاطعات العثمانية، سواء أكانت داخل أو خارج خط الهدنة والتي يسكنها غير العرب (أي الكورد) ومن غالبية مسلمة (يقصد ولاية الموصل) يشكلون كلا غير قابل للتجزئة عن تركيا. وهذا يعني ادعاء السيادة التركية على جميع المناطق الكوردية[١٢٤]. وعلى ضوء ذلك وبسبب الانتصارات العسكرية الباهرة التي حققها، بفضل مساندة المقاتلين الكورد، غير اتاتورك شعاراته وأصبح شعاره الرئيس تركيا للأتراك فقط[١٢٥]، بعد أن كان يعد الكورد بأن تركيا المستقبل هي للترك والكورد. لذا فإن الأستاذ فشر، على حق، عندما قال أن شعار (تركيا للأتراك) كان شعار أتاتورك طيلة حياته[١٢٦]. لكن الكورد، كما يبدو، قد تجاهلوا ذلك، وهو أمر محير في السياسة الكوردية. فبعد أن أصبح أتاتورك قوة مهابة الجانب، داخليا وخارجيا، باشر بتنفيذ سياسته الحقيقية إزاء الشعب الكوردي، سياسة التنكيل والتشريد والبطش وإخماد الأنفاس.

ادعى أتاتورك أن تخليه عن المقاطعات العربية يعزى إلى نهوض الحركة القومية العربية والى احتلال الحلفاء لها، لكنه ليس مستعدا للعمل نفسه إزاء المقاطعات الكوردية،

---

(١٢٤)Lenczowski, George, op. cit., p. 103 & Toynbee, Arnold J., Survey of International Affairs 1925, Vol. 1 Oxford University Press, 1927, p. 490.

(١٢٥)Peretz, Don, The Middle East Today, 4thEdition, Praeges Publishers, New York, 1983, p. 161.

(١٢٦) فشر، هـ. أ. ل تاريخ اوربا الحديث، تعريب أحمد نجيب هاشم، ووديع الضبع، ط ٨، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٥٨١.

لأنـه كـان يعـتقد أن تخـلف المجـتمع الكـوردي سـيجعل مـن السـهل عليه إذابة الشعب الكـوردي في الأمـة التركيـة[١٢٧]. هكـذا بدأت معاناة الشعب الكوردي في تركيا حتى يومنا هذا.

وهكـذا أصبح توقيت فرض وإقرار سيفر، بعد كل هذه الانتصارات الداخلية لأتاتورك، في غـير وقـتها المناسـب. فعـندما أخذ ميزان القوى داخل الأناضول يميل لصالح أتاتورك، بفضـل الدعـم الدبلوماسـي والتسليحي السوفيتي، شعر الحلفاء أن هناك ضرورة لاحتوائه، فاضـطروا إلى توجيـه الدعـوة لحكومـته لحضـور مؤتمـر لندن (شباط ـ آذار ١٩٢١) لإقناعه بقـبول معاهدة سيفر، وهناك لاحظ الوفد التركي وجود رغبة لدى دول الحلفاء لتغيير بنود تـلك المعـاهدة أو تعديـلها لصـالح تـركيا[١٢٨]. ومـنذ ذلـك الـتاريخ أصبح الحلفاء أمام الأمر الواقـع، فقـد تحـول أتـاتورك إلى قـوة حقيقيـة ممثلة للشعب التركي وليس السلطان الذي تحـول إلى دميـة بيـد الإنكـليز[١٢٩]. فأقام في ٢٤ نيسان عام ١٩٢٠ حكومة تركية جديدة، واتخـذ مـن أنقـرة، بـدلا مـن اسطنبول (القسطنطينية) عاصمة له[١٣٠]، وشرع بإعداد العدة لطـرد القـوات الأجنبية من بقية أرجاء دولته. وبذلك مهد الأرضية الجديدة لإرغام الحلفاء على إهمال معاهدة سيفر، بعد أن أبدى معارضته الصارمة إزاءها.

---

(١٢٧)Toynbee, Arnold, Survey of International Affairs 1925, Oxford University Press, London, 1927, p. 461.

(١٢٨)Evans, Laurence, United States Policy and the partition of Turkey 1914-1924, The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1965, pp. 349-51.

(١٢٩) فشر، هـ . أ . ل، المصدر السابق، ص ٥٨١.

(١٣٠) فشر، هـ .أ . ل، المصدر السابق، ص ٥٨٢.

٤– العامل الروسي: وجدت روسيا السوفيتية ان نظام أتاتورك الواقف بوجه المطامع الغربية الاستعمارية، نظاما تقدميا لا مناص من دعمه وتقويته. يقول دزموند: إن وقوف أتاتورك ضد المطامح القومية الأرمنية، وضد الاحتلال الأجنبي لبلاده لم يكسبه تأييد الكورد وحسب فضلا عن مواطنيه الترك، بل تأييد الروس السوفيت أيضاً. فقد احتج الزعماء البلاشفة على معاهدة سيفر، وأعادوا علاقات بلادهم مع حكومة أتاتورك، وبدأت الذخيرة والمؤن ترد من روسيا الى تركيا عن طريق ميناء طرابزون على البحر الأسود، فقامت بدور حيوي في سنوات ١٩٢٠–١٩٢٢. ولم يقل ذلك عن التأييد الدبلوماسي لكمال أتاتورك[١٣١] في المحافل الدولية.

وفي محاولة لإظهار الود للسوفيت سمح أتاتورك بإنشاء حزب شيوعي مرخص يعمل علنا في تركيا، رغم وجود حزب شيوعي حقيقي يعمل سرا، وبهذا العمل أراد أتاتورك أن يستفيد من الشيوعيين في الداخل، كما استفاد من الكورد، حتى إذا ما انتهى غرضه قمعهم بلا رأفة[١٣٢].

وقع الروس السوفيت مع حكومة أتاتورك معاهدتين الأولى في ٣٠ كانون الثاني في عام ١٩٢٠، والثانية في ١٦ آذار في عام ١٩٢١، تضمنت نصوصا واضحة رافضة لمعاهدة سيفر، وأشارتا إلى عدم إلزام الحكومة السوفيتية بأية معاهدة سلام، أو بتسوية دولية تتعلق بتركيب لا تعترف بالحدود التي أقرها الميثاق الوطني أو تفرض على تركيا بالقوة[١٣٣].

---

(١٣١) ستيوارت، دزموند، تاريخ الشرق الأدنى الحديث: معبد جالينوس، ترجمة زهدي جار الله، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٣٥.

(١٣٢) ستيوارت، دزموند، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

(١٣٣)Grenville, J.A.S., The Major International Treaties 1914-1973: History and Guide with texts, Methuen Co., London, 1974, p.77, and Sonyel, Salhi Ramsdam, Turkish Diplomacy 1918-1923:

وهذا يعني عدم اعتراف السوفيت لا بمعاهدة سيفر ولا بحدود كوردستان كما وردت في تلك المعاهدة. كما ان السوفيت، إمعانا في معاداة الحركةالقومية الكوردية في ذلك الوقت المبكر من ظهورهم، تعهدوا لأتاتورك بعدم تقديم أية مساعدات لأية حركة قومية كوردية من شأنها ان تعرض أمن تركيا للخطر[١٣٤].

ومن أجل أن تتمكن حكومة أتاتورك من القضاء على المشروع القومي الكوردي كما نصت عليه معاهدة سيفر، وطرد قوات الحلفاء، منحت الحكومة السوفيتية لحكومة أتاتورك في الفترة من ١٩١٩–١٩٢٢ ما قيمته مائة مليون روبل ذهبا من المساعدات العسكرية[١٣٥]، فتم بهذه المساعدات دعم المجهود الحربي التركي الذي قضى على آمال الشعب الكوردي التي لاحت بوادر تحقيق جزء منها من خلال معاهدة سيفر.

ان الموقف السوفيتي هذا كان من أكبر المحفزات التي شجعت أتاتورك رفض معاهدة سيفر لأن السوفيت كانوا، بموقفهم العدائي للكورد، يعتقدون واهمين، إن فكرة كوردستان المستقلة هي لعبة من صنع بريطانيا[١٣٦]، وليس حقا من حقوق الشعب الكوردي.

٥– العامل الامريكي: كانت الأوضاع السياسية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية تسير باتجاه معاكس للمناخ السياسي السائد في مؤتمر السلام. إذ لم تلعب الولايات المتحدة دورا بارزا في فرض شروط معاهدة السلام لأنها لم تكن في حالة حرب مع تركيا. كما أنها رفضت القيام بمهمة الانتداب على أي إقليم من أقاليم الدولة العثمانية المحتلة أو الواردة

Mustafa Kamal and the Turkish National Movement, Sage Publication, London, 1975, p.64.

(١٣٤) Kutschera, Chris, op. cit., . 93.

(١٣٥) كيم، جورجي، ثورة أكتوبر الكبرى ومصائر شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، دار وكالة نوفوستي، موسكو، ١٩٨٧، ص ١٣.

(١٣٦) Kutschera, Chris, op. cit., p. 93.

في معاهدة سيفر وبخاصة أرمينيا. يقول ولسن: أن سبب تأخر عقد معاهدة السلام مع تركيا هو الأعباء البريطانية والفرنسية والإيطالية التي كانت تتطلب مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في تحمل تلك الأعباء وحماية الاقليات المسيحية[١٣٧]. يضاف الى ذلك مرض الرئيس الأمريكي ودرو ولسن في أيام المؤتمر، ثم خسارته في الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام ١٩٢٠ والتي فاز بها الجمهوريون الذين تبنوا سياسة خارجية اكثر انعزالية[١٣٨]. كل ذلك أدى إلى تفرد كل من بريطانيا وفرنسا بمصير ذلك المؤتمر[١٣٩]، فانعكست الآثار السلبية لكل ذلك على معاهدة سيفر ونتائجها، وكان يفترض بالولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ موقفا أكثر صراحة والتزاما بشأن القضية القومية الكوردية لانسجام ذلك مع البند ١٢ من بنود الرئيس الأمريكي ودرو ولسن، إلا ان موقفها إزاء ذلك كان موقفا انهزاميا.

٦- العامل الإيطالي: رأت إيطاليا، وقبل التوصل النهائي إلى صياغة معاهدة سيفر، ان من الضروري تعديل بنود هذه المعاهدة، لأنها رأت في النهاية أن المعاهدة منحت كل من بريطانيا واليونان من المكاسب أكثر مما حصلت عليه هي[١٤٠]. لذلك أبدت هي وفرنسا تذمرهما الواضح مما جاء في المعاهدة من امتيازات واسعة للغير، ورأتا ضرورة التوجه دبلوماسيا وسياسيا من أسطنبول إلى أنقرة على أمل ان يسهم ذلك في الحفاظ على

([137]) Wilson, Sir Arnold, J., op. cit., p. 213

([138]) تشرشل، ونستون، مذكرات تشرشل، ج ١، منشورات مكتبة المنار، بغداد، د.ت.، ص ١٠.

([139]) Fisher, Sydney, N., op. cit., p. 380.

([140]) Chaliand Gerard, Introduction, in: People Without Country, op. cit., p. 13.

مصالحهما في تركيا[١٤١]. وقد أسهمت الضائقة الاقتصادية التي عصفت بإيطاليا في فتور الحماس الإيطالي للمعاهدة. وهذا كله سهل على أتاتورك إمكانية عقد معاهدة منفردة مع إيطاليا في ١٣ من آذار في عام ١٩٢١، وبموجب هذه المعاهدة أبدت إيطاليا استعدادها لسحب قواتها من الأراضي التركية في أدنة[١٤٢].

إن عقد إيطاليا لهذه المعاهدة مع تركيا يتعارض كليا مع نوايا الحلفاء وخططهم الواردة في معاهدة سيفر، كما أنها فتحت الباب أمام باقي قوى الحلفاء لنفس التعامل مع حكومة أتاتورك وبالتالي التخلي عن معاهدة سيفر.

٧- العامل الفرنسي: تمكن أتاتورك في وقت مبكر أن يضغط على القوات الفرنسية في سيليزيا وأن يجبرها على الانسحاب إلى حلب، ثم اضطر فرنسا على توقيع هدنة معه في ٣٠ مايس من عام ١٩٢٠ (كانت القوات الفرنسية آنذاك تواجه مشكلة فيصل الأول) ومن ثم وقع معها اتفاقية أنقرة (فرانكلين-دويلون) والتي تضمنت انسحاب القوات الفرنسية من الأناضول[١٤٣]. وموافقة تركيا على ضم ثلاث مقاطعات كوردية إلى منطقة النفوذ الفرنسية، وهي مناطق الجزيرة وكرداغ وعرب بنار[١٤٤]. وبسبب تزايد حدة التناقضات بين سياستي كل من فرنسا وبريطانيا وخاصة بعد سقوط كلمنصو وتولي بوانكاريه رئاسة الوزارة الفرنسية، فقد أخذت فرنسا تجامل تركيا وتعلن عن رغبتها في تعديل معاهدة سيفر.

([141]) لازاريف، مز شز، المصدر السابق، ص ٢٦٤-٢٦٥.

([142])Fisher, Sydney Nettleton, op. cit., p. 384 and /Sonyel, Salhi Ramsdam, op. cit., pp. 141-143.

([143]) Lenczwski, George, op. cit., p. 104 and Fisher, Sydney Nettleton, op. cit., p. 384.

([144]) Gerard, Chaliand, op. cit., p. 13.

وكـانت فرنسـا تعـتقد أيضا أن معاهدة سيفر ليست سوى تكريسا للمصالح البريطانية، كمـا أنهـا أعلـنت ضـغينتها مـن إنشـاء دولة كوردية، لأن مثل هذه الدولة، حسبما كانت تعـتقد، كـانت تمـثل خدمـة للمصـالح البريطانية وإضرارا بمصالحها[١٤٥]. وهكذا نجد أن فرنسا كإيطاليا تتحمل مسؤولية إلغاء معاهدة سيفر، بل أن استعداد فرنسا للتخلي عن تلك المعـاهدة اعتـبر بالنسـبة لأتاتورك نصرا دبلوماسيا كبيرا، إذ لم تبق من عقبات أمامه سوى بـريطانيا، لذلـك أشـار أتـاتورك إلى موقـف فرنسـا بعـد اتفاقها معه بما يلي: الحقيقة أن واحـدة مـن أقـوى الدول التي وقعت على معاهدة سيفر قد توصلت إلى تفاهم معنا وبرهنت للعالم أجمع أن تلك المعاهدة لم تكن في الواقع سوى خرقة بالية[١٤٦].

٨– العـامل اليونـاني: بعـد أن ضـمن أتـاتورك تضـامن روسيا السوفيتية، وبعد ضمانه لحيـاد كـل مـن ايطاليا وفرنسا في صراعه مع بريطانيا، تفرغ كلية لضرب اليونانيين الذين كـانوا قـد توغـلوا داخـل الأراضـي التركية في ١٥ مايس من عام ١٩١٩ واستمروا في التقدم حـتى أصـبحوا عـلى بعـد ٨٠ كيـلومترا غـرب أنقرة بعد أن شجعتهم بريطانيا وبقية دول الحـلفاء على القيام بذلك الهجوم. يقول لنشوفسكي: ان الأتراك كانوا مستعدين لتقبل أية تسـوية تفـرض عـليهم لـو لم تضـف القطـرة الأخـيرة إلى كـأس المـرارة التي تجرعوها وهو الاحتلال اليوناني[١٤٧]. ويقول فشر: إن خفقان الراية اليونانية فوق أرض تركية كان يعتبر عـند الأتـراك إهانـة لا تغـتفر ولا تطـاق. لذا فإن نزول القوات اليونانية في أزمير أثار لدى

(145) Kutschera, Chris, op. cit., pp. 24-25, 75.

(146) Sonyel, Salhi Ramsdam, op. cit., pp. 137-138.

(147) Lenczowski, George, op. cit., p. 102.

الأتـراك روح الحماسـة وأتاح لأتاتورك الفرصة لخلق دولة جديدة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية المهزومة[١٤٨].

لقـد تسنى لقوات أتاتورك، بما فيها قوات العشائر الكوردية المنضوية تحت لوائه، من انـتزاع النصـر الحاسـم مـن اليونـانيين في معركة نهر سقاريا المصيرية التي دامت ٢٤ يوما متواصـلة كمـا سـبق ذكـره، والـتي قـتل فيهـا زهـاء ثمانية عشر ألف جندي يوناني[١٤٩]، وظـلت المعارك مستمرة حتى تمكن الأتراك من طرد آخر جندي يوناني من أراضيهم في عام ١٩٢٢، إلا أن هـذه المعـارك لم تـتوقف بـل واصـلت القـوات التركية تقدمها حتى وصلت مـنطقة المضـايق حيـث تـتواجد القـوات الـبريطانية، وهكذا أصبحت قوات أتاتورك وجها لوجه مع القوات البريطانية في هذه المنطقة.

مـع ذلـك فـإن موقـف الحكومـة اليونانيـة آنـذاك كـان موقفا ايجابيا من معاهدة سيفر والحقـوق القوميـة والسياسـية للأمـة الكوردية، فقد ناشد رئيس الوزراء اليوناني دول أوربا جميعهـا بـالعمل على إنشاء دولة كوردستان المستقلة[١٥٠]، وكان هذا الموقف أحد أسباب حقد أتاتورك على اليونانيين.

٩- يعتـبر الموقف البريطاني من القضية القومية الكوردية أكثر كل مواقف دول الحلفاء غـرابة وتـلونا وغموضـا. وباختصـار لم تكـن لـبريطانيا، وهي الدولة ذات النفوذ الأقوى في مؤتمـر السـلام، أيـة ستراتيجية واضحة وثابتة إزاء حق الشعب الكوردي في تقرير مصيره. مـع ذلـك فإن فكرة إنشاء دولة كوردية وإدخالها ضمن بنود معاهدة سيفر برزت في النهاية

---

(148) Linczoski, George, op. cit., p. 102.

(149) Kaniholm, Bruce obellet, op. cit., p. 12, and Fisher, Sydney N., op. cit., p. 385.

(150) McDowall , David , op . cit., p.138.

لضرورات أملتها المصالح البريطانية الآنية في منطقة الشرق الأوسط، وليست فكرة نابعة من إيمان الحلفاء بضرورة ضمان حق تقرير المصير للأمة الكوردية. وكان ضمان المصالح البريطانية العليا أثناء فترة عقد مؤتمر السلام يشترط عليها اتخاذ ما يأتي من خطوات:

١- إنشاء أرمينيا الكبرى بعد ضم أجزاء واسعة من الوطن الكوردي إليها، وهذا يتطلب إقناع الكورد وإسكاتهم وترضيتهم عن طريق إنشاء كيان سياسي صغير لهم أيضا.

٢- تحويل المنطقة الممتدة ما بين أرمينيا ومناطق النفوذ البريطانية في ولاية الموصل إلى إقليم حاجز وهي الوظيفة التي كانت تتمناها بريطانيا لدولة كوردستان المقترحة لتتجنب من خلالها التهديدات الشمالية سوفيتية كانت أم تركية.

٣- ضمان سيطرتها الكاملة على كل ولاية الموصل والتحكم بمصيرها.

وعلى الرغم من استطاعة بريطانيا تنفيذ هذه الخطوات كما هو واضح في بنود معاهدة سيفر الخاصة بموضوع كوردستان، إلا أن تغير موازين القوى وتغير طبيعة التحالفات أجبر جميع الأطراف في النهاية على التخلي عن معاهدة سيفر وبروز الرغبة لديهم لتعديلها أو إبرام معاهدة جديدة مع تركيا التي أصبحت تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك قوة حقيقية يتعذر إغفالها.

بعد أن حيد أتاتورك كل من إيطاليا وفرنسا-كما سبق ذكره- وبعد أن طرد اليونان من بلاده توجهت قواته نحو القسطنطينية، وهناك اضطر قائد الأسطول البريطاني هارنكتون لتوقيع هدنة مودانيا معه في ١١ تشرين الأول في عام ١٩٢٢[١٥١]. ومهدت هذه الهدنة السبيل أمام الدولتين لحل مشاكلهما بالطرق السلمية، مع أن بريطانيا كانت ترغب في ذلك قبل هذا التاريخ.

([151]) Fisher, Sydney Nettleton, op. cit., p.385..

مؤتمر لندن:

ظلت الدبلوماسية البريطانية تلوح، في المحافل الدولية، حتى أوائل عام ١٩٢١ بشعار كوردستان المستقلة، لكن مؤتمر لندن الذي جرى الإعداد له من ٢١ شباط ولغاية ١٤ آذار في عام ١٩٢١، أي بعد حوالي نصف عام من إعلان معاهدة سيفر كشف بشكل واضح مدى التغير الذي طرأ على الموقف البريطاني من قضية كوردستان. حاولت بريطانيا في ذلك المؤتمر الذي حضره ممثلوا الحكومتين التركيتين–حكومة أتاتورك وحكومة السلطان– إقناع الكماليين بقبول معاهدة سيفر وعندما باءت محاولاتها بالفشل أبلغت بريطانيا وفد أتاتورك بما يلي بخصوص ذلك: فيما يتعلق بكوردستان فإن الحلفاء بصدد إعداد صيغة جديدة تراعي المشاعر التركية ومعدلة للمعاهدة السابقة، آخذين بنظر الاعتبار انسجامها مع حقائق الموقف على أن تتضمن تسهيلات لضمان الحكم الذاتي المحلي وحماية كافية لمصالح الكورد والآثوريين والكلدان[١٥٢].

بعد أن علم القوميون الكورد الذين كانوا يمثلون تيار (أكراد اسطنبول) بفشل نتائج ذلك اللقاء بادروا إلى إشعار بريطانيا بأن حكومة أتاتورك لا يمكنها أن تلبي مطالب الكورد السياسية وطالبوها بعدم التنازل عن البند ٦٤ الوارد في معاهدة سيفر وطالبوها بضم الأقاليم الكوردية التي دخلت ضمن ولاية الموصل ومناطق الاحتلال الفرنسي إلى دولة كوردستان أيضا. يقول ماكدوال: إن القوميين الكورد كانوا على صواب بمطالبهم تلك لأن بريطانيا كانت آنذاك راغبة في التخلي عن كل صلة لها بكوردستان المستقلة، مقابل عقد معاهدة

([152]) McDowall, David, op. cit., p. 138..

ثـنائية معدلـة مـع تـركيا تضـمن لهـا مصـالحها في ولايـة الموصـل ودولـة العـراق الـتي أنشأتها[١٥٣].

يذكـر لازاريـف: إن المسـألة الكورديـة بحـثت في المؤتمـر بشكل خاص، وتحدث وزير الخارجيـة الـبريطاني الـلورد كيرزن باسم الحلفاء مؤكدا رغبتهم جميعا في النظر من جديد ببـنود معـاهدة سـيفر المتعـلقة بكوردستان وأرمينيا. أما بكر سامي وزير خارجية أتاتورك فقـد عرض المسألة الكوردية في بلاده مؤكدا على ان للكورد تمثيل كامل في المجلس الوطني الكـبير وإنهـم كـانوا على الدوام يشكلون وحدة تامة مع الأتراك وإن للعرقين شعور مشترك وثقافـة مشـتركة وبـلد واحـد[١٥٤]. إن هـذه الشراكة المزعومة في العرق والثقافة والشعور بين الكـورد والـترك كان يقصد منها حرمان الشعب الكوردي من كل ما يتعلق بهويته القومية والسياسية، بل وإنكار وجوده كشعب عريق ومستقل، كما أظهرت ذلك السياسات التركية اللاحقة والتي ظل الحلفاء لا يتخذون إزاءها سوى موقفا متفرجا رغم مآسيها وأهوالها.

هكـذا اتفـق الحـلفاء عـلى ضرورة عقد معاهدة جديدة مع تركيا لأنهم كانوا، في حقيقة الأمـر، عاجـزين عـن فرض بنود كوردستان وأرمينيا على حكومة أتاتورك التي أصبحت الممـثل الحقيقـي للشـعب التركـي، بعـد أن أصـبحت الأجواء الدولية مهيأة لعقد مثل تلك المعـاهدة الجدبـدة لتسـوية الأمـور والمشـاكل الناجمة عن الحرب الأولى مع تلك الحكومة، خاصة وأن قضية تابعية ولاية الموصل لم تكن قد حلت بعد. فتركيا تطالب بها استنادا إلى شـروط الميـثاق الوطـن التركـي. في حـين كـانت بـريطانيا تـرفض ذلـك وتعدهـا من مناطق احتلالها.

---

(153) McDowall, David, op. cit., p. 138. & ولازاريف، م.ش.، المصدر السابق، ص ٢٦٩

(154) McDowall, David, op. cit., p. 138.

يقول توينبي: أن سبب تمسك الأتراك بادعاءاتهم بولاية الموصل يعزى بدرجة كبيرة إلى تخوفهم من إمكانية تطور سكانها الكورد في ظل النظام الليبرالي البريطاني ومن تطور حركتهم القومية خارج حدود تركية، لأن من شأن مثل هذا التطور أن يعرض للخطر سياسة التتريك التي انتهجتها الحكومة التركية ضد الكورد [١٥٥].

مؤتمر لوزان:

أهملت دول الحلفاء في هذا المؤتمر وبشكل كامل موضوع معاهدة سيفر وكل ما دار فيه من نقاش بخصوص المشاكل المعلقة فيما بين بريطانيا وتركيا كان يدور حول تابعية ولاية الموصل فقط. وخصص المؤتمر جلستين فقط لمناقشة موضوع ولاية الموصل بين كل من بريطانيا وتركيا، وهي الجلستان (٢١) و (٢٢) اللتان عقدتا في ٢٣ كانون الثاني من عام ١٩٢٣. حيث شرح رئيسا الوفدين حجج بلادهما فيما يخص مصير وعائدية تلك الولاية، إلا أن المناقشات لم تسفر عن الوصول إلى أي اتفاق مما حدا بالـلورد كيرزن، وزير الخارجية ورئيس الوفد البريطاني، أن يطلب إحالة الموضوع إلى مجلس عصبة الأمم المتحدة وذلك بتاريخ ٢٥ كانون الثاني في العام ذاته، إلا أن عصمت اينونو قدم مذكرة بتاريخ ٤ شباط من العام نفسه إلى وفود كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا يطلب فيها استثناء موضوع عائدية ولاية الموصل من مناقشات المؤتمر على أن يتولى الطرفان التركي والبريطاني ايجاد حل مناسب خلال عام واحد. فوافقت بريطانيا على هذا الطلب. وقد

([155])Toynbee, Arnold T., Survey of International Affairs 1928, Oxford University Press, London, 1929, p. 336.

أشارت معاهدة لوزان إلى ذلك فيما بعد في مادتها الثالثة [١٥٦] والتي نصت على مايلي: (إن الحدود التي تفصل بين تركيا والعراق سيجري تثبيتها باتفاق ودي بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر، وعند إخفاق الطرفين في الوصول إلى اتفاق خلال المدة المذكورة يحال الموضوع إلى مجلس عصبة الأمم [١٥٧].

وقعت معاهدة لوزان في ٢٤ تموز من دون أن ترد فيها اية إشارة إلى الشعب الكوردي ووطنه أو مطالبه السياسية، كما أنها لم تشر بأي شكل من الأشكال إلى معاهدة سيفر السابقة. وبذلك يكون الحلفاء وبخاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية قد تنكروا بشكل كامل لحقوق الشعب الكوردي وحولوا كوردستان باتفاقيتهم الجديدة هذه إلى غنيمة من غنائم الحرب، فقسموا خارطتها إلى حصص وأدمجوا كل حصة منها بكيان سياسي من الكيانات التي تمخضت عنها المعاهدة المذكورة، وهو التقسيم الذي تعيشه كوردستان حتى يومنا هذا.

ولعل أبرز ما في هذه المعاهدة من ضمانات وتطمينات للشعب الكوردي، ومن دون الإشارة في المعاهدة هو ماجاء في الفقرتين الأولى والثانية من البند ٣٧ من المعاهدة المذكورة والتي نصت على مايلي: ((تتكفل الحكومة التركية حمايتها التامة والكاملة لحياة وحرية سكان تركيا دون تمييز في الولادة والقومية واللغة والجنس والدين...ويتمتع سكان تركيا

(156)Toynbee, Arnold, J. op. cit., pp. 494-495, and Sonyel, Salahi Ramsdan, op. cit., p.223.

(157)Toynbee, Arnold, J. op. pp. 494-495, and sonyel, Salahi Ramsdan, op. cit., p. 223.

بالممارسة الحرة، خاصة أو عامة، لأي دين أو معتقد أو رأي، على أن تكون هذه الممارسات متفقة مع النظام العام والأخلاق الحميدة))[١٥٨].

وجاء في البند ٤٤ ما يلي: إن تعهدات تركيا هذه هي تعهدات دولية ولا يجوز نقضها بأي حال من الأحوال، وإلا سيكون من حق كل الدول الموقعة على هذه المعاهدة والمنظمة لعصبة الأمم الإشراف على تنفيذ تركيا لهذه التعهدات بدقة، التدخل ضدها لحملها على تنفيذ ما تعهدت به أمام العالم[١٥٩].

لقد أصابت معاهدة لوزان الأمة الكوردية بصدمة كبيرة، مع ذلك، فما أن وقعت معاهدة لوزان وحصلت حكومة أتاتورك عن الاعتراف الدولي بها حتى تنكرت لها، وباشرت بممارسة أشرس الأساليب العنصرية وأكثرها دموية لإبادة الشعب الكوردي وتصفيته[١٦٠]. وكان هذا القهر القومي من الأسباب الرئيسة في اندلاع ثورة الشيخ سعيد بيران في كوردستان تركيا عام ١٩٢٥ وثورة جمعية خويبون (الاستقلال) والمعروفة باسم ثورة آرارات في عام ١٩٣٠، وثورة درسيم في عام ١٩٣٧ بقيادة الشيخ رضا. لكن الحلفاء ظلوا صامتين، متفرجين على كل المذابح التي ارتكبتها الحكومة التركية ضد الشعب الكوردي وعلى كل سياسات التتريك والتهجير التي مارستها ضدهم خلافاً للنصوص والبنود التي سبق ذكرها. لأن ضمان مصالحهم الاقتصادية والستراتيجية في هذه الدولة باتت أهم وأقوى بكثير من أية مصلحة كانوا يأملونها من خلف دولة كوردستان حتى وان أدى ذلك الى دمار الشعب الكوردي وإفنائه، لذا يمكن القول، ان الحلفاء يتحملون مع

([158]
Eastern Affairs, London, 1923, p. 698.

([159] . 702.

([160]) الحاج، عزيز، القضية الكردية في العشرينات، مطبعة الانتصار، بغداد، ١٩٨٥، ص٢.

تـركيا وزر كـل المشاكل والمعاناة التي واجهت وتواجه هذا الشعب وحركته التحررية حتى يومنا هذا .

يتضح مما تقدم ان موضوع كوردستان، وأهميتها الجيوستراتيجية، وتقسيمها إلى مناطق نفـوذ، كـانت أحـد موضـوعات الصـراع العسكري في المسرح الجغرافي للشرق الأوسط خلال الحـرب العالمية الأولى، وفي مؤتمر السلام على حد سواء. وقد فرضت تلك الأهمية، بعد أن حـدد كل طرف منتصر من أطراف الحلفاء حصته من أرض كوردستان والأقاليم العثمانية الأخـرى، وجـوب خـلق إقـليم مسـتقل كدولـة حاجـزة، كمـا هـو مثـبت في البنود الثلاثة بكوردسـتان في معـاهدة سـيفر الـتي كـان الحلفاء ياملون في فرضها على حكومة السلطان التي هزمت في الحرب.

ولكـن عـندما اتفقـت كـل الأطـراف، بمـا فيهـا تـركيا الكماليـة، على حصص إقليمية متقابـلة تضـمن مصالحـها، فرضت نفس الأهمية الجيوستراتيجية وجوب تقسيم كوردستان أيضـا إلى حصـص تخضـع كـل حصـة منها لسيطرة طرف من تلك الأطراف وهي بريطانيا وفرنسـا وتـركيا دون الحاجة إلى خلق دولة كوردية، وهي النتيجة التي جاءت بها معاهدة لوزان.

مع ذلك يرى الباحث أن النتائج المستخلصة من ذلك كالآتي:

١- يـنظر الشـعب الكـوردي إلى معاهدة سيفر ، وحتى يومنا هذا، على أنها وثيقة من الوثـائق الدوليـة الـتي أقـر بهـا الحـلفاء لترمز إلى أول اعتراف من القوى الدولية الرئيسة، آنـذاك، بدولـة كوردسـتان. ومـع أن المعاهدة لم يوقعها بشكل نهائي أي طرف من اطراف الحـلفاء والأتـراك، إلا انهـا تـبقى رمـزا لأول انتصار على المستوى الدولي للحركة القومية الكوردية في التاريخ.

٢– رغم تلك الأهمية الدولية للمعاهدة، فأنها من ناحية أخرى، تعتبر إقرارا من الحلفاء بتقسيم جديد لكوردستان وتشتيت أرضها وشعبها، لأن المنطقة التي خصصتها معاهدة سيفر لإقامة دولة كوردستان عليها كانت لا تمثل سوى ٤٠ % من مساحة كوردستان الشمالية (التركية) و ١٧% من مجموع مساحة كوردستان البالغة ٥٠٠,٠٠٠ كم مربعا. اما بقية اراضيها فقد أخضعت للسيطرة الأجنبية البريطانية والفرنسية والأرمنية والتركية.

٣– أما فيما يخص موقف الشعب الكوردي من ذلك الحدث التاريخي، فكان بكل المقاييس دون مستوى الحدث. فقد انقسمت الولاءات الكوردية وتوجهاتها وتحالفاتها لتحقيقه مما أضعف الموقف الكوردي تجاه قضيته المصيرية في الفرصة التاريخية التي أتاحتها الحرب.

فالعشائر الكوردية داخل كردستان الشمالية (التركية) مالت إلى تأييد الحركة الكمالية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك باعتباره القوة الأقدر على حمايتهم من محاولة الحلفاء (المسيحيين) لإخضاع مناطقهم في شرق كوردستان للاحتلال الأرمني (المسيحي)، دون الالتفات إلى نوايا أتاتورك الحقيقية إزاء الحركة القومية الكوردية، وإلى مساعي الأطراف الكوردية الأخرى لنيل الاستقلال من خلال مؤتمر السلام.

وسعى أكراد أسطنبول بقيادة الشيخ عبد القادر بن الشيخ عبيد الله إلى تحقيق الحكم الذاتي الكوردي ضمن تركيا من خلال تعاونه مع سلطة السلطان والحلفاء معا. في حين سعى أكراد المنفى من القادة السياسيين والجمعيات إلى تحقيق مطالب الكورد السياسية عن طريق الحلفاء في مؤتمر السلام.

وهذا التشرذم في الموقف الكوردي، أضعف دور الجانب الكوردي وتأثيراته في مؤتمر السلام وما بعده، وربما خلق انطباعات سلبية لدى الحلفاء فيما يخص حقيقة الحركة

القوميـة الكورديـة ووزنهـا في الساحة الإقليمية التي يتنافسون لاقتسامها وإخضاعها لمناطق نفوذهم.

٤- يتضـح مـن سـير الأحـداث السياسـية والعسـكرية الـتي رافقـت فترة انعقاد مؤتمر السـلام ومـن طبيعة المباحثات وتغير المصالح والستراتيجيات لقوى الحلفاء من جهة، وبين هـذه القـوى وقوة أتاتورك التي برزت قبل إنهاء المؤتمر لأعماله من جهة ثانية، ان الحلفاء وقعـوا في خطـأ سـتراتيجي عـندما وضـعوا كل خططهم وحساباتهم الخاصة بمعاهدة سيفر عـلى اسـاس انتصـارهم الحـتمي والنهائي على الأتراك، وعلى إمكانية فرض تلك المعاهدة عـلى السـلطان المستسـلم القـابع في أسـطنبول بحمايـة الأسـطول الـبريطاني. فـلو سـارت الأحـداث، كمـا كـان يـتوقع الحـلفاء، لأمكن فرض وتطبيق معاهدة سيفر بكاملها، ولرأت دولـة كوردسـتان النور منذ ذلك التاريخ، ولتحولت تركيا إلى دولة صغيرة في الركن الشمال الغربي من الأناضول.

لكـن الواقـع العسـكري والسياسـي، ونتائج المعارك التي خاضها أتاتورك، فوق المسرح الجغرافي لكوردستان والأناضول، أثبتت وهن وفشل حسابات الحلفاء. فقد أدى بروز قوة أتـاتورك، المدعـم لوجسـتيا ودبلوماسـيا مـن قـبل السـلطة السوفيتية، إلى جعله قوة تركية حقيقيـة رافضـة لكـل مشاريع التسوية التي جاءت بها معاهدة سيفر. وعندما عجز الحلفاء عن فرض تلك المعاهدة على تركيا الكمالية تهربوا منها ومالوا إلى اتباع سياسة التحاور معه مـع بيـان اسـتعدادهم لتعديل أو إبدال تلك المعاهدة بأخرى جديدة ترضى بها تركيا وذلك لضـمان مـا يمكـن ضـمانه من مصالح خارج حدود الدولة التركية التي ينادي بها أتاتورك. وعـندما وجـد الحـلفاء أن التضـحية بكـل مصالح الشعبين الكوردي والأرمني، التي أقرتها سـيفر، مـن شـأنه أن يرضـى أتـاتورك، لم يـتوانو من التنكر لها وشطبها في معاهدة لوزان الـتي وقعوهـا مـع تـركيا الكماليـة. والشـكل الآتـي يوضح كيفية تحول سياسة الحلفاء من

الـتوجه لإبـرام معـاهدة سيفر إلى التوجه الخاص بتوقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز من عام ١٩٢٣.

٥- ان المعـاهدات الثـنائية الـتي عقدتهـا روسيا السوفيتية وإيطاليا وفرنسا مع حكومة أتـاتورك بعـد معـاهدة سـيفر بفـترة وجيزة، والتطورات السياسية والعسكرية اللاحقة التي قـادت إلى توقيـع معـاهدة لـوزان بين دول الحلفاء والحكومة التركية بقيادة أتاتورك، أدت بقـدر تعـلق الأمـر بكوردسـتان إلى خـلق تـرتيب جديـد للمراكز الجيوبولتيكية التي سبق ذكـرها بعـد أن ألغـي المركز الجيوبولتيكي الكوردي وأضعفت مؤثراته السياسية والعسكرية على النطاقين الداخلي الإقليمي، والذي زاد من تعقيد المشكلة، بين الأطراف المعنية، التي احتلت المراكز الجيوبولتيكية الجديدة.

فـبعد معـاهدة لـوزان تحـول المركـز الجيوبولـتيكي البلشـفي (التوسـعي) إلى إقـليم جيوبولتيكي سوفيتي محجم بالحدود السياسية التي اقرتها الحكومتين السوفيتية والتركية في معاهداتهـا الثـنائية. وتحـول المركـز الجيوبولـتيكي الكـوردي (المرتـبك) الى إقـليم جيوبولـتيكي تـركي (غير مستقر) لعدم وضوح واستقرار السياسة التركية الخارجية آنذاك، وعدم معرفة إلى أي معسكر ستنتمي في النهاية[١٦١]. أما المركز الجيوبولتيكي

([161]) كـانت علاقة تركيا وطيدة مع السوفيت، لكنها بدأت تشعر بوطأة تلك العلاقة على سياسـتها الخارجيـة والداخـلية، وفـي عام ١٩٤٧ بدأت تركيا تتسلم حصتها من المسـاعدات العسكرية الامريكية بموجب ما عرف بـ(مبدأ ترومان) وهو البرنامج الـذي خصصت له الولايات المتحدة الامريكية مبلغ ٤٠٠ مليون دولار كمساعدات عسكرية لكل من تركيا واليونان. وكان ذلك مؤشرا مبكرا لتوجه السياسة الخارجية التركية اتجاه الدول الغربية وتخلصها من علاقاتها السوفيتية، للتفاصيل راجع:
Hammod, Paul Y., The Cold War years: American Foreign Policy 1945, Harcourt, Brace and World Inc, New York, 1969, p.21.

القضية الكردية

ميكانزم التحول من سيفر الى لوزان

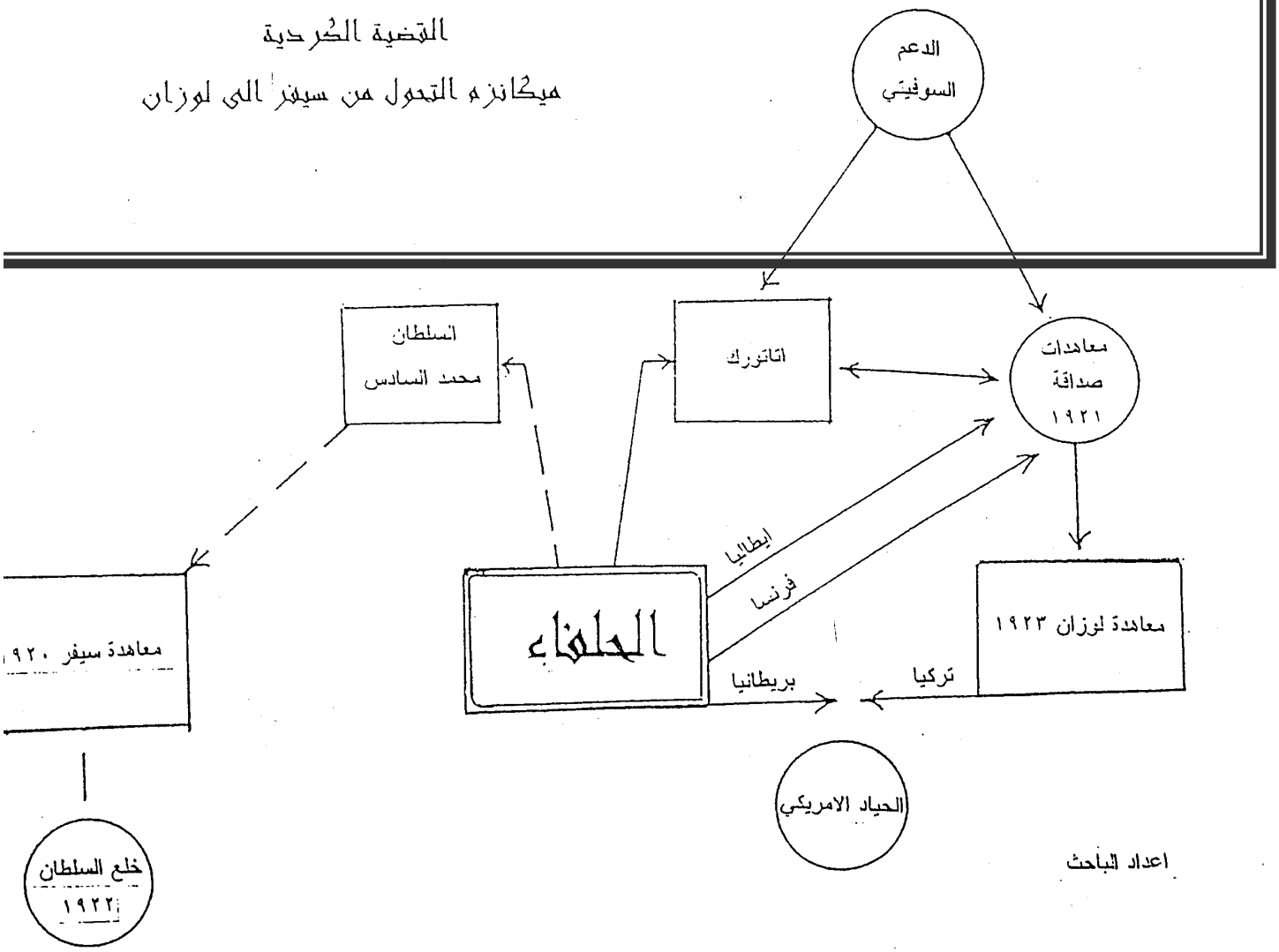

اعداد الباحث

البريطاني–الفرنسي(القلق) فقد تحول بعد المعاهدة إلى إقليم جيوبولتيكي(مستقر) بعد تشكيل الدولتين العراقية والسورية وانتداب كل من بريطانيا وفرنسا على التوالي.

وبهذا الترتيب الجيوبولتيكي الذي خلقته معاهدة لوزان مزقت كوردستان وألحقت بأربعة دول جديدة هي تركيا والعراق وسوريا وأرمينيا السوفيتية، فضلا عن القسم الذي ظل ملحقا بإيران، وهو التقسيم الجيوبولتيكي الذي لا تزال تعاني منه، تتأثر به الحركة القومية الكوردية حتى يومنا هذا.

٦– يتضح، وبشكل جلي، ومن خلال كل ما تقدم، إن الحلفاء وخلال كل الفترة التي استغرقتها محاولاتهم لإعداد صيغ وبنود معاهدتي سيفر ولوزان، لم يأبهوا قط بالرأي العام الكوردي فتجاهلوه، مع أن القرارات التي خططوا لها وثبوتها في المعاهدتين المذكورتين، كان يتعلق جزء أساس منها بمصير كوردستان السياسي، وهذا يتعارض كليا مع كل تصريحات الحلفاء التي اطلقوها خلال وبعد الحرب العالمية الأولى بشأن تحرير الشعوب التي كانت خاضعة للنير العثماني واستقلالها، كما انه يتعارض أيضا مع بنود الرئيس الأمريكي ودرو ولسن التي أعلنها في نفس الفترة والمتعلقة بحق تقرير المصير للشعوب. وفي كل ذلك كانت كوردستان هي الضحية والخاسرة الوحيدة.

الفصل الرابع

مؤتمر لوزان

(مؤتمر تقسيم كوردستان)*

واجهت الدولة العثمانية هزيمة منكرة في الحرب العالمية الأولى كادت تؤدي ليس إلى سلخ معظم الأراضي غير التركية الخاضعة للدولة العثمانية، بل إلى تمزيق خارطة تركيا في الأنضول ذاتها، وإخضاعها لقوات الحلفاء ومناطق نفوذهم. إن محاولة لرسم ذلك الواقع تمت في مؤتمر السلام بباريس الذي بدأ أعماله في ١٨ كانون الأول في عام ١٩١٩، واستعداداته في مؤتمر سان ريمو الذي حدد مناطق نفوذ وانتداب كل من بريطانيا وفرنسا في الفترة من ١٩–٢٦ نيسان في عام ١٩٢٠، وهو المؤتمر الذي تمت فيه الموافقة على بنود معاهدة سيفر في ١٠ آب من العام ذاته[١٦٢] وقد رافقت هذه الاجراءات التي كانت تتخذ في قاعات مؤتمر السلام تعرض الأناضول إلى هجوم عسكري يوناني في مايس عام ١٩١٩ بمباركة من دول الحلفاء وخاصة بريطانيا، الأمر الذي أثار غضب القوميين الأتراك بقيادة مصطفى كمال أتاتورك.

---

* كتب الفصل بالاشتراك مع الأستاذ جزا توفيق طالب.

(١٦٢) Kaniholm, Bruce Robellet, The Origin of the cold war in Near East, Princeton University. Press, Princeton, New Jersey, 1980, p.9.

في مثل تلك الظروف ظهرت وتبلورت قوة أتاتورك في الأطراف الشمالية الشرقية من كوردستان تركيا الحالية بعد أن خدع بسياسته الميكافيلية العشائر الكوردية في تلك المناطق للانضمام إلى قواته، فضمن بذلك وحدة الجبهة الداخلية التي يقودها. ثم استطاع بعد أن عقدت معاهدة الكسندربول مع روسيا السوفيتية في٣ كانون الثاني في عام ١٩٢٠ من أخماد حركة الأرمن. ثم نجح بعد ذلك التأريخ في توقيع معاهدة مع إيطاليا في ١٣ آذار من عام ١٩٢١، ثم وقع معاهدة ثانية مع روسيا السوفيتية في ١٦ آذار عام ١٩٢١، تعهدت فيها حكومة روسيا السوفيتية لتركيا بأنها لا تعترف بأية اتفاقية دولية تتعلق بمستقبل تركيا وحدودها ولا توافق عليها تركيا أولاً (١٦٣). كما قدم السوفيت بموجب هاتين المعاهدتين مساعدات لوجستية وذخيرة وأسلحة لجيش أتاتورك في الفترة من ١٩١٩–١٩٢٢ ما قيمته مائة مليون روبل ذهباً[١٦٤] وتمكن أتاتورك أيضاً من توقيع معاهدة تفاهم مع فرنسا أيضاً في ٣٠مايس في عام ١٩٢٠ (اتفاقية آنقرة)[١٦٥]، ومعاهدة فرانكلين–بيلون في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٢١ وبذلك بقيت بريطانيا لوحدها تواجه قواته ومعارضته، لأن فرنسا وإيطاليا تخلتا بالكامل عن كل إلتزاماتهما تجاه معاهدة سيفر في وقت مبكر.

بعد أن ضمن أتاتورك مساعدة السوفيت له عسكرياً ودبلوماسياً وحياد إيطاليا وفرنسا تفرغ لطرد اليونان من غرب الانضول، فدحرهم بمساعدة القوات الكوردية العاملة تحت لوائه في معركة نهر سقاريا (٢٤–آب–١٦ أيلول عام ١٩٢٢) وطارد فلولهم حتى منطقة

---

(١٦٣)Sonyel, Salah Ramsdam, Turkish Diplomacy, 1918-1923, Say Publication, 1976, pp.43-44.

(١٦٤) كيم، جورجي، ثورة أوكتوبر الكبرى ومصائر شعوب آسيا وأفريقيا اللاتينية، دار النشر نوفوستي، موسكو، ١٩٨٧، ص١٣.

(١٦٥) Lenczowski, George. The Middle East in World Affairs, Cornell University Press, Ithaca London, 1980, p.104.

المضايق، وأوشكت قواته هناك على الاشتباك بالقوات البريطانية. إلا أن الطرفين التركي والبريطاني توصلاً بدلاً من ذلك إلى عقد هدنة (مودانيا) في ١١ تشرين الثاني من عام ١٩٢٢[١٦٦]، ومهدت هذه الهدنة الطريق بين بريطانيا وتركيا لتسوية المشاكل المتعلقة بينهما بالطرق السلمية بما في ذلك مشكلة (ولاية الموصل) وكانت تلك هي الخطوة الأولى باتجاه عقد معاهدة لوزان بعد أن أبدى كل الحلفاء استعدادهم لإبرام معاهدة جديدة مع تركيا والتخلي بالكامل عن معاهدة سيفر.

الجيوبولتيك ومؤتمر لوزان:

بعد أن أبدى الحلفاء استعدادهم لإبدال معاهدة سيفر بمعاهدة أخرى جديدة مع تركيا، اتفقت كل الأطراف على التنكر للحقوق القومية للشعبين الكوردي والارمني وعدم ذكرها في المعاهدة الجديدة كما منصوص عليها في معاهدة سيفر، واقتصر الحديث في هذه المعاهدة، بقدر تعلق الموضوع بكوردستان، بمستقبل ولاية الموصل فقط. وكان هدف الحلفاء في ذلك هو إرضاء تركيا وضمان مصالحهم في الأجزاء الأخرى من أراضي الامبراطورية العثمانية التي خضعت لاحتلالهم.

لقد رافقت الفترة الطويلة التي أمضاها مؤتمر السلام (من ١٩١٩/١/١٨ ولغاية ١٩٢٠/٨/١٠)، حدوث تطورات سياسية وعسكرية عديدة فوق الخارطة السياسية في الأقليم الجيوبولتيكي المحيط بكوردستان. فقد أدى ظهور روسيا السوفيتية إلى تغيير جذري في موازين القوى الدولية في المنطقة. وهذا التغيير جعل أتاتورك يستند على القوة السوفيتية في محاربة قوة الحلفاء. كما أن انتصار أتاتورك على خصومه داخل الانضول (الارمن

---

(١٦٦) Fisher, Sydney Nettleton, The Middle East: A history, Routledge and Kegan Paul, 1971, P. 386.

واليونـان) جعلـه يمـثل السـلطة التركية الحقيقية في البر الانضولي بدلا من السلطان محمد السـادس القـابع في اسـطنبول بحماية القوات البريطانية يضاف إلى ذلك انقسام الرأي العام الكـوردي مـن قضـيته المصـيرية. فقـد أيـدت معظـم القـبائل الكورديـة في كوردستان تركيا مصـطفى كمـال وحـاربت إلى جانـبه لأعـتقادها بأنـه القـوة الأقـدر عـلى طرد الأرمن ومنع مطالبتهم بالولايات الكوردية. أما أكراد أسطنبول وعلى رأسهم الشيخ عبد القادر بن الشيخ عـبيد الله فكـان يعتقد بأن العمل مع السلطان والحلفاء لضمان حكم ذاتي كوردي في تركيا هـو أسـلم طـريق لـنيل الحقـوق القوميـة الكورديـة. في وقـت كان السياسيون الكورد أمثال الجـنرال شـريف باشـا والـبدرخانيون يسـعون لضمان تلك الحقوق عن طريق مؤتمر السلام بباريس بالتشاور مع الحلفاء.

يضـاف إلى كـل مـا تقدم انقسام الحلفاء في الموقف من كل بنود سيفر بما في ذلك البنود الخاصـة بكوردسـتان. فإيطاليـا وفرنسـا اعتـبرت المعـاهدة بشـكل عـام تجسـيداً للمصـالح الـبريطانية[١٦٧]، وأن خـلق دولة كوردستان خطوة تخدم المصالح البريطانية فقط، لذا قررتا التخـلي عـن هـذه الفكـرة في أيـة معـاهدة جديـدة مع تركيا كما إن بريطانيا اقتنعت بعدم جـدوى خلق (دولة كوردستان) بعد أن نجح البلاشفة في السيطرة على جورجيا وأذربيجان وأرمينيا لقناعتها أن دولة كوردستان قد تتحول هي الأخرى إلى دولة بلشفية تخدم المصالح السوفيتية[١٦٨] لذلك قررت هي الأخرى التخلي عن هذه الفكرة.

مـن كـل ذلـك يتضـح أن تغير الاقاليم الجيولوتيكية المحيطة بكوردستان وتغير موازين

---

(١٦٧) Kutchera, Chris, Le Movement National Kurde, Flammarian, Paris, 1979, PP.24-25 & 75, and

لازاريـف، م.ش. المسـألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣، ترجمة عبدي حاجي، دار الرازي، بيروت، ١٩٩١، ص٢٦٤-٢٦٥.

(١٦٨) Lenczowski, George, Op. Cit, P. 262.

القوى بشكل سريع، بعد الهدنة، قاد الحلفاء في النتيجة إلى تبديل مواقفهم تجاه الحركة القومية الكوردية لصالح الحركة القومية التركية التي سارعت في استخدام أساليبها الطورانية في القضاء على المشاعر القومية الكوردية ومظاهرها بعد معاهدة لوزان مباشرة دون أن يبدي الحلفاء أية معارضة على ذلك النهج التركي.

المؤتمر وتجاهل القضية الكوردية:

سبقت عقد مؤتمر لوزان مراسلات وتبادل مذكرات بين وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزن، ووزير خارجية تركيا عصمت باشا اينونو، تضمنت وجهات نظر كل طرف حول إدعاءاته ومطالبته بولاية الموصل، وعندما فشلت تلك المراسلات والمذكرات في التوصل إلى حل واتفاق حول عائدية تلك الولاية، فإن موضوع الولاية نوقشت في اجتماعين (جلستين) من اجتماعات ذلك المؤتمر.

وجهت الدعوة لجميع الأطراف بحضور المؤتمر بتاريخ ٢٧ تشرين الأول في عام ١٩٢٢ [١٦٩] كما دعيت الحكومتين التركيتين لإرسال ممثلهما إلى ذلك المؤتمر (حكومة أتاتورك إلى أسطنبول وطرد السلطان ونفيه إلى مالطة في الأول من تشرين الثاني في ذلك العام، وبذلك أصبح الوفد الذي يمثل حكومة اتاتورك هو الممثل الوحيد للحكومة التركية في ذلك المؤتمر.

بدأت جلسات المؤتمر أعمالها في ٢٠ تشرين الثاني من عام ١٩٢٢، وأنتهت بعد عقد ٣٩ جلسة في ٣١ كانون الثاني من عام ١٩٢٣. ودشن حفل الافتتاح رئيس الفدرالية السويسرية م.هاب (M. Haab) وممثلي كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الامريكية واليابان واليونان ورومانيا ومملكة الصرب والكروات وتركيا. وخصصت جلستان فقط لمناقشة قضية ولاية الموصل بين الدولتين هما الجلسة ٢١ والجلسة ٢٢ اللتان

---

(١٦٩) Fisher, Sydney Nettleton, Op, cit, P.386.

عقدتا في يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ ، وعقدت الجلسة الأولى في الساعة الحادية عشرة صباحاً وانتهت في الساعة الثانية وعشر دقائق بعد الظهر. وعقدت الثانية في الساعة السادسة مساءاً وانتهت في الساعة السابعة وعشرون دقيقة، أي ان الجلستين أستغرقتا أربع ساعات ونصف فقط[١٧٠].

وفيما يلي ملخص بكل ما ورد من طرح وادعاءات حول عائدية ولاية الموصل من قبل الوفدين التركي والبريطاني، وهي نموذج قل مثيله، لطرفين يدعيان أحقية بأقليم جغرافي لا يمثل جزءاً من وطن أي طرف منهما، ويسعيان لتقسيم وطن شعب ليست لهما أية صلة بهما ، ومن دون أن يسمح لذلك الشعب، وهو الشعب الكوردي، في إبداء أي رأي حول مصير ومستقبل بلاده التي يتساوم عليها الطرفان الاجنبيان.

وعليه سنتناول في القسم الأول طرح الادعاءات التركية ومن ثم، أي في القسم الثاني ، نتناول إدعاءات الطرف البريطاني.

أولاً: إدعاءات الوفد التركي:-

أشار عصمت اينونو، رئيس الوفد التركي، أن تركيا لا يمكنها التخلي عن ولاية الموصل لأية دولة أخرى لأسباب أثنولوجية وسياسية وتأريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية وملخص هذه الأسباب هي كما يلي:

١- الأسباب الاثنوغرافية[١٧١]:-

---

(١٧٠) Eastern Affairs 1922-1923, London, 1923, PP337, 363, 393, 404.
أن معظم المعلومات الخاصة بالمؤتمر مستقاة من هذا المصدر لأنه الملف الذي يضم جميع أعماله.

(١٧١) Ibid, PP. 339-341.

يبلغ مجموع سكان ولاية الموصل ٥٠٣٠٠٠ نسمة إضافة إلى ١٧٠٠٠ نسمة من الرحالة العرب والكورد والترك استناداً إلى أخر إحصاء تركي كما هو موضح في الجدول أدناه:

ولاية الموصل	كورد	ترك	عرب	يزيديون	غير مسلمين	المجموع
سنجق السليمانية	٦٢٠٠٠	٣٢٩٦٠	٧٢١٠	---	---	١٠٣٠٦٠
سنجق كركوك	٩٧٠٠٠	٦٩٠٠٠	٨٠٠٠	---	---	١٨٤٠٠٠
سنجق الموصل	١٠٤٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٨٠٠٠	١٨٠٠٠	٣١٠٠٠	٢١٦٠٠٠
مجموع الولاية	٢٦٣٠٠٠	١٤٦٩٦٠	٤٣٢١٠	١٨٠٠٠	٣١٠٠٠	٥٠٣٠٠٠

يوضح هذا الجدول ما يلي:

أ) ندرة العنصر العربي في سنجقي كركوك والسليمانية.

ب) لا يوجد في سنجق الموصل سوى ٢٨٠٠٠ عربي مقابل ١٣٩٠٠٠ كوردي وتركي (تركماني).

ج) هناك ٤١٠٧٩٠ تركي وكوردي في الولاية مقابل ٤٣٢١٠ عربي و ٣١٠٠٠ نسمة من غير المسلمين أي أن ٥/٤ سكان الولاية هم من الترك والكورد، وأن أقل في ١/٥ سكانها هم من العرب.

فإذا كان الوفد البريطاني يشكك في دقة الأرقام الواردة في هذا الإحصاء، فإن الأرقام التي يقدمها الوفد البريطاني هي الأخرى تشير تقريباً إلى نفس النتائج.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للقوميات في ولاية الموصل، فقد أشار رئيس الوفد التركي عصمت اينونو إلى ان العرب يسكنون كلية جنوب الخط الممتد من القيارة–سنجار، وعلى الجانب الأيمن لنهر دجلة، وإذا استثنينا بقعة صغيرة تقع ما بين الفتحة وكركوك على الجانب الأيسر للنهر، فإن المنطقة تصبح مسكونة بالكامل من قبل الكورد والترك، وأن سكان المدينة يتكلمون ثلاث لغات هي العربية والتركية والكوردية. ويستطرد عصمت

ايـنونو قـائلاً: أن الكـورد ليسـوا عـلى أصل إيراني (آري) بل أنهم من أصل طوراني[١٧٢]، وأن اليـزيديين هـم بطـبيعة الحـال مـن الشـعب الكـوردي، وأن الذيـن يعـرفون الاناضـول يدركـون أن الكـورد لا يختـلفون عـن الـترك، وأن هذيـن الشـعبين الـلذان يتكـلمان لغتين مختلفـتين، يشكلان وحدة واحدة من حيث الرس والدين والعادات. وعلى الوفد البريطاني أن يـدرك بقـناعة أن غالـبية سـكان ولايـة الموصـل هـم مـن الترك والكورد (أكثر من ٨٥٪ استناداً إلى الإحصاء التركي وأكثر من ٦٦٪استناداً إلى الإحصاء البريطاني). ولو افترضنا أن غالـبية مديـنة الموصـل هـم مـن العـرب فـليس هناك سبب يفسر لماذا تقرر الغالبية العربية لسـكان المديـنة الذيـن يشكلون في واقعهم أقلية صغيرة في الولاية، مصير الولاية برمتها كما يريد الوفد البريطاني.

٢- الأسباب السياسية[١٧٣]:-

أشـار ايـنونو إلى أن ادعـاءات الـبريطانيين بخصـوص عـدم رغـبة الكورد في العيش مع الـترك، أمـر لا يـتفق مـع الحقـائق، وقـال: إن عدة قرون مضت وهذين الشعبين متحدين بوحـدة الـرس والديـن والمطامح والعادات والتقاليد وأنهما عاشا معاً متفاهمين. وأن التأريخ

---

(١٧٢) اســتند الــترك في إدعائهم على فقرة خاطئة وردت في دائرة المعارف البريطانية المطبوعة آنذاك في مادة (كوردستان) التي وصفت سكان كوردستان (الكورد)) بأنهم كــانوا يصنفون ضمن السومريين والآشوريين على أنهم طورانيون (Turanians) ومن هنا جاء ربطهم الخاطئ بالترك للتفاصيل أنظر:
Toynbee, Arnold J., Survey of International Affairs 1925, Vol.1, Oxford University Press, London, 1927, P.478 and
Stationary Office, Op.Cit, P.342.

(١٧٣)

يـبين أن الكـورد قد خضعوا لحكم الترك، وأنهم شاركوا الترك قسمتهم ونصيبهم وأضاف: أن الحكومـة التركيـة الحاليـة قبـلت مسـاهمة الكـورد في المجلس الوطني التركي وأن لهم ممثـلين في ذلـك المجلس. وأن الشعبين اللذان يشكلان غالبية سكان الولاية سيحاربان معاً للـبرهنة على وحدة الأراضي التركية، ومعارضة انفصال أي جزء منهما، وأشار إلى أن: من الأمـور المعـلومة أن الطائـرات البريطانية قامت بقصف المواقع الكوردية والتركية لمنعهم من التصـويت لصالح الانضمام إلى تركيا، ورغم الضغط، فإن أقلية من سكان مدينة الموصل هي التي ساهمت في التصويت.

وأشـار ايـنونو إلى الإعـلان الـذي أصـدره الحـلفاء الخـاص بتحرير العرب من السيطرة العـثمانية قـد فقـد قيمته الحقيقية منذ عام ١٩١٨، فاستناداً إلى ذلك الإعلان الذي أصدره المـلك فيصـل الأول بدمشـق في ١٩٢٠/٢/١٥، فإن السلطات البريطانية كانت قد دخلت في مباحـثات مـع الشـريف حسـين عـام ١٩١٥، وفي تـلك المباحـثات لم توعده بريطانيا بضم ولايـة الموصـل إلى دولـته العـربية، كمـا تفعـل بريطانياً حالياً فالموقف الحقيقي للعرب من البريطانيين يمكن ملاحظته في أحداث عام ١٩٢٠ و ١٩٢١ في جنوب العراق.

وأضـاف: أن تـركيا لا تعـلم بشـروط الانـتداب (سـان ريمـو ١٩٢٠) وتـرى أن الشعب العـراقي لم يعط رأياً صريحاً بشأن قبول الانتداب البريطاني الذي منحته بريطانيا لنفسها. إن الدول الحليفة عقدت عدة اتفاقيات بشأن تقسيم الدولة العثمانية قبل وبعد الهدنة، إلا أن التطورات الأخيرة ألغت مثل تلك الاتفاقيات.

ولا نـدري لمـاذا تـبقى اتفاقيـة سـان ريمو[١٧٤] سارية المفعول فيما يخص الانتداب على

([١٧٤]) عقد مؤتمر سان ريمو في ٢٤ نيسان من عام ١٩٢٠ وهو امتداد لمؤتمر السلام، تم التوصـــل فيـــه إلى اتفاق حول تقسيم امتيازات النفط ومد الأنابيب وإتخاذ المواقف الموحدة من قبل الحلفاء تجاه تركيا والعرب.

ولايـة الموصـل. إن حـق الاحـتلال الـذي تتذرع به بريطانيا للعراق والموصل لا مسوغ له في الوقـت الحاضـر. أن حـق الاحـتلال لا ينطـبق عـلى ولايـة الموصـل لأنها احتلت من قبل القوات البريطانية بعد الهدنة وليس قبلها[١٧٥].

وأضاف اينونو: لقد أظهرت الحقائق أن سكان سنجقي السليمانية وكركوك أمتنعوا عن التصـويت لصـالح دمجهـم بالعراق وفي الحقيقة لو كان سكان الموصل والمناطق المحيطة بها في موقف يمكنهم من التعبير عن آرائهم بحرية لتبين لنا أنهم أيضاً غير راغبين في الدمج.

٣- الأسباب التاريخية[١٧٦]:-

أوضـح عصـمت ايـنونو في هذا الجانب أن الموصل والمقاطعات الممتدة حتى بغداد كانت خاضـعة للاتـراك مـنذ مـا يـزيد عـن أحد عشر قرناً. أي منذ عهد السلاجقة وبداية ظهور العـثمانيين وهـي تـبعاً لهـذا تشـكل جزء من أراضيهم وليس هناك سبب يدعوا إلى دمجها ببغداد.

٤- الأسباب الجغرافية والاقتصادية[١٧٧]:-

أشار اينونو في هذا الجانب أنه استناداً إلى الحقائق الجغرافية (الطوبوغرافية والمناخية) فـإن الحـد الفاصـل بـين الانضـول والعـراق يمـتد عبر جبال حمرين-جبل مكحول- وادي ثـرثار- جبل سنجار. فإلى الشمال من هذا الخط تتشابه ولاية الموصل جغرافياً مع الانضول وأن الولايـة لم تكـن جـزءاً ممـا يعـرف بالعراق العربي، بل كانت جزءاً من بلاد الجزيرة.

---

(١٧٥) أعلنت الهدنة في ١٩١٨/١٠/٣٠، بينما احتلت القوات البريطانية في مدينة الموصل بعد ذلك بتاريخ ١٩١٨/١١/٣.

(١٧٦)

(١٧٧) Ibid, PP. 344-348.

وهـي جغرافياً وتأريخياً تقع خارج حدود العراق. كما أنها لا تشكل جزءاً من العراق حتى مـناخياً، واسـتناداً إلى كـون أشـجار النخيل لا تنمو شمالي خط كفري–تكريت، فإن الحد الجغـرافي الـذي يفصـل الانضول شمال العراق هو خط جبال حمرين جبل مكحول– جبل سـنجار، فشـمال هـذا الخـط تتمـتع ولايـة الموصـل بـنفس الصـفات المـناخية والجغـرافية للأنضول، بينما تختلف بغداد في هذه الخصائص عن الموصل والاناضول.

وفـيما يتعـلق بالـناحية الاقتصـادية أشـار ايـنونو إلى ولايـة الموصـل بعد مد خط سكك الحديـد أصـبحت ذات ارتباط وثيق بالاناضول أكثر من ارتباطها بالعراق. وأصبح ارتباطها بالبحر المتوسط والخليج ثانوياً. وإن صناعة الخشب في بغداد لا تعتمد على الموصل فقط بل على ديار بكر ووان أيضاً، وأن هذه المواد التجارية تمر بالموصل كترانسيت فقط. وعليه فإن الادعاء بأن الموصل تشكل تكاملاً اقتصادياً بالنسبة للعراق يعني أنه بالامكان تعديل الكثير مـن حـدود البـلدان عـلى هـذا الاعتـبار كما أن ولاية الموصل أكثر ارتباطاً بالاناضول وليس بالعـراق ويـبدوا أن اصـرار بـريطانيا عـلى ضم الولاية والعراق إلى مناطق انتدابها يعزى إلى ثروتها النفطية.

٥– الأسباب العسكرية والستراتيجية[١٧٨]:–

أكـد عصـمت ايـنونو أن جـبل حمـرين–مكحول–وادي الثرثار– جبل سنجار هو الحد الفاصـل بـين الانضـول والعـراق، لأنـه وبعيـداً عـن الاعتـبارات الاثـنوغرافية والجغـرافية والاقتصادية والسياسية يشكل خطاً فاصلاً بين هاتين المنطقتين المتميزتين طبيعياً. إن بغداد ليسـت في خطـر مـن هذا الحد لأنها تبعد عنه حوالي ١١٢كم. وأن هذا الحد الذي نطالب به ليس قريباً من بغداد. أما الإدعاء البريطاني بأنه في حالة عدم حصول العراق على ولاية

([١٧٨])

الموصل فإنه من الناحية الستراتيجية سيخسر استقلاله بسبب ما يمنحه ذلك الخط من تهديدات تركية، فهو موضوع غير صحيح وبعيد عن الحقيقة.

وأضاف اينونو: أن الخط الذي نقترحه (جبال حمرين) هو سلسلة جبلية، وفاصل طبيعي بين تركيا والعراق، وهو خط استراتيجي لكلا البلدين. إن عدم القبول بهذا الخط معناه فصل نصف مليون كوردي وتركي عن وطنهم الأم. أن خير ضمان لأمن العراق، أي كان حاكمه، هو في التحالف والصداقة مع تركيا وليس في اقتطاع أجزاء من بلاد الكورد والترك. إن تركيا ليست على استعداد لإعطاء ولاية الموصل لأية قوة أخرى، وفي الختام ناشد الدول والرأي العام العالمي أن يدعم الموقف التركي هذا.

٦- الميثاق الوطني التركي[١٧٩]:-

أشار اينونو إلى أن الميثاق الوطني التركي يعترف في فقرته الأولى باستقلال الشعوب العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، وأصبحت قبل الهدنة خاضعة للاحتلال البريطاني والفرنسي. وبهذا يتفق مع بنود الرئيس الامريكي ولسن الخاص بحق تقرير المصير للشعوب، إلا انه وردت في نفس الفقرة: أن جميع المقاطعات العثمانية سواء أكانت داخل أو خارج خط الهدنة والتي يسكنها غير العرب (يقصد كوردستان) ومن غالبية مسلمة تبقى تشكل كلاً غير قابلة للتجزئة وهذا يعيطينا الحق في المطالبة بولاية الموصل.

واختتم اينونو حديثه بما يلي:

قبل أن أنهي حديثي أود أن أبين أن الوفد التركي عندما يكرر مطالبته بولاية الموصل، فإنه متأكد من أن هذا المطلب سيحظى بالتأييد التام من الرأي العام في جميع البلدان، وأنه فوق ذلك مقتنع بأن الجميع سيدركون مصداقية وأثر الحجج التي تشرفنا بوضعها

([١٧٩])

بين أيديكم[١٨٠].

نقد الادعاءات التركية:-

يتضح مما تقدم أن جهود الوفد التركي في مباحثات لوزان كانت مركزة للمطالبة بإخضاع ولاية الموصل (كوردستان الجنوبية) إلى السيادة التركية، بعد أن إحتلتها القوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى وأصبحت جزءاً من مناطق إنتدابها، وقد أستند رئيس الوفد التركي عصمت اينونو على نص المادة الأولى الواردة في الميثاق الوطني الذي أصدره البرلمان التركي في ٢٨ كانون الثاني من عام ١٩٢٠ والتي تشير ضمناً إلى عائدية تلك الولاية لتركيا[١٨١]. أما بقية الادعاءات التركية فإنها جاءت على النقيض مما ورد في تلك المادة.

فالمبررات الاثنوغرافية أظهرت أن غالبية سكان الولاية هم من الكورد وليسوا من الأرمن والعرب ولا الترك، حيث بلغت نسبة الأكراد فيها ٥٦٪من مجموع سكانها، في حين كانت نسبة العرب ٨,٥٪ والترك والتركمان معاً٢٩٪. ومن الناحية السياسية فإن الأكراد كانوا قد عبروا مراراً عن رغبتهم في الاستقلال عن السيطرة العثمانية أو أية سيطرة أجنبية أخرى. وأن كوردستان كوطن قومي للأكراد كانت موجودة بشعبها قبل أن يتواجد الأتراك في الانضول. كما أن السيطرة العثمانية على كوردستان مهما طال أمدها لا يمنح الشرعية لتركيا بأن تطالب بانضمام أي جزء من كوردستان إليها.

أما من الناحية الجغرافية والاقتصادية فإن كوردستان تشكل أقليمياً جغرافياً مستقلاً له خصائصه الاقتصادية المتميزة، وأن التشابه وحده في بعض الخصائص الجغرافية أو الاقتصادية لا يعني وحدة الوطن، فكوردستان أقليم جبلي وسويسرا كذلك ليستا وطناً

---

(١٨٠) Ibid, P. 352.

(١٨١) Lenczowski, George, op. cit, P. 103.

واحداً لشعب واحد.

وعـليه فـإن مطالب وادعاءات الوفد التركي في مؤتمر لوزان لا تشكل حجج مقنعة، كما لم يكـن لهـا أي أسـاس قـانوني أو تـاريخي أو قومـي، يضـاف إلى ذلـك، ادعاءات الوفد التركي ومطالبته بولاية الموصل لم تكن مؤيدة من قبل الرأي العام داخل الولاية ذاتها، لذا فهي ادعاءات باطلة، لا تمثل رغبة وإرادة سكان ولاية الموصل ذات الغالبية الكوردية.

ثانياً: إدعاءات الوفد البريطاني[١٨٢]:-

استهل اللورد كيرزن، وزير خارجية بريطانيا حديثه في المؤتمر كما يلي:

أنـتهز هـذه الفرصـة لأقـدم عرضاً عاماً حول هذه المشكلة. أن هناك كثيراً من التحريف والمـبالغة والتشـويه حـول قضـية ولاية الموصل. لذا فالمطلوب هو تكشف الحقائق. أنا ممتن لعصـمت باشـا الـذي لخـص لـنا الحجج التركية كما عرضها علينا الآن، أما أنا فسأتناول حججه نقطة نقطة وأعطي جوابي عليها، وسأكون مسروراً لو جمعت حجج الطرفين جنباً إلى جنب ليطلع عليها الرأي العام العالمي.

١- الأسباب الاثنوغرافية:-

عـلى الـرغم مـن أن الحكومة التركية حكمت ولاية الموصل عدة قرون، إلا أنها عاجزة عـن تقديـم خـريطة صـحيحة وإحصاءات دقيقة لعدد سكانها ونسبة أجناسها. وعليه فإن الاحصـائية المقدمـة مـن قـبل الوفـد الـبريطاني هي أكثر دقة من أرقامهم، وأحدث منها (١٩٢١) وهي كما يلي:

---

(١٨٢) -363.

ية الموصل	العرب	الكورد	الترك	المسيحيين	اليهود	المجموع
الموصل	١٧٠٦٦٣	١٧٩٨٢٠	١٤٨٩٥	٥٧٤٢٥	٩٦٦٥	٤٣٢٤٦٨
أربيل	٥١٠٠	٧٧٠٠٠	١٥٠٠٠	٤١٠٠	٤٨٠٠	١٠٠٠٠٠
كركوك	١٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٦٠٠	١٤٠٠	٩٢٠٠٠
سليمانية	---	١٥٢٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠٠	١٥٥٠٠٠
لمجموع	١٨٥٧٦٣	٤٥٤٧٢٠	٦٥٨٩٥	٦٢٢٢٥	١٦٨٦٥	٧٨٥٤٦٨

فإذا كان عصمت باشا يحتج على دمج الولاية بالعراق بسبب كون العرب لا يشكلون سوى ربع مجموع سكانها، فكيف يطالب بدمجها بتركيا استناداً إلى عدد سكانها التركمان الذين لا تبلغ نسبتهم سوى ٨,٣٪ من مجموع سكانها. لقد حاول الوفد التركي أن يصور لنا بأن غالبية سكان الولاية هم من الترك، زاعماً أن الكورد هم من أصل طوراني تركي.

أن الكورد ليسوا أتراكاً بل هم شعب آري، وأن الادعاء بارتباطهم بسكان الانضول لا ينطبق في الواقع إلا على التركمان.

٢- الأسباب التأريخية:-

إن الوفد التركي لا ينكر بأن الموصل مدينة بناها العرب، وهذا دليل على وجود العرب قبل وصول الترك إليها. أما الكورد فأنهم كانوا هناك قبل ذلك التاريخ، وحتى ولو سلمنا جدلاً بقول الوفد التركي، بأن السيطرة التركية على الموصل دامت زهاء أحد عشر قرناً من الزمان فإن تلك السيطرة قد أنتهت قبل بضع سنوات، وظل العرب والكورد كما كانوا قبل أحد عشر قرناً دون أن يمسهم التغيير لا في الجنس ولا في الثقافة أو في المشاعر القومية.

٣- الأسباب السياسية:-

يدعي الوفد التركي أن سكان ولاية الموصل يرغبون في الانضمام إلى تركيا بسبب ارتباطهم السياسي مع النظام التركي. إذا كان هذا القول صحيحاً بالنسبة للتركمان في الولاية نظراً لتمتعهم ببعض الامتيازات في العهد التركي، فإنه لا يصح لا للعرب ولا بالنسبة للكورد، لأن الغالبية العظمى منهم صوتت في الاستفتاء الأخير لصالح الانضمام إلى دولة العراق.

٤- الاسباب الجغرافية والاقتصادية:-

إن حجج الوفد التركي الجغرافية والاقتصادية ضعيفة. كذلك فالمعروف أن سهل الموصل بصيفه الحار وشتائه القليل الثلج، والذي يبلغ مجموع المطر السنوي فيه ٢٢,٥ سم، يختلف مناخياً، عن الحالة في الانضول أكثر من أختلافه عن مناخ بغداد. أما من الناحية الاقتصادية، فإن الوفد التركي يعترف بأهمية كل من ولايتي الموصل وديار بكر، كمصدر للغذاء، بالنسبة لبغداد، إننا لا نطالب بديار بكر، إلا أن أهمية ولاية الموصل الاقتصادية لبغداد أمر لا يمكن أهماله.

وذكر كيرزن أيضاً أن الوفد التركي يعتقد بأن أسباب إصرار بريطانيا على مطالبتها بولاية الموصل هو وجود البترول فيها، لكنه أنكر ذلك وأضاف إن بريطانيا تعرض الموضوع بعيداً عن أية مطالب بأية ثروة معدنية في الولاية.

٥- الاسباب العسكرية والستراتيجية:-

ليس من الواضح لدينا، لماذا ستكون ولاية الموصل ذات أهمية دفاعية لتركيا، إنني أرى في انضمام هذه الولاية إلى تركيا سيجعلها قاعدة هجومية على العراق، في الواقع ليس هناك ما يخيف تركيا من دولة العراق الفتية حتى بعد انضمام ولاية الموصل إليها.

إن جبال حمرين سلسلة واطئة من التلال وليست بذات أهمية، ولا تصلح لجعلها حداً بين دولتين!! إن الحدود الحالية في الجبال العالية بين العراق وتركيا تشكل عقبات حقيقية أمام العمليات العسكرية وليس تلال حمرين.

إن الوفد البريطاني يرفض جعل سلسلة حمرين ديالى، حداً بين الدولتين للأسباب الستراتيجية التالية[١٨٣]:-

أ- إن القوة التي تحتل ولاية الموصل تتمكن من حرمان بغداد من مصادر غذائها الرئيسية.

ب- إن تلك القوة تستطيع قطع الطريق الستراتيجي الذي يربط بغداد ببلاد فارس.

ج- من الصعب على حكومة بغداد أن ترى دولة غير صديقة على بعد ١١٢ كم من حدودها الشمالية.

الميثاق الوطني التركي[١٨٤]:-

تستند مطالب الوفد التركي إلى الميثاق الوطني الذي شرعه البرلمان التركي في عام ١٩٢٠، وعلى ضوء ذلك فإنه يعتقد بأن له الحق في استعادة ولاية الموصل استناداً إلى الفقرة الأولى من ذلك الميثاق. إن هذا غير ممكن بسبب التطورات الهائلة السريعة التي طرأت على الوضع الأقليمي منذ نهاية الحرب، مثل تنامي الحركة القومية العربية والكوردية، وصدور صك الانتداب وإنشاء دولة العراق، ويبدو أن الوفد التركي لا يعير هذه الأحداث والتطورات أي أهتمام.

([١٨٣]) His

([١٨٤]) Ibid, PP.371-372.

إن الوفد البريطاني غير قادر على التعامل مع القضية بهذا الشكل المبسط وبهذا السلوك الاعتباطي. إن الحكومة البريطانية، اخلاصاً لتعهداتها المقدمة لسكان الولاية، ولعصبة الأمم، تكرر رفضها لمجرد التفكير بالتنازل عن الولاية، وأنها ترى عدم وجود أية فائدة في أية حجج تركية أخرى حول الموضوع، إن حجج الوفد التركي هي حجج ضعيفة في هذا المؤتمر الدولي.

ثم أعلن اللورد كيرزن في ختام مناقشته إن بريطانيا وفي حالة استمرار المطالبة التركية بالولاية سترفع الموضوع إلى مجلس عصبة الأمم للبت فيه.

نقد الادعاءات البريطانية:-

إن الغريب في موقف وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزن ، أنه تنكر في المؤتمر هو وحكومته بالكامل لكل ما يشير إلى حق الكورد بعد أن حولت كوردستان إلى غنيمة من غنائم الحرب، وعين نفسه محامياً لعرب العراق وطالب بالنيابة عنهم بأحقية العرب وليس الكورد بولاية الموصل ((كوردستان الجنوبية)) ويرد ويحتج ويسخر من الادعاءات التركية ومطالبتها بتلك الولاية.

الحقيقة أن كل المعلومات الاثنوغرافية والتأريخية والسياسية والجغرافية والاقتصادية والحجج العسكرية والستراتيجية التي ذكرها اللورد كيرزن والتي تتمتع بها ولاية الموصل هي مقومات جغرافية لأقليم كوردي متميز مؤهل لأن يكون دولة كوردية صغيرة، وكان بإمكان بريطانيا، لو كانت جادة في وعودها السياسية للشعب الكوردي، أن تحول هذه الولاية برمتها إلى حكمدارية حقيقية بقيادة الشيخ محمود الحفيد آنذاك. لا أن تعمل من أجل دمجها بولايتي بغداد والبصرة (ميسوبوتاميا) قسراً لتخلق منها مجتمعة دولة رغم أنف سكانها، يقول ادموندز: ليس من شك في أننا نخوض معركة حياة أو موت بالنسبة للعراق، وذلك ليقيننا أن البصرة وبغداد دون ولاية الموصل (كوردستان الجنوبية) لا يمكن

أن تبنى فيها دولة عربية معقولة لأسباب اقتصادية وستراتيجية، وإننا كنا نجد أن لا فرق بين المصالح العراقية النهائية والمصالح البريطانية المباشرة[١٨٥].

إن بـريطانيا كـانت آنـذاك تمـثل الدولـة العظمـى الرئيسية بين دول الحلفاء التي كان بإمكانهـا أن تقـرر كـل شـيء مثـلما كـان بإمكانها أن تنشئ دولة كوردية، لكن مصالحها الاسـتعمارية ومراهنـتها عـلى إمكانيـة إبقـاء العراق جزءاً من امبراطوريتها الهندية إلى أمد بعيـد، جعـلها تـرمي بكـل ثقلها السياسي والدبلوماسي من أجل دمج كوردستان الجنوبية بالعـراق دون الالـتفات إلى مواقـف الشـعب الكـوردي مـن ذلـك الـتوجه الخطـير، يقـول انطونيـوس: (إن اسـهامات الـبريطانيين في بـناء كيان العراق (على حساب مصالح الكورد القومية) هو أعظم أحداث ما بعد الحرب الأولى، ويمكن القول، بدون أية مبالغة، أن دولة العـراق الحديـثة تديـن بوجودها على الأكثر إلى مجهودات بريطانيا، وكان من حظ العراق أن تـتفق مصـالح بـريطانيا الخاصـة مع مصالحه، فرغبة بريطانيا في وضع اليد على منابع الـنفط في كـركوك نـتج عـنها ولاية الموصل (كوردستان الجنوبية) برمتها إلى الدولة العربية الجديـدة (العـراق) وتحويـلها إلى مسـتعمرة مـن مسـتعمراتها والفضـل في هـذا يـرجع إلى الدبلوماسـية الـبريطانية، هـذا فضـلاً عـن كونـه أدى إلى تعـاون فعـال وثيق انكلو–عراقي بخصوص التصدي للمشكلة الكوردية)[١٨٦].

فـالهدف الحقيقـي وراء اسـتماتة الـلورد كـيرزن في المطالـبة بولايـة الموصـل هـو أطماع بـريطانيا بـثروات كوردسـتان الجـنوبية وليسـت حاجـة ميسـوبوتاميا إلى خصائصـها

([١٨٥]) أدمونـدز سي جي، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، مطبعة التايمس، بغداد، ١٩٧١، ص٣٥٧

([١٨٦]) Antonius, George, The Arab Awakening, aparagon book, New york 1979. P. 363.

الستراتيجية والاقتصادية، وكان هدف بريطانيا هو دمج الولاية بولايتي بغداد والبصرة دون أي اعتبار لما سيترتب على ذلك الدمج من هدر للحقوق السياسية للشعب الكوردي ووضعه المستقبلي داخل دولة العراق. لذلك يقول كل من بيارسالنجر واريك لوران: الواقع أن الكيان العراقي كان كياناً مصطنعاً، وتعبر الفكرة التالية أفضل تعبير عن هذا الواقع: العراق حصيلة نوبة جنونية أصابت تشرشل الذي أراد الجمع بين حقلين للنفط هي كركوك والموصل وذلك بدمج لثلاث فئات من الناس هم الأكراد والسنة والشيعة، وربما كانت هذه الولادة الصعبة غير المتوازنة هي التي جعلت من التأريخ الحديث سلسة من أعمال العنف[١٨٧].

معاهدة لوزان وتجاهل كوردستان

لم يتوصل الطرفان التركي والبريطاني إلى أية نتيجة بخصوص مصير ولاية الموصل، مما حدا باللورد كيرزن إلى طلب إحالة القضية إلى مجلس عصبة الأمم للبت فيها بتأريخ ٢٥ كانون الثاني من عام ١٩٢٣، إلا أن عصمت اينونو قدم مذكرة بتأريخ ٤ شباط إلى كل وفود بريطانيا وفرنسا وإيطاليا يطلب فيها استثناء قضية ولاية الموصل من مناقشات المؤتمر فوافق اللورد كيزرن عن ذلك[١٨٨] على ان يناقش الموضوع بين الطرفين وبذلك وقعت معاهدة لوزان بتأريخ ٢٤ تموز من عام ١٩٢٣ من دون أن يأتي فيها أي ذكر لمطالب الشعب الكوردي أو قضية ولاية الموصل، إلا أن المعاهدة أشارت إلى ضرورة تثبيت الحدود السياسية الفاصلة بين تركيا والعراق باتفاق ودي بين بريطانيا وتركيا، وأن أخفقتا في ذلك

---

(١٨٧) سالنجر، بيار واريك لوران، المفكرة الخفية لحرب الخليج، دار فيشر، ١٩٩١، ص ٢٣-٢٤.

(١٨٨) Toynbee, Arnold J. op.cit. P.495.

فـان الموضـوع يحـال إلى عصبة الأمم للبت فيه وقد اشارت المادة الثالثة في المعاهدة المذكورة إلى ذلك[١٨٩].

أمـا مـا يخـص الشعب الكوردي ودولته الكوردية في هذه المعاهدة فقد تجاهلت المعاهدة تمامـاً هذيـن الموضـوعين، مثـلما تجاهـلت كـلية البنود ٦٢–٦٤ الخاصة بكوردستان والتي سـبق وأن ثبـتها الحـلفاء أنفسـهم ضـمن بـنود معـاهد سيفر (١٠آب ١٩٢٠)، وهذا يعكس بوضـوح الانقـلاب الخطـير في مواقـف الحـلفاء ، وخاصـة بـريطانيا ، مـن قضـية القومية الكورديـة، ويشـير إلى اللامـبالاة الـتي أمـتاز بهـا سـلوكهم السياسـي تجاه الأمة الكوردية المضـطهدة. إن تخـليهم عـن معـاهدة سـيفر وتجاهـلهم لمطـالب الشعب الكوردي السياسية العادلـة يشـير صـراحة إلى حقيقـة نوايـاهم الاستعمارية الطامعة بأرض كوردستان وثرواتها وهـذا هـو مـا يفسر قبول جميع الأطراف بهذه المعاهدة ما دامت قد ضمنت لنفسها حصصاً من أرض وثروات كوردستان.

وكـل مـا جـاء في معـاهدة لـوزان بخصـوص الكـورد وكوردستان، وإن لم تذكر المعاهدة الاسمـين صـراحة ضـمن البـنود الخاصـة بالأقـليات فقـد جـاء في البـند (٣٧) مـن المعاهدة المذكـورة مـا يلي: (تتكفل الحكومة التركية، وتضمن الحماية الكاملة والتامة لحياة وحرية جميـع سـكان تـركيا بـدون تمييز في الميلاد والقومية واللغة والجنس والدين، ويمنح جميع سـكان تـركيا حرية الممارسة الخاصة أو العامة، لأي دين أو معتقد أو رأي، على أن تكون هذه الممارسات متفقة مع النظام العام والأخلاق الحميدة)[١٩٠].

أمـا بقيـة الفقـرات والبـنود الخاصـة بالاقـليات، وهي عديدة، فإنها لا تتعلق بالشعب الكـوردي لأنهـا مخصصـة حصـراً بالأقـليات (غـير المسـلمة) وهذا بطبيعة الحال لا يشمل

---

(١٨٩) Ibid, PP.494-495.

(١٩٠)

الكـورد وإنمـا مخصـص لحمايـة المسـيحيين واليهود داخل تركيا، ويذكر أن الأقليات غير المسـلمة هـذه حصـلت مـن الضمانات والحقوق بموجب هذه المعاهدة أكثر بكثير مما حصل عـليه الشـعب الكـوردي، فقـد وردت حقوقهـم ضـمن البـنود ٣٧، ٣٨و٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢،٤٣ بشـكل خاص وغيرها من البنود الأخرى بشكل عام[١٩١] مع إن نسبتهم السكانية، مقارنـة بالـثقل السـكاني للشـعب الكوردي، داخل تركيا كان قليلاً جداً لا يمكن مقارنتها بنسبة الكورد.

وبطـبيعة الحـال أسـفر الـتوقيع عـلى معـاهدة لـوزان في ٢٤ تمـوز من عام ١٩٢٣ على حصـول تركيا بقيادة مصطفى آتاتورك عن الاعتراف الدولي بها، ثم جرى تثبيت حدودها الجـنوبية مـع كـل مـن دولـتي العـراق وسوريا في أعوام ١٩٢٦، ١٩٣٠ بشكل نهائي على الـتوالي وبعـد هـذا الاجـراء تم تقسـيم كوردسـتان العثمانية مجدداً إلى ثلاثة أقسام يخضع الجـزء الأكـبر مـنها لتركيـا، وخضـعت ولايـة الموصـل (كوردسـتان الجـنوبية) للاحـتلال الـبريطاني وكوردستان السورية (الغربية) إلى الاحتلال الفرنسي ثم أصبحتا فيما بعد أجزاء مـن دولـتي العـراق وسـوريا بعـد اسـتقلالهما. وبذلـك يكـون الحلفاء قد اسهموا في تشتيت الشـعب الكـوردي وتمـزيق خارطـة وطـنه ودمجهـا بأوطـان الآخـرين وجعـلوا مـن القضية الكوردية واحدة من أعقد القضايا الجيوبولتيكية في الشرق الأوسط.

يتضـح ممـا تقـدم أن الظـروف المحلية (الكوردستانية) والاقليمية والدولية التي رافقت فـترة انعقـاد مؤتمـر السـلام، مـن اليـوم الأول لانعقاده في ١٨ كانون الثاني من عام ١٩١٩ ولغايـة توقيـع معـاهدة لـوزان في ٢٤ تمـوز مـن عـام ١٩٢٣، لم تكـن في صـالح القضـية الكورديـة، باسـتثناء الفترة التي هيئت لعقد معاهدة سيفر في ١٠ آب من عام ١٩٢٠ والتي تباطأ الحلفاء في تنفيذها وفرضها على تركيا.

---

(١٩١) Ibid, PP. 698-701.

إن دول الحـلفاء، وفي طليعـتهم بـريطانيا وفرنسـا وإيطاليا والولايات المتحدة الامريكية تتحمل بشكل خاص وزر خلق تلك الظروف ثم تجاهل مطالب الكورد القومية والتي قادت إلى الخطـأ ببقية أمم وشعوب الشرق الأوسط. وهذا يتناقض كلية مع كل تصريحات الحلفاء الخاصة بتحرير الشعوب وحق تقرير مصيرها.

وهـذا لا يعـني أن الشـعب الكوردي لا يتحمل مسؤولية في ذلك، فهو الآخر كان شعباً غـير موحـد لا يخضـع لقيـادة موحـدة، فالتشـتت كـان ولا يـزال أحد العوامل الرئيسة في ضـعف الموقـف الكـوردي في المحـافل الإقلـيمية والدولية على حد سواء. وكان هذا العامل أحـد الأسـباب الرئيسـة التي قادت الحلفاء في النهاية إلى تجاهل الرأي العام الكوردي مع أنها كانت تتخذ قرارات تتعلق بمصيره السياسي.

أن مؤتمـر لوزان هو بحق، المؤتمر الدولي الخاص بتقسيم كوردستان إلى حصص ضمنت مصـالح كل الأطراف التي ساهمت في ذلك التقسيم، لكن بريطانيا العظمى وفرنسا تتحملان المسـؤولية الأكـبر في هـذا الاتجـاه لأنهما كانتا تمثلان القوتان الفاعلتان آنذاك والمتحكمتان بمؤتمـر السلام، وإنهما ساهمتا في دمج اجزاء واسعة من كوردستان العثمانية السابقة، بعد أن اصـبحت مـن مـناطق انتدابها بموجب هذه المعاهدة رسمياً، بدولتي العراق وسوريا بدلا مـن أن تضـمها إلى حكمداريـة كوردسـتان الـتي كـان الـبريطانيون يعدون سكان كوردستان الجنوبية بإنشائها بقيادة الشيخ محمود الحفيد.

ومن الطبيعي أن يسفر التوقيع على معاهدة لوزان ليس فقط على حصول تركيا الكمالية عـلى الاعـتراف الدولـي بهـا، بـل جـر ذلـك فـيما بعد إلى ظهور سياسة التعاون الاقليمي والسـتراتيجي بـين الـدول الـتي حصـلت عـلى حصـة من أرض كوردستان وشعبها بهدف إيجـاد سياسـة موحدة لقمع هذا الشعب وحركته التحررية ومنع أية محاولة لإعادة توحيد كوردسـتان واستقلالها وأسفر ذلك عن تعقيد الوضع الجيوبولتيكي الذي تعاني منه الحركة

القومية الكوردية حتى الآن.

كما أدت معاهدة لوزان إلى افتقار خارطة الشرق الأوسط السياسية إلى دولة كوردية، وهذا يعكس بوضوح مدى الظلم الذي ألحق بالأمة الكوردية التي تشكل رابع أكبر مجموعة أثنية في الشرق الأوسط. إن تمزيق خارطة كوردستان، من ناحية الجغرافية السياسية، ودمج كل حصة منها بدولة من دول الجوار الجغرافي لكوردستان يعكس بوضوح ذلك الظلم، وفي نفس الوقت يشير إلى عظمة الأمة الكوردية وقوة أقليمها الجغرافي الذي لا يزال يثير مخاوف دول الجوار ، رغم تشتت هذه الأمة، في القضية القومية الكوردية التي وصفها الكولونيل الفنستون بأنها السمنت الذي يوحد سياسة دول الجوار الاقليمي تجاه الكورد[١٩٢].

وأخيراً أن دول الحلفاء المشار إليها آنفاً، ودول كبرى آخرى في الوقت الحاضر، تتحمل مجتمعة مسؤولية تصحيح ذلك الغبن التأريخي الذي جاءت به معاهدة لوزان لهذه الأمة المظلومة وذلك بتخليص كوردستان من الدمج القسري والسماح للأمة الكوردية لممارسة حقها الطبيعي في تقرير مصيرها بنفسها أسوة ببقية الشعوب.

---

(١٩٢) Elphinston , Colonel W.G , Kurds and the Kurdish Question , Journal of the Royal Central Asian Society , vol , xxxv , part 1 , January , 1948 , p.40.

الملحق رقم (١)

مذكرة حول مطالب الشعب الكوردي*

لقد تعرفنا على المطالب الإمبراطورية الأرمنية الجامحة، لذا يمكنني أن أتجرأ لتحديد، بشكل اكثر دقة أمام مؤتمر السلام، المطالب الشرعية للأمة الكوردية.

إن حدود كوردستان تركيا، من وجهة النظر الأنثروبولوجية، تبدأ: في الشمال من زيفن، عند الحدود القوقازية وتستمر باتجاه الغرب إلى ارضروم، ارزنجان، كه مه، عرب كير، بهسمي ودفك. وتتبع في جهة الجنوب، خط حران، تلال سندزهار، تل أصفر، اربيل، كركوك، سليمانية، كلمان، سنه. وفي الشرق تبدأ من راوندوز، باش قلا، وزير قلا، أي امتداد حدود فارس حتى جبل ارارات.

منذ فترات التاريخ الموغلة في القدم، كانت هذه البقاع خاضعة للكورد، وتحت أسماء متعددة، وقبل ثلاثة عشر قرناً الأخيرة، في الأقل، كانت خاضعة للسيطرة الكوردية.

وكانت كوردستان حتى خضوعها الطوعي للسلطان سليم الأول تضم ست وأربعين إمارة مستقلة هي: ديار بكر، دناور، جاري سول، لر، اردیال هكاري، العمادية، كوركل ، فنك، حسان، كيف**، تشموش، كورزك، ميرداسي، اكيل، ساسور، هيزان، كلس، شيروان، درزيني، اردكان حق، ترتقول، سويدي، سليماني، سهران، تركور قلاي،

*المذكرة الاصلية مقدمة الى مؤتمر السلام بباريس باللغة الانكليزية بـــ١٥ صفحة ترجمها المؤلف الى العربية.

**حسان، كيف : هكذا وردت بالأصل، واعتقد يقصد بها حصن كيف .

داود، بلـنكان، تبـليس، كـارزان، بوتـان،...الخ، كـانت كلها تحت حكم هذه الإمارات الكوردية المستقلة.

يضـع مومسـن في كـتابه عن تاريخ الأماكن الرومانية، أرمينيا بين منابع نهري الفرات ودجلة ونهر كور.

كمـا أن دائـرة معارف نوتل البريطانية كانت اكثر وضوحا، كما يوضحه المقطع النصي المأخوذ منها والذي يشير إلى أن: (أرمينيا بلد يقع غرب آسيا والى الغرب من بحر قزوين، والى الشـمال مـن جـبال كوردسـتان، وهي مقسمة بين تركيا وروسيا وفارس، وتحتل سهلاً تقطعه وديان خصبة تبلغ أوج ارتفاعها في جبل ارارات). ويبدو هذا ليشير بوضوح بما فيه الكفايـة إلى الآرمـن للـتوجه الى سـالبي أراضيهم بدلاً من أن يظهر الشهية غير المبررة نحو مواطن هي بالأساس بلدان كوردية.

أما فيما يخص ذلك الجزء من كوردستان الذي يضم ولاية ارضروم فبإمكاننا الاستشهاد بالجغـرافي الكـبير الشـاريكوس الـذي ثـبت في نـتاجه الكـبير الحـدود العامة للمناطق التي تشـكل، مـن وجهـة نظـره، كوردستان الشرعية بمقاطعاتها وبغالبية سكانها الكورد. نحن نشعر بأنه من واجبنا جلب انتباه الذين قبلوا بشكل عام، بمهمة ترسم الكرة الأرضية على أسس قومية إلى أقوال هذا الجغرافي الكبير.

في تـلك الوديـان الـتي تتحشـد فيها مجموعات من العشائر، وبخاصة في حوض الزاب الكبير، والتي تشكل قوة كافية لحماية نفسها كدولة مستقلة ضد الأتراك والفرس.

هذا ما كتب في عام ١٨٨٤.

وربمـا هـناك نصـوص أخرى مقدمة للمؤتمر نفسه، مع ذلك، فإني أود أن أطلب الأذن مـنكم لطـرح، وبشـكل مشـدد، بأنـه إذا كانت هذه المقاطعات حيث يشكل الكورد غالبية سـكانها، سيضـم إلى أرمينيا الجديدة بغض النظر عن خصائصهم القتالية وحب الاستقلال

فـليس هـناك أدنـى شـك في أن دولـة الفوضـى سـتحكم في أرميـنيا، مـا لم يـتهيأ الحلفاء لاحـتلال البـلد بجيـش كبير، وحتى في هذه الحالة فأنهم سيتعرضون لأنواع الاغارات من رجال حرب العصابات.

وللـبرهنة على حقهم بأرمينيا الكبرى فأن الأرمن يذكرون عهد تيكران الذي كان سائدا في عام ٥٠ ق.م. حيث كانت هناك مملكة أرمينية، لكنهم يتناسون بارتياح ويتجنبون ذكر المقاطعات الأرمنية التي كانت من أملاك الإمبراطورية الرومانية التي كانت جميعها محتلة من قبل بومبي خلال حياة تيكران نفسه.

لذلـك، ليـس بوسـعهم الـنظر إلى أرميـنيا الكـبرى كمهـد أثـنى لشـعبهم. إن الأرمـن والمدافعـون عـنهم يحـاولون إثـبات صـحة ادعاءاتهم باعتمادهم على حقيقة كون أن بضعة آلاف مـنهم يسـكنون في كوردسـتان. وجوابـاً عـلى ادعـاءاتهم سـنرجع بكـل بساطة، مرة اخـرى، إلى شـهادة نوتال الذي يقول: (كان الأرمن منذ اقدم العصور يهاجرون إلى البلدان المجـاورة، مثـلهم مـثل اليهـود، فهـم لا يهـتمون إلا بالمشـاريع الـتجارية، وهم في اغلب الأحيـان صـيارفة، وان الكورد لا ينكرون أبداً إن الأقلية الأرمنية التي تسكن في كوردستان والـتي تجرها دوافعها التجارية إلى ذلك، تجد حقلاً واسعاً من المنافع في هذه المناطق، وقد حبذت هذه الأقلية طوعاً الهجرة الاختيارية إلى كوردستان).

وتحـت تـأثير هـذه الدوافـع بـالذات أرادوا دومـاً العيـش في المـدن متغافـلين العمـل في الزراعة.

ودعمـا لما قلناه بخصوص هذه الأقلية فبإمكاننا أن نورد أحدث الوقائع الرسمية الواردة في تـركيا والقـوى الأوربيـة. بعـد اتفاقيـة برلين أرسلت بعثة تضم كل من المرحوم الجنرال الإنكليزي بكر باشا والمرحوم سعيد باشا رئيس مجلس الدولة العثمانية وميناس أفندي أحد النبلاء الأرمن إلى كوردستان بغية القيام بإحصاء السكان فيها.

سنعطي مثالاً واحداً يتعلق بالإحصاء الذي اجري في منطقة ديار بكر والذي أظهر أن سكانها قد بلغ ٨٤٠٠٠٠ نسمة، منهم ٦٠٠٠٠٠ مسلم و ٢٤٠٠٠٠ مسيحي أو يهود.

وفي سنة ١٨٩٥ اثبت الأمير لوبانوف، وزير خارجية روسيا، وهو آخر من يكون متعاطفاً مع الكورد، أن الأرمن يشكلون أقلية في كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية.

خلال نقاش جرى في الهيئة التشريعية الفرنسية في الثالث من تشرين الثاني عام ١٨٩٦ (الجريدة الرسمية ليوم ٤ تشرين الثاني ١٨٩٦ الصفحات ١٣٥٧–١٣٨٥) حول القضية الأرمنية المقدمة لمناقشتها أدلى وزير الخارجية بهذا التصريح: (في المناطق التركية وحدها التي هي مجال اهتمامنا الآن، لا يشكل السكان الأرمن، استناداً إلى الإحصاءات المتوفرة لدينا، اكثر من ١٣٪ من مجموع السكان، وان توزيعهم في الولايات الآسيوية توزيع غير منتظم، بحيث اصبحوا يحتشدون في بعض المناطق وفي مناطق اخرى تضعف كثافتهم. وبكلمة واحدة يصعب على المرء في هذه المقاطعات أن يجد منطقة يكون فيها هذا الشعب التعيس أكثرية بحيث يمكن أن تشكل إقليما يجري فيه تشريع نوع من الحكم الذاتي).

وأخيراً لكي نبين مطالب الكورد نقتطف الفقرات التالية في دفتر مذكرات كتبتها رئاسة أركان الجيش الروسي والتي لا يمكن ان نشك في سريتها، وكونها كتبت انطلاقاً من المصلحة الوحيدة للجيش والسياسة الروسية، وعلى هذا الأساس بالذات تحتفظ هذه المذكرات بصفة حياد تام إزاء الكورد والأرمن معاً حيث كان الهدف من كتابتها إعطاء المعلومات التي كان يجب ان تحفظ بسرية تامة، فهي حيث تتكلم عن ولايتي وان وبتليس، الولايتين اللتين يدعى الأرمن بكونهما (ولايتين ارمنيتين تماماً) يقول المؤلف ما نصه: (في هاتين الولايتين من آسيا العثمانية يشكل الكورد اكثر عدداً من الارمن، ففي وان يشكل الكورد ٤٦٪ من السكان مقابل ٢٦٪ من الارمن. وفي هاتين الولايتين لم يتم إحصاء الترك الذين يدينون بنفس ديانة الكورد. وفي ولايتي وان وموش يكاد يتساوى الكورد

والارمن من حيث عدد السكان. وفي مقاطعة بتليس يشكل الكورد ٥٠٪ من السكان بينما يؤلف الأرمن ٤٠٪ أما في بقية المقاطعات فأن عدد الكورد يزيد على عدد الأرمن باضعاف المرات. وبكلمة اخرى أن الأرمن لا يمكن ان يشكلوا نصف السكان في أية مقاطعة، وان الكورد يشكلون في هكاري ٥٦٪ وفي سعرت ٦٠٪ وكنج ٧٩٪ من مجموع السكان. وفي المقاطعات الأخيرة فأن الأكثرية الكوردية تبدو واضحة تماماً بحيث ان الأرمن القاطنين فيها لا يستطيعون التكلم بغير اللغة الكوردية. وحتى في ولاية وان وبتليس هناك مناطق لا يعرف اللغة الأرمنية فيها سوى رجال الدين. أما بخصوص التوزيع الديني في هاتين الولايتين فهو كالآتي: في ولاية وان يشكل المسلمون ٥٤٪ من السكان مقابل ٤٣٪ من المسيحيين و ٣٪ من أديان أخرى(*).

وفي مقاطعة هكاري يشكل المسلمون ٥٦٪ مقابل ٤٣٪ من المسيحيين، و١٪ من الاديان الاخرى.

وفي ولاية بتليس يشكل المسلمون في مقاطعة بتليس ٦٠٪ من سكانها مقابل ٤٠٪ من المسيحيين. وفي موش ٥١٪مسلمين و٤٨٪ مسيحيين و١٪ من اديان اخرى. وفي سعرت ٦٥٪ مسلمين ٣٤٪ من المسيحيين و ١٪ من اديان اخرى، وفي كنج ٦٩٪ من المسلمين و٢٠٪ من المسيحيين(**)، و ١٪ من اديان اخرى.

(*) ورد في ص ٧ من نص المذكرة ٣٠٪ من الاديان الاخرى وهو خطأ مطبعي (فؤاد).

(**) ورد في اصل مذكرة شريف باشا ص١٠ هكذا، وأرى أن الصحيح هو ٣٠٪ ليصبح مجموع سكان كنج ١٠٠ ٪ (فؤاد).

بالاستنتاج نجد ان من مجموع ٣٢ قضاءً تتألف منها ولايتي وان وبتليس هناك فقط ٨ أقضية منها أكثرية مسيحية، أما بقية الاقضية فأن غالبية سكانها من المسلمين[١٩٣].

ان كل هذه البيانات الرسمية أعلنت، في وقت أثارت فيه الحوادث المأساوية تعاطف أوربا كلها مع الأرمن، لتثبت ان الارمن لا يشكلون أبداً الأكثرية في أية منطقة في الإمبراطورية العثمانية، وللسبب ذاته كما هو واضح، فهم لا يشكلون الاكثرية في كوردستان التي كانت حينئذ جزءاً لا يتجزأ من تلك الإمبراطورية.

يضاف إلى ذلك وكآخر دليل يثبت الأكثرية الأكيدة للكورد في هذه المناطق يجب ان أضيف انه في هاتين الولايتين فقط لا تزال توجد معسكرات ما يعرف بـ(الحميدية) أو الخيالة والتي تتشكل من عشائر حيدرانلى (رئيسها محمد صادق بك)، شاولي (جعفر بك)، ادمانلي (علي بك)، موكري(ابراهيم بك)، ميلان (محمد بك)، شمسكي (صادق بك)، شه كيان، (شريف بك)، ادومانلي (سليمان بك)، حسنانلي (فتح الله بك)، جبرانلي (ابراهيم بك)، تاكوري (حسين بك)، ارتوش (حسن بك)، ادمانلي (عثمان بك)، بنيان (لطف الله بك)، شيدانلي (عمر بك)، آلاش وحيدرانلي (حاجي دمير باشا).

وتقع عشيرة حيدرانلي التي تؤلف ستة أفواج من الخيالة بين الساحل الشرقي لبحيرة وان وغرب سلسلة جبال آلادار. وهناك لحد الآن عشيرة اخرى باسم حيدرانلي تكنى آزاحيدرانلي تسكن في دوداك، ملاذكرد وهردش. والعشيرة الثانية في الحجم هي عشيرة حسنانلي التي تقطن المنطقة بين ملاذكرد، بلنيخ وهنس، وتشكل خمسة أفواج، ثلاثة منها في ولاية بتليس. وتأتي عشيرة هيدمانليلر في المرتبة الثالثة وتقع على ضفاف نهر

([193]) احصائيات وان وبتليس مترجمة عن الروسية من قبل محمد صادق بك قائد الخيالة الملحق بمكتب المعلومات التابع للاركان العامة ، المطبعة العسكرية، القسطنطينية، ١٣٣٠، (١٩١٤).

زيـلان. وتؤلـف عشـيرة جـبرانلي فوجـين وتقطن في قضاء فارتو. أما العشائر الأخرى فهي نسـبياً أقـل عـدداً ولا تؤلـف الواحـدة مـنها اكثر من فوج واحد. وتقع عشيرة شانلي على سـواحل بحـيرة وان الشـرقية، أمـا عشـيرة تـاكوري فتـتواجد في مدينـة سـراي وفي قضـاء محمودي عند الحدود الفارسية.

أمـا عشـيرة ميلانـلي فهـي تقطـن نفس الحدود باتجاه قليل نحو الغرب، كما وتقع في نفـس المـنطقة عشـيرة موكـري. وتنتشر عشيرة شمسيغي في قضائي محمودي وحميدية، في حـين تقـع عشـيرة شـيكيا في قضـاء البـاك الـذي يقـع عند اعالي الزاب، كما تقع عشيرة شيدانلي في قضاء حميدية ونورشين. اما عشيرة آلاجي فتقع في ملاذكرد وارجيش.

وبالإضـافة إلى هذه العشائر الرئيسة هناك عشائر اخرى تأتي بالمرتبة الثانية في الأهمية وتؤلف لها أفواجاً في هذه المناطق.

ان جميـع هـذه العشائر رغم تساهل النظام معها، بشكل استثنائي، لم تسمح لرؤسائها ليقومـوا بالمطالـبة بحقوقهـم الاسـتقلالية في انشاء حكومة لهم، فهي تمتاز بمزاجها الناري وغيرتها وهذه السمات جزء من تقاليدها القومية حتى عندما توضع قضيتها على المحك.

وحـتى بمسـاعدة القوة الاوربية فمن العبث ان تسيطر الاقلية الأرمنية على هذا العنصر المحارب المتفوق عدداً.

عـندما دخـل المبشـرون لأول مرة إلى كوردستان امتثالاً لتعاليمهم، باشروا تبشير الكورد لكـنهم عـلموا بسـرعة ان هـذا المشـروع غير مثمر، لذا ركزوا جهودهم على تثقيف العناصر المسيحية في كوردستان.

ومـن بـين هـذه العناصر هم الأرمن الارثذوكس الذين كانوا اكثر سهولة في الهداية، لذا إمـتلأت مدارسـهم بالطلـبة الأرمن، وكان يحذوهم في ذلك أمل إيقاظ مشاعر قوميته فكانوا يحدثونهـم عـن تاريخ تيكرات وذلك بتفخيم غزواته ومملكته القديمة. وبسبب هذه التربية

المشبعة بالروح الوطنية فقد زرعت في نفوس الارمن الفكرة الاولى للاستقلال دون ان يعرفوا بطبيعة الحال، خطورة ما سينجم عن ذلك من نتائج.

وفيما يخص بقضية المبشرين هذه سأرجع ثانية لأستشهد برئاسة اركان الجيش الروسي التي ورد فيها العبارات التالية:

(استقر في ولاية وان منذ ثلاثين سنة مبشرون كاثوليك وبروتستانت في اهم مراكز مدينتي وان وبتليس وكان من بينهم أمريكيون يقومون بالدعاية الدينية وبمساعدة الفقراء دون تفريق في العرق والدين، كما ان مدارسهم كانت تمتاز بنظام أشد، وكانت مدارس المبشرين هذه تحتوي على ورش صناعية يتم فيها تعليم المهن المختلفة. ومن الغريب ان نجد ان مدارس الأرمن التي يدرس فيها الطلبة الأرمن تخرج ثوريين هم من خيرة الثوريين صلابة ومهارة في أساليب الدعاية في العالم كله. ومع ان الأمريكيين لا يبخلون على الأرمن بشيء إلا أن الأرمن لا يحبونهم) .

ان الأرمني بحكم كونه يمتلك مهارة تجارية فهذه المهارة تدفعه إلى المطالبة بأكثر مما يستحق، لذا فهو يطالب الآن بأكثر مما يمكن ان يمنحه القانون، فهو يرى ان المملكة الأرمنية القديمة صغيرة المساحة، لذا فهو يرغب في الاستيلاء على قسم واسع من كوردستان في آسيا الصغرى متمسكاً بذكريات قام بتسجيلها تيكران اثناء احتلاله القصير لها.

ان الحكومة العثمانية، التي ضويقت مراراً بالتدخل المستمر من قبل اوربا، رأت انه من الضروري منح الأرمن المستائين فرصة مغادرة البلاد وترك الجنسية العثمانية. وهكذا فأن آلافاً من الأرمن هاجروا حينذاك نحو أراضي مملكتهم القديمة التي ضمت إلى الإمبراطورية القيصرية في مؤتمر برلين. وقد باع معظم المهاجرين الأرمن أراضيهم للكورد، حتى ان بعضهم تركوها لهم بلا ضجة. وبموجب القانون العثماني يمكن للحكومة

الاستيلاء على الأراضي التي لا تحرث لمدة ثلاث سنوات وبيعها. هكذا فأن الاراضي التي تركها الأرمن بيعت للكورد.

وبعد إعلان الدستور وجد الارمن الذين لجأوا إلى روسيا ان نظام القياصرة كان اتعس وأقسى من النظام التركي، لذا أرادوا الاستفادة من العفو العام للعودة إلى البلد الذي ولدوا فيه، وذلك بمطالبتهم بإعادة أراضيهم على حساب الكورد المالكين الجدد.

وقد قبلت الحكومة مرغمة تحت الضغط الدبلوماسي الأوربي، لكن الكورد رفضوا هذا الإجحاف وأعربوا عن سخطهم لهذا الجور الفاضح وحشدوا قواتهم ضد هذا الإجراء.

لقد عينت لجان أوربية في آسيا الصغرى وكوردستان فوضت صلاحية تسوية هذا النزاع لكن اندلاع الحرب العالمية حال دون ذلك.

ان كل ذلك يثبت بوضوح ان غالبية الأرمن الساكنين في كوردستان كانوا قد غادروها بمحض إرادتهم وليس لهم قانونا أي حق في المطالبة بهذه الأراضي.

إذا كانت أكثرية ساحقة وجدت نفسها عاجزة عن السيطرة على أقلية وإرضائها، فكيف يمكن التصور بان أقلية أرمنية ستتمكن من ممارسة سيادتها وسيطرتها على شعب يزيد سكانه على عدد سكانها، ويحمل ما تحمله من المطامح في الاستقلال للشعب الكوردي.

على أية حال فان لجنة اوربية مشتركة يمكن ان تبحث في قضية إعادة شراء الأموال غير المنقولة التابعة للأرمن الساكنين في الأراضي الكوردية فيما إذا كان هؤلاء يرغبون في الهجرة إلى أرمينيا، وذلك شريطة ان تمنح اللجنة ذاتها نفس التسهيلات للكورد وان يقبل هؤلاء بهذه التسهيلات.

وبموجب مبادئ ولسن فأن كل شيء يقف إلى جانب الكورد في تكوين دولة كوردية تتمتع بالاستقلال والحرية الكاملين.

وبـناءً عـلى الـنقاط الأربعـة عشر التي تقدم بها السيد ولسن والتي قبلتها جميعاً الدولة العـثمانية فـأن الكـورد يعـتقدون بـان لهـم كـل الحـق في المطالـبة باسـتقلالهم مع أنصاف الإمـبراطورية الـتي عاشـوا تحـت سـيادتها قـروناً عديـدة محـافظين فيهـا عـلى عـاداتهم وتقاليدهم.

هكـذا نوجـز مطالب الكورد النابعة من الاعتبارات السابقة نحتج بشدة على الادعاءات الأرمنية بكوردستان التي يجب ان تبقى للكورد، كما ثبتنا حدودها في الخريطة المرفقة.

ان ثـروة كوردستان تعتمد على تربية الثروة الحيوانية وهذا يتطلب توفير مراعي شتوية وصـيفية، بسـبب ظـروف المـناخ لـذا فأننا نطالب بإلحاح بان لا توضع هذه المراعي خارج الحدود المثبتة لكوردستان.

أخـيراً نطـالب بالاسـتقلال الـذي هـو حقنا والذي يقره لنا القانون والذي وحده سيفتح أمامـنا المجـال مـن اجـل النضـال في طـريق التطور والرقي من اجل استغلال ثروات وطننا والعيش الآمن مع جيراننا.

ونطـلب مـن مؤتمـر السـلام ان يعـين لجنة دولية تكلف بوضع خط الحدود على أسس قوميـة تضم داخل كوردستان كل الأقاليم التي يشكل الكورد فيها الغالبية، وإذا ما وجدت في المناطق التي تدخل ضمن كوردستان تجمعات قومية اخرى كافية فمن الطبيعي ان تتخذ الاحتياطات من أجلهم بمستوى معين ينسجم مع تقاليدهم القومية.

كـلي أمـل بعدالـة المؤتمـر، أأتمنه على حياة ومستقبل شعب قديم قرر ان يجدد شبابه اذا مامنح الخيار المناسب.

باريس ٢٢ آذار ١٩١٩ الجنرال شريف باشا

٢٠ شارع ميسن رئيس الوفد الكوردي إلى مؤتمر السلام

ملحق رقم (٢)

مذكرة مقدمة من لدن الجنرال شريف باشا إلى السيد

رئيس

المجلس الأعلى لمؤتمر السلام[١٩٤]

سيدي الرئيس:

إن المشاكل الأرمنية المطروحة على بساط البحث في مؤتمر السلام لا يمكن أن تنفصل عن المشاكل المتعلقة بالكورد. إذ أن الكورد، في الواقع، لا يشكلون الغالبية العظمى في أجزاء الامبراطورية العثمانية، حيث يوجد الارمينيون، فحسب، إنما يشكلون فيها كتلة متماسكة ومتجانسة.

إن الوطن الكوردي يتألف من الولايات العثمانية: ديار بكر، خربوط، بتليس، وان، الموصل، وسنجق أورفه، وقد ضم اليزيه ريكلوس (Elisee Reclus) إلى حدود كوردستان ولاية ارضروم أيضاً. أن المعطيات التاريخية والعرقية سوف تثبت أن هذا الوطن لا يمكن أن يقتطع من الامبراطورية العثمانية ليخضع لسيادة أخرى غير سيادة الكورد أنفسهم.

---

(١٩٤) Memoire presente par Le General Cherif Pacha president de la Delegation Kurde a Monsieur du Conceil Supreme de la conference de la paix, pp.3

لقد أتفق مؤرخو الشرق والغرب على الاعتراف بالكورد الذين هم سكان بلاد فارس القديمة الممتدة من نهري سيحون وجيحون شرقاً إلى نهري سيحان وجيحان وما وراؤهما إلى البحر المتوسط غرباً، ومن بحر قزوين والقفقاس شمالاً إلى الخليج الفارسي جنوباً. ووفقاً لما ذكره المؤرخون الاوربيون والمسلمون فقد استقر الكورد بادئ ذي بدء حول جبل الجودي، ومن هناك أنتشروا إلى البحر الأسود فالبحر المتوسط ثم بحر عمان.

لقد ألتقى اكزنفون في سنة ٤٠٠ ق.م. على وجه التقريب بالكوردوخ (الكورد) في ديار بكر وخربوط وان. ومن جهة أخرى نجد أيضاً أثاراً كوردية عند دراسة الممالك البابلية والآشورية والميدية. لقد قال البير ماليه كذلك "أن الكورد هم آشوريو عصرنا".

أن الكورد تقبلوا الدين الاسلامي بعد معركة القادسية وعلى الرغم من تعاطفهم مع الفاتحين العرب فإنهم حافظوا في الوقت نفسه، على مشاعرهم القومية، وكون الكورد في ديار بكر سنة (٩٥٠م) حكماً ذاتياً كوردياً برئاسة مروان. كما استرجعت كوردستان استقلالها من جديد بعد الغزو السلجوقي في القرن الحادي عشر، ولكن الكورد ظلوا يناضلون مراراً وكانوا بسبب تأزم الأوضاع بين الفرس والترك مضطرين لاختيار أحد الفريقين منهما. وبسبب هزيمة الشاه الفارسي إسماعيل الصفوي، والتطابق بين الشعائر الدينية الكوردية والتركية، اختار الكورد جانب الترك، وفاوض القائد الكوردي ادريس البدليسي السلطان سليم في مسألة إنضمام كوردستان للامبراطورية العثمانية بشرط أن يحتفظ الكورد بحكم ذاتي على مستوى الإدارة، مع عدم المشاركة في حروب السلطان إلا بقطعات رمزية.

إن الوطن الكوردي يستمد ثرواته الحقيقية من التربة، والمعادن والغابات وطرق المواصلات، واللغة القومية. وتبدأ خارطة كوردستان العثمانية شمالاً من الجزء الشمالي لجبل ارارات حيث تلتقي الحدود التركية الروسية الفارسية، ومن ثم نزولاً إلى الجنوب

مـع خـط الحـدود التركيـة–الفارسـية. ثم تمتد لتضم مقاطعات بايزيد، حكارى، راوندوز، الموصـل ، كركوك ، خانقين من جانب ومن الجانب الأخر تمتد لتضم ارضروم، ارزنجان، بتـليس، مـوش، خـربوط، ديـار بكـر، مـاردين، جزيـرة، سـيفيرك، اورفـه، راس العين وسنجار.

وعـلى الـرغم مـن أن الكورد ليسوا بدواً، إلا أنهم ينحدرون من عشائر ويتوزعون عليها وإلى وقـت خضـوعهم الطوعـي للسلطان سليم، كانوا يشكلون ٤٦ إمارة متميزة حكمت مدن ديـار بكـر، دنفـر، شارسول لر، اردل، حكارى، العمادية، كوركل، فنك، حصن كيف، تهمـوش كـوزك، مرداسـي، أكيـل، ساسون ، حزان، كلس، شيروان، درسيم، أردكان، حاق، بركل، سيدي، السليمانية، شهرو، بركون، قلاي داود، بلنكان، بتليس، كارزان، بولان، إلخ.

وضـع مومسـين، في تاريخه الروماني، موقع الأرمن والكورد بين منابع دجلة والفرات. أمـا موسـوعة نوتـالس الـبريطانية فكـانت أكثر وضوحاً، ومنها نقتبس نصاً هذه الكلمات: "أرميـنيا بـلد يقـع في غرب آسيا" غرب بحر قزوين، وشمال جبال كوردستان وهي تفصل بـين روسـيا وتـركيا وفـارس، وتحـتل هضـبة تتخلها حقول ممرعة تبلغ أوجها عند جبل ارارات". هذه هي المعطيات التاريخية للحدود الخاصة بكوردستان وأرمينيا.

فـإذا ضـمت هـذه المراكز التي يشكل فيها الكورد الغالبية، إلى أرمينيا المزمع أنشاؤها، فـإن ذلك سيخالف كل المبادئ القومية، فضلاً عن مخالفته للقانون الموضوع من لدن الكورد أنفسـهم والذيـن حاربوا بحماسة من أجل استقلالهم الوطني. وليس هناك من شك، أنه في حالـة إقامـة أرميـنيا المستقبلية فإن الفوضى ستعم هذه الدولة الاستيطانية، وسوف يتدخل الحـلفاء لـتجهيزها بجيـش قـوي سـوف يكـون معرضـاً، هـو الآخـر،لهجمات حـروب العصابات.

إن الأرمن يستندون على إدعاءات تاريخية فيما يخص أرمينيا الكبرى، باعتبار أن في زمن تيكران في عام ٥٠ ق.م. كانت هناك مملكة أرمينيا، لكنهم نسوا عن قصد أن يضموا إلى بلادهم المقاطعات التي تعود أصلاً إلى الامبراطورية الرومانية، وهي المقاطعات التي استعادها بومبي في حياة تيكران نفسه.

إن أرمينيا الكبرى هذه ليست إذن هي المهد العرقي لجنس الأرمن. وإذا كان حقا وجود ملايين الأرمن مبعثرين في المناطق الكوردية فإن هذا يفسر كما تقول نوتالس: "بأنهم نزحوا في الأزمنة القديمة إلى المناطق المجاورة، كما فعل اليهود، وكانوا لا يشتغلون إلا بالامور التجارية، بل كانوا في الأغلب صيارفة".

وفي الوقت الذي وجد فيه الكورد يعيشون في مجموعات متماسكة في كل من ارضروم بتليس، موش، وان، ديار بكر، معمورة العزيز، ملاطيه، أورفه، الموصل، السليمانية، وفي جزء من بغداد، لم تشكل أي مجموعة من الأرمن كتلة. ولم يهتموا إلا بالتجارة، وكانوا يتواجدون في مراكز المدن أو في ضواحيها، أن الملكية أو الملكيات الريفية كانت حكراً على الكورد تقريباً، وأن حقل نشاط الأرمن كان منحصراً في المدن وحول خطوط المواصلات الرئيسية.

أما إذا أخذنا النسب بنظر الاعتبار فإن الأرمن لم يتجاوزوا أبداً نسبة ٢٥٪. إن الجنرال الروسي باسيلوف (Basiloff) وجد في دراساته لهذا الجزء من آسيا الصغرى أن نسبة الأرمن هي: أرمني واحد لكل ٦ من الكورد. ويستخلص من دراسات كتبت في أثناء تشكيل الكتائب الكوردية (الحميدية) أنه قبل ٢٥ سنة قدر الكورد بـ ٤–٥ مليون نسمة. وذكر الاحصاء الذي عمل بعد معاهدة برلين تحت إشراف اللجنة المؤلفة من الجنرال البريطاني بكر باشا والمرحوم سعيد باشا رئيس برلمان الدولة العثمانية والكاتب الأرمني ميناس أفندي، أن في ديار بكر ٦٠٠ ألف مسلم و ٢٤٠ ألف مسيحي.

ومن جانب أخر فإن الكتيب السري المؤلف من لدى هيئة أركان الروسية، والمنحاز إلى الأرمن، أشار أن نسبة الكورد في وان هي ٤٥٪ ونسبة الأرمن ٢٥٪ من مجموع السكان. وفي بتليس تبلغ نسبة الكورد ٥٥٪ والأرمن ٣٩٪ من غير أن يحسبوا للأتراك حساباً. وأنه فقط في بلدتي وان موش يتساوى الكورد والأرمن من وجهة النظر الأحصائية السكانية. وفي مقاطعة بتليس يوجد ٥٠٪ من الكورد مقابل ٤٠٪ من الأرمن. ويشكل الكورد في حكارى ٥٦٪ وفي كونتش ٧٩٪ من السكان. وفي هاتين المنطقتين يتكلم الأرمن اللغة الكوردية.

أما بالنسبة للتوزيع الديني، ووفقاً لهذا الكتيب أيضاً، نجد أن المسلمين يشكلون في مقاطعة وان ٥٤٪ والمسيحيون ٤٣٪ وهناك ٣٪ أديان أخرى. وفي مقاطعة حكارى يشكل المسلمون ٥٦٪ والمسيحيون ٤٣٪ و١٪ أديان أخرى. وفي مقاطعة بتليس ٦٠٪ مسلمون و٤٠٪ مسيحيون. وفي موش ٥١٪ مسلمون و٤٨٪ مسيحيون و١٪ أديان أخرى. وفي سعرت ٦٥٪ و ٣٤٪ مسيحيون و ١٪ أديان أخرى. وفي جنش ٧٩٪ مسلمون و٢٠٪ مسيحيون و١٪ أديان أخرى. ومن بين الـ ٣٢ قضاءاً التي تؤلف ولايات وان وبتليس، توجد ٨ أقضية فقط الأغلبية فيها مسيحيون، وفي البقية وفقاً للاحصاء الروسي الرسمي أيضاً يشكل المسلمون الأغلبية.

يضاف إلى ذلك أن المناطق التي أدعاها الأرمن، مثل بايزيد، الاش كرد، كارا كليسيه، ملاذ كرد، بولانيك، خنس، تكمان، أخلاط وموش هي المناطق الأكثر غنى، الأكثر خصوبة إلى درجة يمكن وصفها بأنها مخزن غلال كوردستان. إن خسارة هذه المناطق سيسبب بؤساً اقتصادياً للمناطق الأخرى وسيضعها، اقتصادياً تحت رحمة أرمينيا. وكذلك الحال بالنسبة للشمال، فإن مناطق سنجق كونتش، وقضائي ساسون وموتكي تشتمل على غابات كثيفة، وعلى مناجم حديد ومعادن أخرى. إن مناجم حديد ساسون مشهورة بغناها

المعدنـي وبسـهولة تصديره. وفي المناطق نفسها وبخاصة في قضاء بولانك، فإن جبال بلجان غنية بالفحم الحجري.

إن مـن غـير الممكـن أن يهجـر الكـورد هـذه المناطق الغنية، لا سيما إذا أمعنا النظر في أعـداد السـكان حيـث سـنجد أنـه في سـنجق مـوش، وفي قضـائي بولانـك وأخلاط اللذين يـتاخمان بحـيرة وان كـان عـدد الأرمـن قـبل الحـرب مسـاوياً لعدد الكورد. أما في المناطق الأخـرى فهناك ١٥٪ أرمن مقابل ٨٥٪ من الكورد. وفي بايزيد والاج كرد وتكمان وضواحيها لا يوجد غير الكورد حصراً مع أقل من القليل من الأرمن وفي جنوب بحيرة وان وفي قضائي موكاز وخازان كانت الحالة مشابهة.

هكـذا يظهـر للعيان ان المطالبة الارمنية بهذه البقاع لم تكن مبررة لا بسبب غنى التربة ولا بسبب الاغلبية الوهمية لعدد السكان .

إن تقسـم الـثروات الأرضـية في الوطـن الكـوردي لا يمكـن أن تستغل بأي وجه كحجة لتقسـيم كوردسـتان إلى عدة مناطق نفوذ. أن كوردستان تشكل كلاً لا يتجزأ، وهي في حالة فصـلها عـن الامـبراطورية العـثمانية لا يمكن أن تتطور اقتصادياً إلا بالاعتماد على مساعدة مفوضية واحدة، ستعين برضا الكورد، من لدن المجتمع الدولي.

لقـد اعـترف بوجـود كوردسـتان مـن قـبل الوفد الأرمني في مؤتمر السلام بباريس، كما حصـل ذلـك في التصـريح الجماعي الموجه إلى رئيس هذا المؤتمر في ١٩١٩/١١/٢٠، حيث وضـعت كوردسـتان مطالـبها مسـتندة إلى مـبادئ ثابـتة قدمت إلى المؤتمرين من أجل إقامة السلام الحقيقي العالمي وفقاً للقوانين الآتية:

١– حقوق الأمم الموضوعة من لدن ممثليها.

٢– حقوق الأغلبية.

٣– حق التطور الحر لبقية القوميات وفقاً لطموحاتها القومية.

نحـن نحـتج بشـدة ضـد كل المزاعم حول كوردستان التي لا تجعل خطوط الحدود كما أثبتناها في الخريطة المدرجة طياً، باقية وجوباً للكورد.

أمـا الـثروة الوطـنية لـلكورد الـتي تعـتمد اليـوم بشـكل رئيس على تربية المواشي الذي يتطـلب لظـروف مـناخية، توفـر مـراعي صـيفية ومـراعي شتوية من أجل أن يقي السكان أنفسـهم مـن الـبؤس الاقتصـادي. ونحـن نطـالب بالحـاح بأن لا توضع هذه المراعي خارج الحدود المخصصة لكوردستان.

واسـتناداً إلى سـابقتين في كل من يوغسلافيا وبولونيا فإننا نطالب في حالة إقامة أرمينيا تخصيص منفذ بحري لكوردستان باتجاه البحر المتوسط وكذلك باتجاه بحر قزوين لتسهيل تصدير النفط والثروات المعدنية والغابية الأخرى لكوردستان.

نحـن نـرجو مـن مؤتمـر السـلام في باريس أن يعين لجنة دولية تأخذ على عاتقها رسم وتحديـد الحـدود وفقاً للمبادئ القومية وأن يضم لكوردستان كل المناطق التي يشكل الكورد فيهـا الأغلبية، وفي حالة وجود مناطق تابعة لكوردستان ذات تكتل واضح لقوميات دخيلة فـإن هـذه القوميـات ستعامل وفق حالة خاصة تلائم طبيعة السكان القومية. فضلاً عن ذلك نضـع ثقتنا الكاملة بروح وحكمة أعضاء المجلس الأعلى لمؤتمر السلام والذين لا يريدون أن يضـحوا بمـبادئ المسـاواة والعـدل والأمـن في جـزء كـبير مـن آسـيا الصـغرى اعتماداً على مجاملات تستند فقط على الأساطير، وبأنهم سوف لن يضحوا بمصالحهم أيضاً.

ويجـب أن لا ننسـى وجـود حقـوق خاصـة بالبـلدان الاسـلامية الكورديـة تعيـق وقتياً الضمانات الممكن منحها شرعياً لمن بقي من الأرمن.

أرجو يا سيادة الرئيس أن تتقبلوا تعبيري الحار عن احترامي العالي لشخصكم .

١ آذار ١٩٢٠ رئيس الوفد الكوردي لمؤتمر السلام

الجنرال شريف باشا

٢٠، شارع ماسين، باريس

السيد رئيس المجلس الأعلى مؤتمر السلام[١٩٥]

([١٩٥]) ترجم النص الكامل للمذكرة الفرنسية زميلي الدكتور حسن يحيى محمد رضا ــ خريج السوربون ــ وبتكليف مني. فألف شكر له.

المصـــــــادر

آ. مصادر الفصل الاول

١– أحمـد، د.كمـال مظهـر، أضـواء عـلى قضايا دولية في الشرق ألاوسط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.

٢– ادموندز، س.جي، كرد ترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، مطبعة التايمس، بغداد،
١٩٧١.

٣– بافيح، كردستان والمسألة الكردية، ترجمة برو، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٠ و ٤١.

٤– بيل، المس، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة دار الكتب،
بيروت، ١٩٧١.

٥– سجادي، علاءالدين، الثورات الكردية والكرد والجمهورية العراقية، مطبعة المعارف،
بغداد، ١٩٥٩ (بالكردية).

٦– لازاريف، م.ش، المسألة الكردية ١٩١٧–١٩٢٣، ترجمة عبدي حاجي،دار الرازي،
بيروت، ١٩٩١.

٧– مذكرات الشيخ لطيف الحفيد عن ثورات الشيخ محمود الحفيد، أربيل، ١٩٩٥.

8- Antonius, George, The Arab Awakening, A paragon book, New York, 1979, pp.363-67.

9- Fisher, Sydney Nettleton, The Middle East: A history, Routledge of Kegan Paul, London, 1971.

10- Gupta, Madan Gobal, International relations since 1919, Part One: 1919-1945, Chaitonya Publishing House, Allahabad, 1972.

11- Kunichlm, Bruce Robellet, The origins of the Cold War in Near East, Princeton University Press, New York, 1980.

12-Lenczowski George, The Middle East in World Affairs, Cornell University Press, Ithaca, London, 1980.

13- McDonnell, David, A modern history of the Kurds, I.B. Touris, London, 1997.

14- Noel, Major E.W.C., Note on the Kurdish Situation, July 1919, Government Press, Baghdad, 1919.

15- Office of Civil Commissioner, Precis of Affairs in Southern Kurdistan during the Great War, Government press, Baghdad, 1919.

16- The editor, Reflection on the Mosul problem, J.C.A.S., Vol.XII, part IV, 1925.

17- Toynbee, Arnold J., Summary of international Affaris 1925, Vol.1,The Islamic World, Oxford University Press, London, 1927.

18- Wilson, Sir Arnold T., Loyalties Mesopotamia 1917-1920, Vol. II, Oxford University Press, London, 1937.

19- World Encyclopedia of the Nations, ed. Louis Berran, Harper, 1966.

ب. مصادر الفصل الثاني

١. ارشيف د.احسان فؤاد.

٢. بصري، مير، اعلام الكرد، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١.

٣. بيل، المس، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، ط٢ ، بيروت، ١٩٧١.

٤. حلمي، رفيق، مذكرات، ترجمة جميل بندي الروث بياني، جـ١ ، مطبعة المعارف، بغداد،١٩٥٧ مع ١.

٥. زكي، محمد امين، خلاصة تاريخ الكرد و كروستان، ط٢، بغداد، ١٩٦١.

٦. شيركو، بله ج، القضية الكردية، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣٠.

٧. عثمان، د.احمد، مذكرة الى الحلفاء من الوفد الكردي شريف باشا، مجلة كاروان، العدد ٣٩، السنة ٤، كانون الثاني، ١٩٨٥.

٨. علي، محمد كرد، خطط الشام، ج٢، بيروت،١٩٧٠.

٩. فؤاد حمه خورشيد،خاكي نيشتمان سه واى له سه رناكرى، ره نكين، العدد ١١٢، ئايارى ١٩٩٨.

١٠. لازاريف، م.ش، المسألة الكردية ١٩١٧–١٩٢٣، ترجمة عبدى حاجي،دار الرازي، بيروت، ١٩٩١.

11- Arfa, Hassan, The Kurds, oxford University Press, London, 1965.

12- Hugh Frederich, Hutchinsen, Jr, Kurds in Turkey, M-A. Thesis,
Colombia University, 1967.

13- Kendal, The Kurds under the Ottoman Empire, in: People Without a Country, ed: Gerard Chaliand, Zed Press, London, 1978.

14- Kutschera, chris, Le Mouvement National Kurde, Flammarion, Paris, 1979.

15- Office of Civil Commissioner, precis of Affairs in Southern Kurdistan during the Great war, Government Press, Baghdad, 1919.

16- Pasha, General Sharif, Memorandum on the Claims of the Kurd people, Paris,1919.

17- Pasha, Le General cherif, Meomire presente par le General cherif pacha president de la Delegation Kurde a Monsieur Le President du Conceil Supreme de la Conference de la paix, Pairs,1er Mars 1920.

18- Toynbee, Arnold J., The Survey of Intenational Affairs 1920-1923, Oxford University Press, London, 1927.

19- Van Bruinessen, M.M, Agha, Shaikh and State, Utrecht, 1978.

20- Vanly, Ismet Cheriff, Survey of the National question of Turkish Kurdistan with historical background, published by: Hevra, Organization of the revolutionary Kurds of Turkey in Europe.

ج. مصادر الفصل الثالث

١. أحمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ انتفاضة عام ١٩٢٥ الكبرى، التآخي، العدد ١٠٦٥ في ١٩٧٢/٦/٢٥.

٢. الحاج، عزيز، القضية الكردية في العشرينات، مطبعة الانتصار، بغداد، ١٩٨٥.

٣. بافيج، كردستان والمسألة الكردية، ترجمة برو، بيروت، ١٩٧٨.

٤. تشرشل، ونستون، مذكرات تشرشل، ج ١، منشورات مكتبة المنار، بغداد، بدون سنة طبع.

٥. حلمي، رفيق، مذكرات ، ترجمة ملا جميل روزبياني،ج١، مطبعة المعارف،بغداد،١٩٥٧م.

٦. ستيورات،دزموند، تاريخ الشرق الادنى الحديث: معبد جالينوس، ترجمة زهري جار الله، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٤.

٧. شلبي،ابراهيم احمد، اصول التنظيم الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٥.

٨. شيركوه، د. بله ج، القضية الكردية : ماضي الكرد وحاضرهم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣٠.

٩. عوزيري، عثمان، شورشي ديار بكر(ثورة ديار بكر)، مطبعة زين، السليمانية، ١٩٦١.

١٠. كيم، جورجي، ثورة اكتوبر الكبرى ومصائر شعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، دار وكالة نوفوستي، موسكو، ١٩٨٧.

١١. لازاريف، م.ش.المسألة الكردية ١٩١٧–١٩٢٣، ترجمة عبدي حاجي، دار الرازي، بيروت، ١٩٩١.

12. Arfa, Hassan, The Kurds, Oxford University Press, London, 1966.

13. Chaliand, Gerard, ed. Introduction, in: People without Country, Zed Press, London, 1980.

14. Elphinston, W.G., The Kurdish Question, International Affairs, Vol. XXII, No.1, Jan.1946.

15. Evans, Laurence, United States Policy and the partition of Turkey 1914-1924. The John Hopkins Press, Baltimore.

16. Frederick Hutchinson, Jr., Kurds in Turkey, M.A. thesis, Colombia University, 1967.

17. General cherif pacha, Memorandum on the claims of The Kurds people, Paris, 1919.

18. Grenville, J.A.S., The Major International Treaties 1914-1973: History and guide with texts, Methuen Co., London, 1974.

19. Gupta, Madan Gopal, International Relations Since 1919, Part One, 1919-1945, Chailonya Publishing House, Allahabad, 1972.

20. Hammond, Poul Y.,The Cold War years : American foreign policy since 1945, Harcourt, Brace and World Inc.,New York, 1969.

21. Harris, George S., Ethnic conflict and the Kurds, Anneals A.A.S.S., Vol. 433, September, 1977.

22. Lausanne Conference on Near Eastern Affairs, London, 1923.

23. Hurewitz, j.C., Diplomacy in the Near and Middle East, Vol.II, D. Van Nostrand Co., New york, 1958.

24. Kanihalm, Bruce Robellet, The origin of the Cold War in the Near East, Princeton University Press, New York, 1980.

25. Kutschera, Chris, Le Mouvement National Kurde, Flammarion, Paris, 1979.

26. Le General Cherif Pacha, Memoire presente par Le General Cherif Pacha president de la Delegation kurde a Monsieur le president du Conseil supreme de la conference de La paix, Le 1 er Mars, 1920.

27. Lenczowski, George, The Middle East in World Affais, 4th edition, Cornell University press, lthaca, 1980.

28. McDowall, David, A modern History of the Kurds, I. B. Tauris, London, New York, 1997.

29. Noel, Major E.W.C., Note on the Kurdish situation, Government Press, Baghdad, 1919.

30. Office of civil commissioner, precise of Affairs in Southern Kurdistan during the Great War, Government press, Baghdad, 1919.

31. Peletiere, Stephen C., The Kurds: An Unstable Element in the Gulf.Westview Press, Boulder, 1984.

32. Peretz, Don, The Middle East Today, 4th Edition, Praeges Publishers, New York , 1983.
33. Safrastian, Arshak, Kurds and Kurdistan, The Harvill Press, London, 1948.
34. Sonyel, Salhi Ramsdam, Turkish Diplomacy 1918-1923, Mustafa Kamal and the Turkish National Movement, Sage Publication, London, 1975.
35. Toyenbee, Arnold, J., The survey of international affairs 1920-1923, Oxford University press, London, 1927.
36. Toynbee, Arnold J., Survey of International Affairs 1925, Vol. 1, (The Islamic World), Oxford University press, London, 1927.
37. Toynbee, Arnold T., Survey of International Affairs 1928, Oxford University Press, London, 1929.
38. Van Bruinessen, M.M., Agha, Shaikh and State, (ph.D. dissertation), Utrecht, 1978.
39. Wilson, Sir Arnold, Loyalties Mesopotamia, 1917-1920, Vol.II, Oxford University. Press, London, 1931.

د. مصادر الفصل الرابع

١. ادمونـدز، سـي.جـي، كـرد و تـرك وعـرب، تـرجمة جـرجيس فـتح الله، مطـبعة التايمس، بغداد، ١٩٧١.

٢. داخـلية نظـارتي، امـور محـلية ولايـات، ولايـات يوللر خريطة سيدر، اسطنبول، هلال مطبعة سي.

٣. سالنجر، بيار و اريك لوران، المفكرة الخفية لحرب الخليج، دار فيشر، ١٩٩١.

٤. كيـم، جورجـي، ثـورة اكـتوبر الكـبرى ومصائر شعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، دار النشر نوفوستي، موسكو، ١٩٨٧.

٥. د. كـرمياني ، جيويولـتيك تقسـيم كوردستان، مجلة كولان العربي، العدد (٤١)،١٩٩٩.

٦. لازاريـف، م.ش، المسـألة الكـردية ١٩١٧–١٩٢٣ ،تـرجمة عـبدي حـاجي، دار الرازي، بيروت، ١٩٩١.

7-Antonius, George, The Arab Awakening, aparagon book, New York, 1970.

8-Fisher, Sydney Netteton, The Middle East: A history, Routldge and Kegan Paul, 1971.

9-His Majest
Conference on Near EasternAffairs 1922-1923, London, 1923.

10-Kaniholm, Bruce Robellt, The Origin of the cold war in Near East, Princeton-University Press, Princeton and New Jersey, 1980.

11. Lenczowski, George, The Middle East in the World Affairs, Cornell University Press, Ithaca, London, 1980.

12. Kutchera, Chris, Le Mouvement National Kurde, Flammarian, Paris, 1979.

13.Sonyel, Salah Ramsdam, Turkish Diplomacy 1918-1923, Say publication, 1976.

14. Toynbee, Arnold J, Survey of International Affairs 1925, Vol.1, Oxford University Press, London, 1927.